وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

توجهات السياسة الخارجية الفنلندية بعد عام 2022

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص:علاقات دولية

إعداد الطالبة : ميمون سيرين تحت إشراف الأستاذة : عقة نسيمة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	مؤسسة الانتماء
د.كبير سيد أحمد	أستاذ	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د.عقة نسيمة	أستاذ	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د.خواص مصطفى	أستاذ	عضو مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2025/2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

توجهات السياسة الخارجية الفنلندية بعد عام 2022

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص:علاقات دولية

إعداد الطالبة : ميمون سيرين **تحت إشراف الأستاذة : عقة نسيمة**

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	مؤسسة الانتماء
د.كبير سيد أحمد	**أستاذ**	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د.عقة نسيمة	**أستاذ**	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د.خواص مصطفى	**أستاذ**	عضو مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾

سورة النجم: الآية 39

شكر وتقدير

في بداية هذا المشوار العلمي لا يسعني إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان لكل من كان له الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل والتي لم تكن لتتحقق لولا دعمهم وتشجيعهم المستمر.

أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذة

"نسيمة عقة"

التي كانت النبراس الذي أضاء لي الطريق والمرشدة التي لم تبخل عليّ بعلمها وخبرتها

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على قبولهم تشريف هذا العمل، وعلى ما بذلوه من وقت وجهد في قراءة الدراسة

ولا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة الأفاضل، الذين قدموا لي الدعم والإرشاد في كافة مراحل مسيرتي الأكاديمية لقد كان لتوجيهاتهم السديدة ومساندتهم المستمرة الأثر البالغ في تعزيز خطواتي العلمية، فلكم مني أسمى آيات الاحترام والتقدير.

إهداء

أُهدي هذا العمل بامتنان عميق لعائلتي، الذين كان دعمهم المتواصل أساس كل خطوة خطوتها إلى والديّ و إلى إخوتي كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساندني طوال مسيرتي - أساتذتي، مرشديّ وزملائي وكل من قدّم لي الإرشاد والمساعدة لقد أغنت كرمكم وحكمتكم وتشجيعكم هذه الرحلة إلى أبعد الحدود ولعب كلٌّ منكم دورًا حيويًا في تشكيل هذا العمل ونموّي كشخص وكباحث إلى كل من آمن بي وآمل أن يُكرّم هذا العمل ثقتكم ومحبّتكم لي

الطالبة : ميمون سيرين

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة 1

الإطار المنهجي،المفاهيمي والنظري 2

المشكلة البحثية 2

الفرضيات 3

أهمية الدراسة 3

أسباب اختيار الموضوع 5

مجالات الدراسة..... 5

الدراسات السابقة 6

الفصل الأول .....

السياسة الخارجية الفنلندية:الإدراك والمؤسسات 33

المبحث الأول:السياسة الخارجية الفنلندية في إطارها الداخلي.....34

المطلب الأول:موقع فنلندا وتاريخها 34

الفرع الأول:الجغرافيا,الموقع والتضاريس 34

الفرع الثاني:التاريخ الفنلندي من السويد,روسيا القيصرية إلى الحرب العالمية الثانية39

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفنلندية 54

الفرع الأول:الحكومة والسياسة في فنلندا 54

الفرع الثاني:السلطة التشريعية 60

الفرع الثالث:وزارة الشؤون الخارجية وهيكلتها 63

المطلب الثالث:السياسة الخارجية الفنلندية :بين الداخل والخارج 68

الفرع الأول:الحياد العسكري بين الالتزام بالاستقرار ومنع النزاعات.....68

الفرع الثاني:الدول الصغيرة:موقع فنلندا في النظام الدولي 76

المبحث الثاني:السياسة الخارجية الفنلندية في إطارها الخارجي.....79

المطلب الأول:فنلندا في الاتحاد الأوروبي.....79

الفرع الأول:الآثار الاقتصادية لعضوية فنلندا.....79

الفرع الثاني:السياسة الأمنية والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة(CFSP) 84

المطلب الثاني:فنلندا في مجلس دول الشمال(The Nordic Council) 88

الفرع الأول:مكانة مجلس دول الشمال في أوروبا 88

الفرع الثاني:المبادرات الفنلندية في المجلس 90

المطلب الثالث:فنلندا في المجلس القطبي الشمالي.....93

الفرع الأول:العضوية في المنظمة وجذور الانضمام 93

الفرع الثاني:الشراكة والتنمية الفنلندية في مجلس القطب الشمالي 100

خلاصة الفصل الأول..... 108

الفصل الثاني .....

السياسة الخارجية الفنلندية:من الحياد العسكري إلى حلف الشمال الأطلسي..... 111

المبحث الأول:النزاع الأوكراني الروسي وتأثيره على السياسة الخارجية الفنلندية 111

المطلب الأول:النزاع الأوكراني الروسي..... 111

الفرع الأول:جذور النزاع الأوكراني الروسي..... 111

الفرع الثاني:موقف فنلندا من الحرب الروسية الاوكرانية..... 119

المطلب الثاني: العلاقات الفنلندية الروسية 122
الفرع الأول:العلاقات الفنلندية –السوفياتية 122
الفرع الثاني:العلاقات الفنلندية الروسية..... 126
الفرع الثالث:رد فعل روسيا على انضمام فنلندا للحلف الأطلسي..... 128
المبحث الثاني:عضوية فنلندا في الحلف الأطلسي..... 136
المطلب الأول:الشراكة الأطلسية الفنلندية قبل الانضمام(قبل2023) 136
الفرع الأول:البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة وشراكة الناتو(1991–2014) 136
الفرع الثاني:التحالف الفنلندي الأطلسي(2014–2022) 142
المطلب الثاني:عضوية فنلندا في الناتو وآفاقها 147
الفرع الأول:النظريات المفسرة لانضمام فنلندا إلى حلف الاطلسي 147
الفرع الثاني:التحديات الأمنية على فنلندا بعد العضوية 159
خلاصة الفصل الثاني 174
الخاتمة 176
قائمة المراجع 182
فهرس الجداول 198
والأشكال

الملخص :

عرف المشهد الأمني الأوروبي تحولًا جذريًا بفعل التهديدات الجديدة وتجدد التنافس بين القوى العظمى وقد أجبرت الحرب الروسية الأوكرانية على وجه الخصوص العديد من الدول على إعادة النظر في مبادئها الأمنية التقليدية وتوجهاتها في السياسة الخارجية بالنسبة للدول الصغيرة الواقعة على مفترق طرق مصالح جيوسياسية رئيسية تُمثل هذه التغييرات مخاطر جسيمة وفرصًا فريدة وبالموازنة بين ضرورات السيادة الوطنية، التكامل الاقتصادي والأمن الجماعي كان يجب على هذه الدول التكيف باستمرار للحفاظ على استقرارها ونفوذها تجسد فنلندا واقع التحديات والخيارات التي تواجهها الدول الصغيرة في هذه البيئة المضطربة نظرا لتاريخها وموقعها الجغرافي الحساس الذي يشترك في حدود طويلة مع روسيا لطالما أولت فنلندا الأولوية للاستقرار وعدم الانحياز كركائز أساسية لسياستها الخارجية وعلى مدى عقود، مكّنها عدم الانحياز العسكري من تجنب التورط في صراعات القوى العظمى ومع ذلك شكّل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022 نقطة تحول فقد أدى تزايد الشعور بالتهديد إلى جانب التحول العميق في الرأي العام إلى تخلي فنلندا عن سياستها الراسخة المتمثلة في الحياد العسكري والسعي إلى عضوية حلف شمال الأطلسي هذا القرار التاريخي الذي اتُخذ عام 2023 عكس إجماعًا سياسيًا واسعًا على أن الدفاع الجماعي والتحالف الوثيق مع الحلفاء الغربيين أصبحا الآن ضروريين لحماية الأمن القومي إذ تناولت الدراسة تحليل وشرح التحولات الرئيسية في السياسة الخارجية الفنلندية بعد عام 2022 مع التركيز بشكل خاص على تأثير الحرب الروسية الأوكرانية تناولت الدراسة كيف شكل هذا الصراع تحديًا لتقاليد فنلندا العريقة في الحياد العسكري وكيف أدى إلى قرارها التاريخي بالانضمام إلى حلف شمال الأطلسي مما غيّر بشكل جذري توجهها الأمني والسياسي الخارجي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، فنلندا، حلف الشمال الأطلسي، روسيا.

Abstract

Abstract :

The European security landscape has been radically transformed by new threats and renewed great power rivalry, The Russo-Ukrainian war, in particular has forced many countries to reconsider their traditional security principles and foreign policy orientations For small states at the crossroads of major geopolitical interests these changes present significant risks and unique opportunities, Balancing the imperatives of national sovereignty, economic integration and collective security these states must continually adapt to maintain their stability and influence. Finland exemplifies the challenges and choices small states face in this turbulent environment, Thanks to its history and its sensitive geographic location, sharing a long border with Russia Finland has long prioritized stability and non-alignment as cornerstones of its foreign policy. For decades military neutrality has enabled it to avoid entanglement in great power conflicts, while building strong democratic institutions and a pragmatic approach to international engagement However, the outbreak of the Russo-Ukrainian war in 2022 marked a turning point a growing sense of threat, coupled with a profound shift in public opinion led Finland to abandon its long-standing policy of neutrality and seek NATO membership This historic decision taken in 2023, reflected a broad political consensus that collective defense and a close alliance with Western allies were now essential to protect national security. This study analyzes and explains the major shifts in Finnish foreign policy after 2022 with a particular focus on the impact of the Russia-Ukraine war ,The study aims to understand how this conflict challenged Finland's long-standing tradition of military neutrality and led to its historic decision to join NATO, radically changing its security and foreign policy orientation.

Keywords : Foreign Policy, Finland, NATO, Russia.

المقدمة

المقدمة :

تعد السياسة الخارجية الفنلندية نموذجًا فريدًا في الساحة الأوروبية والدولية حيث جمعت بين الواقعية الجيوسياسية، المرونة الإستراتيجية والالتزام بالقيم الليبرالية حيث تشكلت عبر قرون من التفاعل مع محيط جغرافي وتاريخي معقد بدءًا من موقعها الحساس بين الشرق والغرب مرورًا بتجربتها التاريخية تحت السيطرة السويدية ثم روسيا القيصرية وصولًا إلى تحديات القرن العشرين والحرب العالمية الثانية وبعدها الحرب البارد إلى النزاعات الحالية وهذا الإرث التاريخي والجغرافي أسس لهوية سياسية ودبلوماسية قائمة على الحذر،التوازن والسعي الدائم لضمان الأمن القومي والاستقرار الداخلي وعلى مدى عقود من الزمن مكنها الحياد من تجنب صراعات القوى العظمى ومع ذلك شكلت الحرب الأوكرانية عام 2022 نقطة تحول في سياسة فنلندا الخارجية وأدى تزايد الشعور بالتهديد وكذا التحول في الرأي العام إلى السعي نحو العضوية في حلف الشمال الأطلسي .

تناولت الدراسة تحليل وشرح التحولات الرئيسية في السياسة الخارجية الفنلندية بعد عام 2022 مع التركيز بشكل خاص على تأثير الحرب الروسية الأوكرانية عليها ومن هذا المنطلق تسعى الباحثة إلى فهم معمق للكيفية التي أعادت بها فنلندا صياغة سياستها الخارجية في وجه التهديدات الجديدة وكيف تفاعلت مع محيطها الإقليمي والدولي من خلال المنظمات والتحالفات، محترمة بذلك قيمها الوطنية كما تهدف إلى إبراز خصوصية التجربة الفنلندية كدراسة حالة للدول الصغيرة التي استطاعت التكيف مع التحولات الكبرى في النظام الدولي دون فقدان هويتها ومصالحها الحيوية ومن خلال هذا التحليل تقدم الدراسة مساهمة علمية من أجل فهم ديناميكيات السياسة الخارجية في عالم متغير وتوضح كيف يمكن للدول الصغيرة أن تلعب أدوارًا مؤثرة من خلال التوازن الدقيق بين الداخل والخارج وبين المبادئ ،المصالح والفرص.

الإطار المنهجي ,المفاهيمي والنظري:

أولا: الإطار المنهجي:

1/المشكلة البحثية:

تركز دراستنا على السياسة الخارجية الفنلندية ومختلف المتغيرات التي طرأت عليها حيث تعتبر الحرب الأوكرانية الروسية أهمها والذي نتج عنه انضمام فنلندا إلى حلف الشمال الأطلسي وكذا مستقبل العلاقة الثنائية بين فنلندا وجارتها الشرقية روسيا التي أصبحت الدولة السادسة المنظمة للحلف الأطلسي على الحدود الروسية (بعد النرويج ،السويد، استونيا ،لاتفيا بالإضافة إلى بولندا وليتوانيا من خلال حدود كالينينغراد) وكذا تسليط الدراسة الضوء على دور فنلندا في مختلف المنظمات الدولية التي تؤثر وتتأثر سياستها الخارجية بها وتشمل: مجلس دول الشمال ,مجلس القطب الشمالي وكذا الاتحاد الأوروبي ومن هنا سنطرح المشكلة الرئيسية التالية :

كيف أثرت الحرب الأوكرانية على هوية الحياد المنتهجة في السياسة الخارجية الفنلندية؟

2/الأسئلة الفرعية:

1-كيف تتشكل السياسة الخارجية الفنلندية وما هيكلة مؤسسات صنعها؟

2-ماهو الدور الذي تلعبه فنلندا في المنظمات الإقليمية المنتمية لها؟

3-ما مستقبل العلاقات الروسية الفنلندية بعد الانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي؟

3/الفرضيات:

1)أكدت الحرب الأوكرانية الروسية حقيقة و خطورة التهديد الروسي ما زاد من حدة المخاوف الأمنية الفنلندية تجاه نوايا جارتها، الشيء الذي حفزها على الإسراع بالانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي.

2)تتشكل السياسة الخارجية الفنلندية من خلال التعاون بين رئيس الجمهورية والحكومة بالتنسيق مع البرلمان.

3) تنتهج فنلندا سياسة خارجية هجينة تمزج بين الحفاظ على سياسة دفاع مستقلة والمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية وحلف الشمال الأطلسي

4)تمر العلاقات الروسية الفنلندية بعد انضمام فنلندا إلى الناتو بفترة توتر حاد مع قيود في التعاون من الطرفين ولكنها ليست مغلقة نهائيا حيث توجد مؤشرات تعكس رغبة الطرفين في إعادة بناء العلاقات مع ارتباط هذه المؤشرات بتطورات النزاع في أوكرانيا ومستقبل الأمن الأوروبي.

4/أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في:

- فهم التحول التاريخي في السياسة الخارجية والتوجهات الأمنية الفنلندية :حيث يعتبر انضمام فنلندا إلى حلف الناتو في أبريل 2023 أكبر تغيير في سياستها الخارجية منذ انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي عام 1995 وقد أنهى ذلك عقودًا من عدم الانحياز العسكري ،الأمر الذي يعكس تحولًا تاريخيًا في السياسة الدفاعية الفنلندية مدفوعًا بالمخاوف الأمنية المتزايدة بسبب العدوان الروسي في أوكرانيا ويوضح هذا التحول كيف يمكن للتهديدات الجيوسياسية المتغيرة أن تعيد تشكيل استراتيجيات وتحالفات الأمن

القومي ،مما يجعل فنلندا دراسة حالة بالغة الأهمية في العلاقات الدولية المعاصرة خاصة الدراسات التي تتمحور حول الدول الصغيرة.

- حداثة الموضوع: تأتي الدراسة في سياق تحولات غير مسبوقة في السياسة الخارجية الفنلندية، ما يجعلها مساهمة علمية مهمة في توثيق وتحليل مرحلة فاصلة في تاريخ فنلندا السياسي.
- سد فجوة بحثية: تعالج الدراسة نقصاً واضحاً في الأدبيات العربية حول تجارب الدول الصغيرة في مواجهة التحديات الأمنية الكبرى وكذا ظاهرة الحياد وتقدم نموذجاً تحليلياً يمكن تعميمه على حالات مشابهة .
- أهمية الحالة الفنلندية: تمثل فنلندا نموذجاً فريداً لدولة صغيرة استطاعت أن توظف موقعها الجغرافي ومواردها المحدودة لصياغة سياسة خارجية فعالة ومتوازنة رغم الضغوط الإقليمية والدولية.

5/أهداف الدراسة :

لماذا فنلندا ؟ إن تاريخ الدولة المختلف عن باقي دول الشمال الأوروبي وموقعها الجغرافي يسمح لها أن تحتل مكانة مميزة للدراسة حيث تهدف الدراسة إلى محاولة فهم أهم المحطات التاريخية والتوجهات السياسة التي أثرت ومازلت تؤثر على السياسة الخارجية الفنلندية وخاصة كيف يمكن أن يتغير مسار انتهجته واتبعته لعقود في سياستها الخارجية بسبب أمنها القومي واعتبرت فنلندا أكثر الدول الأوروبية اهتماما بالقيم الليبرالية مما يدفعنا إلى إعادة تسليط الضوء على عودة التيار الواقعي في تحليل السياسة الخارجية للدول .

من هذا المنطلق تهدف الدراسة إلى :

- تحليل تأثير البيئة الجيوسياسية الجديدة لاسيما تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية، على توجهات صناع القرار الفنلنديين.
- تقييم انعكاسات الانضمام للناتو على مكانة فنلندا الإقليمية والدولية وعلى علاقاتها مع القوى الكبرى، خاصة روسيا والاتحاد الأوروبي.
- تحليل كيفية تكيّف الدول الصغيرة مع التحولات الدولية الكبرى مما يعزز الفهم العلمي لديناميكيات السياسة الخارجية في البيئات المتغير.

6/أسباب اختيار الموضوع:

أ/الأسباب الموضوعية :

يعود اختيارنا للموضوع في كونه حديث يشغل الباحثين خاصة أن فنلندا دولة تبنت الحياد لعقود عديدة فانضمامها لحلف الناتو يعد تغير جذري في سياستها الخارجية وهو ما يهتم به اغلب مفكري العلاقات الدولية في دراساتهم وأبحاثهم حول الأمن القومي الأوروبي بعد الحرب الأوكرانية الروسية مستعملي النظرية الواقعية في تفسيرهم للظاهرة .

ب/الأسباب الذاتية :

إن الاختيار نابع من الاهتمام والميول الشخصي للباحث خاصة فيما يتعلق بالتغيرات الجذرية في السياسة الخارجية للدول الصغرى والأوروبية بشكل خاصة وتوجهاتهم السياسة بالإضافة إلى أن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ليست متوفرة بشكل كبير على غرار دراسات أخرى مما يثري البحث العلمي.

7/مجالات الدراسة: تعالج الدراسة 3 مجالات :

أ/المجال المكاني: فنلندا ومجالها الإقليمي

كونها تتميز بموقع حساس بين الغرب والشرق الأوروبي من الجهة الشمالية واستجابة لمتغيرات الجيوسياسية في أوروبا غيرت فنلندا مجرى الشراكة امتدت ل30 سنة مع حلف الشمال الأطلسي إلى عضوية كاملة حيث اعتبر عام 2022 فوريا في التوجهات الخارجية الفنلندية في إطار أمنها القومي بعد الحرب الروسية–الأوكرانية نظرا لاشتراكها لحدود مباشرة طويلة مع روسيا شرقا (1.340كم^2)

ب/المجال الزمني:

ترتكز الدراسة على المجال الزمني (1995–2025) ذلك دون إهمال المحطات الزمنية الخادمة للموضوع كالحرب الباردة التي تفسر الحياد الفنلندي وكذا تاريخ فنلندا قبل الاستقلال لأنه و من أجل الإلمام بموضوع السياسة الخارجية وتحليلها يجب على الباحث العودة إلى المراحل التاريخية المهمة للدول وفي دراستنا هذه سنركز على الفترة الزمنية المواكبة لانضمام فنلندا إلى الاتحاد الأوربي ونفسر التحولات السياسية بعد الحياد والفترة الزمنية الحالية بعد عضويتها في حلف الناتو مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات التي أثرت على السياسة الخارجية الفنلندية على مر التاريخ.

د/المجال الموضوعي:

يتناول موضوع الدراسة مختلف المتغيرات الخارجية التي أثرت على السياسة الخارجية الفنلندية مع دول المجاورة لها.

9/الدراسات السابقة:

1/ **كتاب اليسون بايلز ,غونيلا هيرولف وبينقت سونديليوس**(ALYSON J. K. BAILES, GUNILLA HEROLF AND BENGT SUNDELIUS) المعنون ب: **دول الشمال والسياسة الأوروبية للأمن والدفاع** يهتم هذا الكتاب بنشأة السياسة الأوروبية للأمن والدفاع عام 1999 ويشرح موقع الدول الإسكندنافية ضمن هذه السياسة مع التركيز على التحديات التي تواجهها بسبب

اختلاف عضويتها في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو وكذا يستعرض مواقف كل دولة الشمالية تجاهESDP موضحًا كيف تختلف الدنمارك، التي لها دور نشط في الناتو عن فنلندا والسويد اللتين تميلان إلى الحياد العسكري ويشرح كيف تؤثر هذه المواقف على مشاركتها في السياسة الأوروبية ويركز أيضا على آليات التعاون العسكري والدفاعي بين الدول الإسكندنافية، مثل مبادرة NORDEFCO وكيف تسعى هذه الدول لتعزيز قدراتها من خلال التنسيق المشترك خاصة في مجالات التدريب، اللوجستيات والأمن السيبراني وكذلك دور الصناعات الدفاعية في الدول الشمالية وكيف تساهم في بناء القدرات الدفاعية الأوروبية مع التركيز على التحديات المتعلقة بالتكامل الصناعي والتكنولوجي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

2/كتاب **غودفري بالداتشينو** (Godfrey Baldacchino)**: نجاح الدول الصغيرة في العلاقات الدولية** يناقش الكتاب المفهوم التقليدي للدول الصغيرة في العلاقات الدولية وينتقد النظرة التي تعتبر هذه الدول ضعيفة أو هامشية حيث يطرح الكاتب فكرة أن الدول الصغيرة يمكن أن تكون فاعلة وناجحة عبر استراتيجيات ذكية ومرنة ويستعرض مختلف التعريفات للدولة الصغيرة مع التركيز على عوامل الحجم، السكان، القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية ويشرح كيف أن هذه المعايير لا تحدد بالضرورة قدرة الدولة على النجاح في السياسة الدولي وشرح كيفية احتواء هذه الدول لضعفها ذلك من خلال الاستفادة من التحالفات، الدبلوماسية والتخصص في مجالات معينة مثل الرياضة والثقافة، مما يعزز مكانتها الدولية ويعكس قوة تأثيرها خارج السياسة التقليدية.

3/كتاب **أندرو كوتي** (Andrew Cottey)**: التهديدات الأمنية الجديدة : الدول الاوروبية المحايدة و حلف الشمال الاطلسي –عدم انحياز –شراكة–عضوية؟** يقدم أول تحليل مقارن مفصل للشراكة بين بعض الدول الأوروبية المحايدة الرئيسية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) مستعرضًا طبيعة علاقاتها مع الناتو والعوامل التي تشكل هذه العلاقات، ومدى احتمال تخلي أي منها عن الحياد والانضمام إلى الحلف، يقدم الكتاب تعريفًا للدول المحايدة الأوروبية ويشرح وضعها

السياسي والأمني الفريد خارج حلف الناتو وحلف وارسو خلال الحرب الباردة مع مراجعة للأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالحياد وعلاقات هذه الدول مع الناتو بعد الحرب الباردة وكذا يستعرض تطور مفهوم الحياد في أوروبا وكيف برزت هذه الدول المحايدة خلال الحرب و بعد نهايتها.

4/كتاب **فنلندا في الاتحاد الأوروبي لتييلا تيليكانين** (Teija Tiilikainen)**و تابيو راونيو** (Tapio Raunio)يقدم تحليلاً شاملاً لانضمام فنلندا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1995، حيث اعتبرته تحول سياسي كبير بعد عقود من الحياد ويوضح الكتاب أن قرار الانضمام جاء نتيجة توافق سياسي واسع بين الأحزاب السياسية، القطاع الخاص ووسائل الإعلام حيث دعم 57% من الناخبين الانضمام في استفتاء عام 1994 ينطلق الكتاب من فكرة أن فنلندا اعتبرت عضوية الاتحاد الأوروبي تحولًا كبيرة من حيادها خلال الحرب الباردة إلى الانخراط الكامل في المجتمع الغربي ويتناول الكتاب أيضًا التحديات التي واجهتها فنلندا مثل الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 .

5/مذكرة ليسانس **ليولان ماريا بوغانيي**(Jolan Maria Boganyi) بعنوان **فنلندا والناتو : تحول تاريخي في السياسة الخارجية عام2022** تناولت انتقال فنلندا من الحياد في الحرب الباردة إلى عدم الانحياز العسكري بعد نهاية الحرب ثم الانضمام الكلي للناتو مبرزة تأثير اندلاع الحرب الأوكرانية الروسية على فنلندا الأمر الذي يعكس تأثر الدول الصغرى الكبير بسياسات الدولة الكبيرة المجاورة لها حيث حاولت فنلندا إعادة تقييم أمنها الوطني في ظل التهديدات الروسية المتزايدة .

وجميع هذه الدراسات قدمت تحليلا ثريا فيما يخص توجهات السياسة الخارجية الفنلندية على مر الأزمنة وكذا سلوك الدول الصغيرة في النظام الدولي ولكن تخللت هذه الدراسات بعض

النقائص التي حاولنا تداركها في الدراسة والتي تمثلت في:

- عدم تناول الدراسات السابقة بشكل كافٍ دور فنلندا في المنظمات الإقليمية (مثل مجلس دول الشمال الأوروبي ومجلس القطب الشمالي) أو مشاركتها في الأطر الأمنية الأوروبية وقد أدى ذلك إلى فهم محدود لمكانة فنلندا كدولة صغيرة تُواجه تحديات جيوسياسية مُتغيرة ومحاولة مواكبتها في ظل فوضوية النظام الدولي.

- غياب التقييم النقدي للسياسات الحالية :لم تُقيّم الدراسات السابقة بشكل نقدي عملية الموازنة التي انتهجتها فنلندا بين روسيا والغرب ولم تُسلّط الضوء على التحديات والفرص المحددة التي تواجهها فنلندا في هذا الصد خاصة التحديات التي تمر بها فنلندا حاليا بعد الغزو الروسي لأوكرانيا .

وتُضيف دراستنا إلى النقائص السابقة من خلال:

- توفير فهم دقيق لموقع فنلندا الجيوسياسيي في ظل التفاعل المُعقّد بين المؤسسات الغربية (الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي) وروسيا مع التركيز على آلية التوازن الفنلندية وسياساتها الأمنية المُتطورة استجابةً لديناميكيات القوة المُتغيرة والصراعات الإقليمية .

- إلقاء الضوء على دور فنلندا في مجلس القطب الشمالي:لا سيما من خلال المنظمات الإقليمية مثل مجلس القطب الشمالي ومجلس دول الشمال الأوروبي وكيف تؤثر هذه الأطر متعددة الأطراف على اعتبارات السياسة الخارجية والأمن الفنلندية.

- تتناول هذه الدراسة التوترات والمخاطر الأمنية المتزايدة مع روسيا عقب انضمام فنلندا إلى حلف الناتو، بما في ذلك المخاوف الأمنية الحدودية وخطر الحرب الهجينة.

8/مناهج الدراسة:

1)المنهج التاريخي:

يمثل المنهج التاريخي مزيجًا متوازنًا من البحث التجريبي والتحليل السياقي والذي استعمل في دراستنا من أجل توفير فهم دقيق للسياسة الأمنية الفنلندية في سياقات أوروبية وعالمية مُتغيرة وشمل بذلك :

- التحليل السياقي والموضوعي: حيث تُحدد الدراسة السياسة الخارجية والأمنية الفنلندية ضمن سياقات تاريخية وجيوسياسية أوسع مع التركيز بشكل خاص على علاقات فنلندا مع روسيا وتطور البنية الأمنية الأوروبية ويشمل ذلك دراسة موقع فنلندا في الإطار النوردي، القطبي الشمالي والأوروبي وتفاعلاتها مع المنظمات الدولية.
- استخدام المصادر الأولية والثانوية: تتضمن المنهجية تفاعلاً نقديًا مع مجموعة متنوعة من المصادر بما في ذلك الوثائق الرسمية بالفنلندية والمترجمة والخطابات السياسات والسجلات التاريخية لفهم تطور السياسة الأمنية الفنلندية في سياقها.
- الهيكل الزمني والتحليلي: نظمت الدراسة وفقا للتطورات التاريخية على مر الزمن مسلطة الضوء على المراحل الرئيسية ونقاط التحول في السياسة الأمنية الفنلندية مثل فترة الحرب الباردة وتعديلات ما بعد الحرب الباردة والاستجابات للتحديات الأمنية المعاصرة

2) منهج دراسة الحالة :

يرتكز المنهج على جمع البيانات المتعلقة بالحالة أو الحالات التي تم اختيارها لتمثيل الظاهرة قيد الدراسة وعادةً ما يتم جمع هذه البيانات على مدار فترة زمنية معينة باستخدام مجموعة متنوعة من طرق جمع البيانات وفي إطار دراستنا استخدمنا المنهج لدراسة تطورات السياسة الخارجية والأمنية لفنلندا في ظل التهديدات الخارجية .

3)المنهج المقارن :

هو منهج يقوم بدراسة موضوع معين من خلال مقارنته بموضوع آخر وعادةً ما يتم مقارنة موضوع الدراسة مكانيا و/أو زمنيا وكلما زاد عدد الحالات التي تتم مقارنتها قل عدد المتغيرات القابلة للمقارنة والعكس صحيح حيث يستخدم المنهج المقارن غالبًا للبحث عن أنماط التشابه والاختلاف ولشرح الاستمرارية والتغيير في حالات ما ويعتبر الاستعمال الأكثر شيوعا في البحث المقارن هو في دراسة الأنظمة المتشابهة (الذي يقوم على مقارنة حالات متشابهة جدًا تختلف في المتغير التابع على افتراض أن ذلك يسهل العثور على المتغيرات المستقلة التي تفسر وجود أو غياب المتغير التابع) أو دراسة الأنظمة المختلفة (مقارنة حالات مختلفة جدًا تشترك جميعها في نفس المتغير التابع بحيث يمكن اعتبار أي ظرف آخر مشترك بين جميع الحالات كمتغير مستقل) وفي دراستنا استندنا على المقارنة الضمنية في دراستنا للموضوع وليس الظاهرة حيث قمنا باستعمال المنهج في مقارنتنا لسياسة الخارجية لفنلندا قبل الانضمام الاتحاد الأوروبي وبعده وكذا قبل وبعد النزاع الأوكراني.

وعلى هذا الأساس قسمنا الدراسة إلى المقدمة أين تناولنا الإطار المفاهيمي النظري والمنهجي وفصلين، الفصل الأول أين تناولنا الإطار الداخلي للسياسة الخارجية الفنلندية وركزنا على موقع فنلندا وتضاريسها وأثر ذلك على خياراتها الإستراتيجية ثم انتقلنا إلى تحليل تاريخها السياسي من الحقبة السويدية مرورًا بالحكم الروسي وصولًا إلى مرحلة الاستقلال وبناء الدولة الحديثة وكما سلطنا الضوء على مؤسسات صنع القرار السياسي، بدءًا بالحكومة الفنلندية وهيكلها البرلماني ودور رئيس الجمهورية وصولًا إلى الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الخارجية وآليات عملها، ناقشنا في هذا السياق التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية، خاصة مفهوم الحياد العسكري الذي التزمت به فنلندا لعقود كوسيلة لضمان الاستقرار وتجنب النزاعات، كيفية تموقعها كدولة صغيرة في النظام الدولي وما يفرضه ذلك من تحديات

وفرص.

أما في الإطار الخارجي فيركز الفصل الأول على علاقات فنلندا مع المنظمات الإقليمية والدولية حيث يتناول أولًا عضوية فنلندا في الاتحاد الأوروبي ويحلل الآثار الاقتصادية والسياسية والأمنية لهذه العضوية خاصة من خلال سياسة الأمن والدفاع المشتركة ثم ينتقل إلى دور فنلندا في مجلس دول الشمال مبرزًا مكانة المجلس في أوروبا والمبادرات الفنلندية لتعزيز التعاون الإقليمي في الأخير يتناول الفصل عضوية فنلندا في المجلس القطبي الشمالي ويستعرض جذور انضمامها ودورها في الشراكة والتنمية ضمن هذه المنظمة الحيوية.

أما في الفصل الثاني فتنتقل الدراسة من تفسير التحول التاريخي من الحياد العسكري إلى عضوية حلف الشمال الأطلسي (الناتو) وهو التحول الذي فرضته المتغيرات الجيوسياسية المعاصرة على رأسها الحرب الروسية الأوكرانية حيث يبدأ الفصل بتمهيد حول جذور النزاع الأوكراني الروسي وموقف فنلندا من هذا النزاع ثم يستعرض العلاقات الفنلندية–السوفياتية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتطور العلاقات الفنلندية–الروسية حتى عام 2022 كما يحلل الفصل الشراكة الأطلسية الفنلندية قبل العضوية الرسمية بدءًا من شراكة السلام بعد الحرب الباردة، مرورًا بفترة التعاون الوثيق مع الناتو وصولًا إلى قرار الانضمام، تناقش الدراسة أيضا النظريات المفسرة لهذا التحول ،التداعيات الأمنية والعسكرية والإستراتيجية لعضوية فنلندا في الحلف مع التركيز على التحديات التي تواجهها الدولة في بيئة أمنية متغيرة.

ثانيا: الإطار النظري

استندنا في دراستنا على ثلاث نظريات خادمة للموضوع و الذي سيتم التفصيل فيها في الفصل الثاني وتتمثل هذه النظريات في :

1/نظرية الواقعية الجديدة (Neo-Realism):

ترتكز النظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية على فكرة أساسية مفادها أن سلوك الدول ينتج من مصالحها ودافع الدول للحفاظ على ذاتها ورفضها للتعاون نظرًا لفوضوية النظام ولعدم وجود سلطة خارج الدول (مثل حكومة عالمية) تضع قواعد ومعايير إلزامية لجميع الدول، وقادرة إذا لزم الأمر على فرض الامتثال بالقوة وترى أن الدول تعيش في حالة من عدم الأمان الدائم تجاه نوايا جيرانها وضرورة استعدادها الدائم للأسوأ معتمدة في ذلك على ذاتها، يوضح **كينيث والتز** (Kenneth Waltz) والذي يعتبر أحد أكثر المنظرين تأثيرًا في مجال العلاقات الدولية أن البنية الفوضوية للنظام تُجبر الدول بغض النظر عن سياساتها الداخلية، على إعطاء الأولوية للأمن والتكيف مع التهديدات الخارجية ولا تعني "الفوضى" وجود صراعًا مستمرًا لكنها تعكس حالة من عدم اليقين المستمر واحتمالية دائمة لانعدام الأمن وعلى عكس السياسة الداخلية أين يمكن للحكومة فرض قواعدها وعقوباتها يفتقر النظام الدولي إلى سلطة سيادية لتنظيم سلوك الدولة.

وفي دراستنا استخدمنا النظرية الواقعية في تفسير رد فعل فنلندا على النزاع الأوكراني الروسي وعضويتها في الحلف الأطلسي كونها اعتبرت حدودها الشرقية مهددة.

2/النظرية الليبرالية المؤسساتية (Liberal Institutionalism):

تجسّد فنلندا الليبرالية المؤسسية من خلال مشاركتها الفعّالة في الاتحاد الأوروبي ومنطقة القطب الشمالي ومجلس دول الشمال وذلك من خلال التزامها الراسخ بالمعاهدات والحوكمة التعاونية داخل الاتحاد الأوروبي والمنظمات الأخرى حيث تُعزز فنلندا قيم الديمقراطية الليبرالية، الشفافية والمساواة مُدمجةً سياساتها الوطنية في إطار أوسع قائم على القواعد المنظمات المنتمية لها، تُدافع فنلندا على الالتزام بالقانون الدولي من خلال تعزيز التعاون المؤسسي لا سيما داخل مجلس القطب الشمالي مُوازنةً بين الاهتمامات البيئية والمصالح الاقتصادية في الوقت نفسه تدعم فنلندا في مجلس دول الشمال الأوروبي، التعاون الإقليمي القائم على التمثيل الديمقراطي، الرعاية الاجتماعية وحماية الأقليات، مُعززةً بذلك المبادئ

الدستورية الليبرالي في هذه المجالات، تُسخّر فنلندا الأطر المؤسسية لحماية الحريات وتعزيز التعاون ومواجهة التحديات المُعقّدة مُجسّدةً بذلك المبادئ الأساسية لليبرالية المؤسسية على المستويات الوطنية، الإقليمية والدولية.

3/نظرية الملاذ أو الحماية(Shelter Theory):

نظرية الحماية[1] (Shelter Theory) تستند إلى الأدبيات الواسعة والمتنوعة حول الدول الصغيرة وتفترض أن هذه الدول بسبب صغر حجمها تعاني من نقاط ضعف هيكلية واحتياجات مختلفة تمامًا عن الدول الكبيرة لذلك تعمل الدول الصغيرة وفق منطق مختلف عن نظيرتها الكبيرة وللتخفيف من هذه الضعف الفريد وتلبية احتياجاتها الخاصة، تسعى الدول الصغيرة للحصول على ما يُعرف بـ"الحماية" التي توفرها الدول الكبرى والمنظمات الدولية لها وتعتمد فرص بقاء وازدهار الدول الصغيرة بشكل كبير على نوع الحماية التي تحصل عليها تركز نظرية الحماية على ثلاثة جوانب مترابطة تهم الدول الصغيرة:

1. تقليل المخاطر قبل وقوع الأزمات المحتملة.
2. المساعدة في امتصاص الصدمات أثناء الأزمات.
3. المساعدة في التعافي بعد وقوع الأزمات.

تشمل العلاقات بين الكيانات الكبرى والصغرى ثلاث أنواع من المعاملات التي تبني هذه العلاقة: الاقتصادية، السياسية والثقافية تسعى الدول الصغيرة للحصول على الحماية لمواجهة كل نوع من هذه نقاط الضعف وتعتبر الحماية السياسة هي الخادمة لموضوعنا.

نقصد بالحماية السياسية انها سعي الدول الصغيرة للحصول على حماية تتمثل في الدعم الدبلوماسي والعسكري والإداري من الدول الكبرى والمنظمات الدولية نظرًا لصغر اقتصادها وقلة سكانها حيث تكون الدول الصغيرة ضعيفة عسكريًا وتمتلك نفوذًا أقل في النزاعات مع

[1] Baldur Thorhallsson :**Small States and Shelter Theory** ,Routledge, (New York ,2019) p19

الدول الأخرى وفي دراستنا يعتبر اللجوء إلى الحلف الأطلسي لحماية الأمن القومي اكبر دليل على أهمية هذه النظرية في التحليل أثناء دراستنا للسياسة الخارجية الفنلندية .

ثالثا: الإطار المفاهيمي:

1/السياسة الخارجية (Foreign policy):

عرفها **ارنست بيتريتش**(Ernest Petrič[1]) بأنها "نشاط تقوم به الدول وأجهزتها من اجل اتخاذ وتنفيذ قرارات تمس الدولة خارجيا ومن خلال تنفيذ هذه القرارات , تسعى الدول إلى تأكيد وحماية مصالحها عند مواجهتها لمصالح دول أخرى، لا سيما المصالح الأمنية والرفاهية".

عرفها **والتر كارلسنيس** (Walter Calsneas) بأنها ""تلك الأفعال التي تُعبَّر عنها على شكل أهداف والتزامات[2] وتوجيهات معلنة صريحة، ويتابعها ممثلو الحكومة نيابةً عن مجتمعاتهم ذات السيادة، وهي موجهة نحو أهداف وظروف وفاعلين سواء كانوا حكوميين أو غير حكوميين يرغبون في التأثير عليهم وتقع خارج نطاق شرعيتهم الإقليمية".

تعرفها **ديبورا جيرنر**(Deborah Gerner) بأنها "النيات، التصريحات والأفعال التي يقوم بها فاعل–غالبًا دولة ولكن ليس بالضرورة–موجهة نحو العالم الخارجي، ورد فعل الفاعلين الآخرين تجاه هذه النيات والتصريحات والأفعال[3]".

أما تعريف **مارسل ميرل**(Marcel Merle) جاء فيه بأن السياسة الخارجية هي "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج – بنقيض السياسة الداخلية – مشاكل تطرح ما وراء الحدود"

[1] Petrič Ernest: **Foreign policy :from Conception to diplomatic practice** ,Martinus Nijhoff publishers(Boston 2013)p 4.

[2] Smith Steve, Amelia Hadfield, Tim Dunne: **Foreign policy :Theories, Actors** ,Cases.4th ed, Oxford University press(Oxford 2016) p3

[3] Neak Laura**: Studying Foreign Policy comparatively** , MD: Rowman (Lanham,2019)p 7

ويعرفها **اولي هولستي** (Ole Holsti) بأنها "مجموع القرارات والأعمال التي تقوم بها الدولة تجاه البيئة الخارجية لتحقيق أهداف معينة".[1]

وفي الأخير يمكن حوصلة هذه التعاريف من خلال تعريف إجرائي وهو: أن السياسة الخارجية هي سلوك الدولة وأجهزتها الموجهة نحو الخارج والذي يشمل صياغة وتنفيذ برامج وأهداف من أجل حماية وتعزيز مصالح الدولة في النظام الدولي.

2/تحليل السياسة الخارجية(Foreign Policy Analysis):

عرفها **باتريك ميلو** (Patrick Mello) بأنها "دراسة سلوك وممارسة العلاقات بين الفاعلين المختلفين وبالأخص الدول في النظام الدولي ويشمل مضمون السياسة الخارجية بين الفاعلين الدوليين مجالات مثل الدبلوماسية، الاستخبارات، مفاوضات التجارة، والتبادلات الثقافية وفي جوهر هذا المجال يكمن التحقيق في عملية اتخاذ القرار[2] والجهات الفردية التي تتخذ هذه القرارات والعمليات والظروف التي تؤثر على السياسة الخارجية ونتائج هذه القرارات".

عرفها **جايمس روزنو** (James Rosenau) بأنها "الدراسة العلمية[3] لعمليات صنع القرار وسلوكيات الجهات الفاعلة (مثل الدول والقادة والبيروقراطيات) في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها".

عرفها **ريتشارد سنايدر** (Richard Snyder) بأنها"دراسة العمليات والتأثيرات والجهات الفاعلة المشاركة في صنع قرارات السياسة الخارجية مع التركيز على العوامل النفسية والتنظيمية والسياسية التي تُشكّل هذه القرارات ".

[1] Holsti Ole,"National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy**" international Studies Quarterly** 14, no. 3 : 233–309.(New Haven,1970)p234

[2] Mello Patrick, Osermann Frank :**Routledge Handbook Of foreign policy analysis Methods** ,(New York 2023)p7

[3]Rosenau James,"Foreign Policy as an Issue Area" **, Domestic Sources of Foreign Policy**, (New York 1967) p50

عرفها **ارفينغ جانيس** (Irving Janis) بأنها" دراسة الديناميكيات النفسية والجماعية التي تؤثر على عملية صنع القرار مع تسليط الضوء على كيفية تأثير التحيزات المعرفية والضغوط الاجتماعية على جودة خيارات السياسة الخارجية[1] ".

وكتعريف إجرائي يمكن تعريف تحليل السياسة الخارجية على أنها: دراسة متعددة التخصصات لكيفية صياغة الدول والجهات الفاعلة الأخرى للسياسة الخارجية وتنفيذها من خلال عمليات صنع القرار التي تتأثر بتفاعل معقد بين التصورات الفردية، ديناميكيات المؤسسات، السياقات السياسية والعوامل النفسية والتحليل لا يرتبط فقط بالجهات الرسمية لاتخاذ القرار داخل الدولة فقط بل يشمل أيضًا مصادر الدون الوطنية التي تؤثر علي صياغة السياسة الخارجية للدول

ومن هذا المنطلق نذكر مستويات تحليل السياسة الخارجية حيث ترى **لورا نيك** (Laura Neack) بأنها أطر تساعد الباحثين على فهم ظاهرة السياسة الخارجية التي تتداخل فيها عوامل داخلية وخارجية متعددة ونظرًا لضخامة وتعقيد الموضوع, يقوم المحللون بتفكيكها إلى أجزاء ودراستها عبر جوانب محددة باستخدام أطر نظرية مختلفة ما يسمح بتراكم معرفة منهجية. تُستخدم مستويات التحليل المتعددة كأدوات بحثية تقدم رؤى مختلفة للموضوع حيث يركز كل مستوى على جانب معين من السياسة الخارجية مع إدراك أن التركيز على مستوى واحد قد يستثني معلومات من مستويات أخرى لكنه يساعد الباحث على إدارة الموضوع بشكل أكثر فعالية.

بناءً على ذلك يوجد ثلاثة مستويات[2] رئيسية للتحليل في العلاقات الدولية:

[1]Irving Janis :**Victims of Groupthink: A Psychological Study of Foreign-Policy Decisions and Fiascoes** ,Houghton Mifflin, (Boston ,1972) p11

[2] Laura Neak ,Op.cit, p9

1. **المستوى الفردي** :يركز على خصائص ومعتقدات وقرارات الأفراد المؤثرين في السياسة الخارجية مثل القادة والدبلوماسيين ويدرس كيف تؤثر شخصياتهم وتجاربهم على صنع القرار.
2. **مستوى الدولة** :يدرس كيف تؤثر العوامل الداخلية مثل النظام السياسي، الهيكل الاقتصادي، القيم الثقافية والتغيرات في القيادة على سلوك الدولة وسياساتها الخارجية.
3. **المستوى النظامي أو الدولي** :ينظر إلى التفاعلات[1] بين الدول ضمن النظام الدولي، بما في ذلك دور المؤسسات الدولية، توزيع القوة بين الدول، المعايير القواعد العالمية وتأثير العولمة.

3/الحياد (Neutrality) :

1)لغة: يعني عدم المَيْل إلى طرف من أطراف الخصومة أي غير منحاز لأيٍّ من الطرفين[2]

2)اصطلاحا:

عرفته **كريستين اغيوس** (Christine Agius) أنه "سعي الدولة إلى الأمن من خلال الامتناع عن المشاركة في النزاعات المسلحة[3] مع دول أخرى".

وعرفته **كارن ديفين** (Karen Devine) بأنه"مفهوم قديم[4] ومتطور في العلاقات الدولية، يرتبط غالبًا بقرار الدولة بالبقاء خارج النزاعات المسلحة وتجنب الانحياز لتحالفات عسكرية ورغم تغير تعريفه وتطبيقه عبر الزمن، يظل الحياد أداة سياسية ووضعًا قانونيًا مهمًا خصوصًا

[1] Valerie Hudson,"Foreign Policy Analysis: Actor Specific Theory and the Ground of International Relations" , **Foreign Policy Analysis**, vol1 p02 (Oxford ,2005) p12

[2] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**, مكتبة الشروق، ط4 ،القاهرة، 2004 ،ص: 196

[3] **The American Heritage Dictionary of the English Language**,3rd edition, Houghton Mifflin (Boston,1992) ,p4891

[4] Agius Christine ,Karen Devine, "Neutrality:a really dead concept a reprise", **cooperation and conflict journal**, 46(3), (Dublin 2011), P 267.

للدول الصغيرة التي تسعى للحفاظ على استقلالها وأمنها ويظهر مفهوم الحياد تاريخيا في الحرب البيلوبونيز اين اتخذت بعض الجزر والمدن الحياد موقف الحياد من الحرب بين اثينا واسبرطة كجزيرة ميلوس[1]".

وعرفه عامر ماجد العجمي بأنه "موقف قانوني تتخذه الدولة بعدم الانخراط في أي من النزاعات الدولية ويترتب عليه التزامات وحقوق محددة بموجب القانون الدولي يمكن أن يُعلن الحياد بشكل صريح من خلال معاهدة دولية[2] (مثل حالة سويسرا باتفاقية فيينا 1815) أو من خلال إعلان رسمي من الدولة نفسها (كما في حالة السويد) أو يُستدل عليه من خلال الممارسة الفعلية للدولة دون إعلان رسمي".

ومن هنا يمكننا تقسيم الحياد إلى الحياد الدائم (Permanent/Perpetual Neutrality): هو التزام الدولة بالحياد في جميع النزاعات والحروب بشكل مستمر ويكون غالبًا منصوصًا عليه في الدستور أو في معاهدة دولية.

الحياد المؤقت أو الحياد الخاص(Ad hoc/Occasional Neutrality) :هو إعلان[3] الدولة حيادها في نزاع معين أو لفترة محددة فقط مثل موقف الولايات المتحدة في السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية.

الحياد الفعلي(De facto Neutrality) :هو التزام الدولة بالحياد[4] من خلال ممارساتها العملية دون نص دستوري أو معاهدة رسمية غالبًا لا يكون ملزمًا أو معترفًا به دوليًا وهو بنفس قوة الحياد الدائم.

[1] Ibid ,P269

[2] ماجد عامر العجمي،«الحياد والمتغيرات الدولية في ظل الأمم المتحدة » ،**المجلة القانونية**، العدد11 ،بلا تاريخ، ص45

[3] موسى هيثم حسن, «الحياد الدولي» **الموسوعة القانونية** ،المجلد الثالث، بلا تاريخ، ص356

[4] Fischer Thomas, "Neutrality and Nonalignment in World Politics during the Cold War**", Journal of Cold War Studies**, vol. 18, no. 4(Helsinki ,2016) P7.

الحياد الدستوري [1](Constitutional Neutrality) :هو حياد منصوص في دستور الدولة ومجرد النص على الحياد في دستور الدولة لا يُلزم الدول الأخرى باحترام هذا الحياد ما لم يقترن بممارسة فعلية أو اعتراف دولي.

وكتعريف إجرائي للحياد :هو الحالة أو الوضع تسعى فيه الدولة إلى حماية أمنها القومي بالامتناع عن الانخراط في النزاعات المسلحة أو التحالفات العسكرية مع دول أخرى وهو يمثل التزامًا قانونيًا وسياسيًا بالبقاء على الحياد في النزاعات الدولية يتخذ الحياد أشكالًا مختلفة: الحياد الدائم الذي غالبًا ما يُنص عليه في دستور الدولة أو المعاهدات الرسمية، الحياد المؤقت الذي يُعلن عنه في نزاع محدد أو لفترة محدودة من الزمن ،الحياد الفعلي حيث تحافظ الدولة على الحياد من خلال أفعالها دون التزامات قانونية رسمية والحياد الدستوري، حيث يُنص على الحياد في دستور الدولة ولكنه قد يفتقر إلى الاعتراف الدولي ما لم تدعمه ممارسة متسقة ويمكن إعلان هذه الحالة رسميًا من خلال المعاهدات أو البيانات الرسمية، أو استنتاجها من سلوك الدولة على مر الزمن و يُعد الحياد آلية إستراتيجية وقانونية مهمة، خاصة للدول الصغيرة التي تسعى إلى الحفاظ على استقلالها وسيادتها وأمنها في بيئة دولية متغيرة .

4/دول الشمال(The Nordic Countries):

1)لغة : كلمة "نوردن" تعني "الشمال"[2] في اللغات الدنماركية والنرويجية والسويدية.

2)اصطلاحا:

[1] سعيقان أحمد ,**قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية والدولية** ,مكتبة لبنان ناشرون ,لبنان بيروت , ط1 , 2003 ص167

[2] **The American Heritage Dictionary** of the English Language ,Op.cit ,p4958

المنطقة النوردية أو "نوردن" تتألف من خمس دول ذات سيادة هي الدنمارك، فنلندا،آيسلندا، النرويج والسويد بالإضافة إلى ثلاثة أراضٍ تتمتع بالحكم الذاتي وتتصل بهذه الدول: وهي جزر فارو وغرينلاند (اللتان تخضعان للدنمارك) وأولاند (التي تخضع لفنلندا) تُعتبر هذه الدول على نطاق واسع منطقة متميزة بفضل الروابط التاريخية القوية بينها والتعاون الحكومي العبر الوطني فيما بينها[1].

وهو مفهوم مرن تغير معناه وحدوده الجغرافية عبر أزمنة وسياقات مختلفة، يستند المصطلح إلى السياسة والتاريخ المشتركين لدول الشمال و يشير أيضا إلى نوع معين من الأدب أو الفن المعروف في المنطقة واعتبر العديد من علماء الجغرافيا أن منطقة النوردن شملت مناطق أخرى خارج منطقة القلب على سبيل المثال، كانت هناك روابط تاريخية مهمة بين نوردن وأجزاء من الجزر البريطانية والتي نوقشت على نطاق واسع في سياق استفتاء استقلال اسكتلندا عام 2014 وسؤال هل يمكن اعتبار اسكتلندا المستقلة دولة نوردية أو هل يمكن اعتبار جزر شتلاند منطقة نوردية مشابهة لجزر فارو؟ وفي فترات زمنية أخرى شملت النوردن[2] أراضٍ على الساحل الجنوبي لبحر البلطيق مثل فترة استقلال إستونيا في 1918 وأيضا في 1990 عند اختفاء فكرة الستار الحديدي أما في القرن الثامن عشر فكان مفهوم "الشمال" يشمل روسيا أيضا كونها دولة تطل على القطب الشمالي بدرجة كبيرة .

أما بخصوص اللغات النوردية فيرى علماء اللغة أن اللغات الإسكندنافية الثلاث (الدنماركية, النرويجية والسويدية) مرتبطة ارتباطًا وثيقًا في كتابتها ونطقها مع بعضها البعض,الأمر الذي لا ينطبق على اللغة الآيسلندية والفاروية ولا على اللغة الفنلندية .

[1] Wiberg Håkan,"The Nordic Countries: A special kind of system?",**Current research on peace and violence** vol9 ,No1/2,Tampere peace Research institute, (Tampere ,1986) P4

[2]Miles Lee**: The European Union and The Nordic Countries**, Routledge(London,1996)P17

ويفسر العلماء التقارب النوردي بتأثير الرومانسية الوطنية وظهور علم اللغة كعلم أكاديمي في القرن التاسع عشر حيث رأى بعض المجموعات في هذه الروابط أساسًا لتأسيس دولة شمالية تشمل الدنمارك ،آيسلندا، النرويج والسويد وهو ما يُعرف بـ"القومية الشاملة"[1] التي كانت تشبه حركات توحيد إيطاليا وألمانيا لاحقًا لم ينجح هذا الاتجاه لكن فكرة الثقافة الإسكندنافية المشتركة لا تزال تجد دعمًا مدفوعة بمؤسسات مثل جوائز مجلس الشمال للأدب والموسيقى والسينما.

وفي أواخر القرن التاسع عشر ظهرت نظريات عن "الشعوب الأخوية" النوردية والإسكندنافية التي كانت مدعومة أيضًا بنظريات عنصرية شائعة في ذلك الوقت حيث ربطت المنطقة النوردية بـ"عرق آري نوردي"والذي اعتبرته مميز وأحيانًا "متفوق" لكن تم رفض هذه الأفكار بعد الحرب العالمية الثانية كما أظهرت الأبحاث في ذلك الوقت أن سكان المنطقة النوردية ليسوا أقل تنوعًا في أصولهم الجينية من سكان أجزاء أخرى من أوروبا.

5/التعاون النوردي(Nordic Cooperation):

بدأ التعاون مع تلاشي الطموحات لتأسيس دولة إسكندنافية شاملة في ستينيات القرن التاسع عشر وهيئ ذلك لظهور سمات التعاون عن طريق المنظمات التطوعية بما في ذلك شبكات الأكاديميين والخبراء ومنظمات الرياضة والترفيه والحركات السياسية مثل حركة العمال ثم في منتصف القرن العشرين اكتسب التعاون صفة الرسمية بين حكومات الدول النوردية وتأسس بموجبه مجلس الشمال في 1952 ثم أنشئت سوق عمل نوردية مشتركة وشملت اتحادات جوازات السفر والضمان الاجتماعي وسهلت هذه الترتيبات الهجرة بين الدول النوردية خاصة من فنلندا إلى السويد في الستينيات.

لم يكن تطور التعاون النوردي دائمًا سلسًا فقد فشلت أحيانًا خطط أكثر طموحًا للتعاون الاقتصادي أو الدفاعي ففي 2016 واجهت حرية التنقل داخل المنطقة تحديات كبيرة بسبب

[1]Engelstad Friedrich, Anniken Hagelund :**Cooperation and Conflict the Nordic Way Work, Welfare, and Institutional Change in Scandinavia** ,Routledge(London,2015) p17

إعادة فرض ضوابط الحدود وفي الوقت نفسه، توسع التعاون النوردي ليشمل مجالات جديدة مثل سياسة الدفاع والأمن وغالبًا ما وجد ممثلو الحكومات والمنظمات النوردية[1] أنه من الأسهل التعاون داخل المنطقة بشكل جماعي مع بعضهم البعض على الشكل الفردي، بالإضافة إلى وجود تقليد طويل من التعامل الجماعي مع الدول النوردية في إطار واحد في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وعصبة الأمم السابقة ففي 2016، شارك رؤساء وزراء الدول النوردية الخمس بشكل مشترك في قمة مع الرئيس الأمريكي آنذاك **باراك أوباما**.

6/النموذج النوردي(The Nordic Model):

ناقش علماء الاجتماع فكرة النموذج النوردي للسياسة وعلم الاجتماع في السبعينيات, لكن جذوره تعود إلى اهتمام دولي أسبق بالمنطقة في ثلاثينيات القرن العشرين على الأقل وتختلف تعريفات النموذج حيث يشير إليها أحيانا على أنها مثال يجب إتباعه لتحقيق الرفاهية[2] الشاملة والعامة وهناك من يراها على أنها مثال على الديمقراطية واتخاذ القرارات التوافقية في السياسة أو نمودج لحل النزاعات والوساطة وكذلك مثال على التعليم الجيد .

7/التاريخ النوردي (The Nordic History) :

أما بخصوص التاريخ فمنذ انهيار اتحاد كالمار في أوائل القرن السادس عشر لم يكن هناك كيان دولة موحد يشمل المنطقة النوردية بأكملها فخلال الفترة الحديثة المبكرة سيطرت دولتان مركبتان كبيرتان هما السويد والدنمارك على المنطقة وتنافستا على السيطرة على بحر البلطيق، شملت المملكة الدنماركية جوتلاند ،الجزر المجاورة، النرويج ،دوقيات شلسفيغ وهولشتاين، آيسلندا وجزر فارو بينما شملت المملكة السويدية في أقصى امتدادها، فنلندا الحالية وأراضٍ على السواحل الجنوبية لبحر البلطيق، كما استحوذتا لفترة على مستعمرات

[1] Mishkova Diana ,Balázs Trencsényi ،**European Regions and Boundaries: A Conceptual History,** Berghan books *(*New York & Oxford, 2017), p36

[2]Knut Helle :**The Cambridge History Of Scandinavia**, Cambridge University Press, (Cambridge ,2008) p365

متواضعة في الكاريبي وفي حالة الدنمارك على الهند وغرب أفريقيا وغرينلاند منذ عشرينيات القرن الثامن عشر.

كان لتكامل الممالك الحديثة المبكرة إرث مهم لتطور المنطقة النوردية لاحقًا لاسيما في شكل التشابهات في الأنظمة الإدارية والقضائية للدول الخمس حيث بدأت ملامح منطقة نوردية حديثة المبنية على خمس دول قومية بالتشكل خلال الحروب الأوروبية في الفترة 1789–1815، واستمرت في التغير خلال القرنين التاليين.

8/اسكندينافيا(Scandinavia):

1)لغة: كلمة مشتقة من أصل جرماني يمثل الجزء الأول وهو skaða[1] والذي يعني "خطر" أو "ضرر" أما الجزء الثاني من الاسم هوawjō ويعني "أرض على الماء" أو "جزيرة". وبذلك، فإن اسم إسكندنافيا يعني "الجزيرة الخطرة".

ويرى آخرون انه قد تكون كلمة (Scandinavia) مشتقة من اسم الإلهة النورديةSkaði ،في الميتولوجيا النوردية وهي مرتبطة بالكلمة الجرمانية القديمة skaðwa* الذي يعني "ظل" ويعلق جون ماكينييل بأن هذا الاشتقاق يشير إلى أن الإلهة Skaði قد كانت في وقت ما تجسيدًا جغرافيًا لمنطقة إسكندنافيا .

2)اصطلاحا :

يشير المصطلح إلى المنطقة الشمالية التي تشمل ,السويد, النرويج والدنمارك ويعتبر كتاب "التاريخ الطبيعي" لبليني الأكبر مؤرخ في القرن الأول الميلادي أول ظهورر لكلمة سكاندينافيا وتوجد إشارات متعددة إلى المنطقة في كتابات بيثياس، بومبونيوس ميلا، تاسيتوس، بطليموس، بروكوبيوس ويوردانيس وغالبًا ما كانت تُذكر باسم[2] (Scandza) .

[1] Knut Helle , Op.cit,p371

[2] Ibid, p372

شاع استخدام مصطلح "اسكندنافيا" بفضل حركة الإسكندنافية اللغوية والثقافية التي أكدت على التراث المشترك والوحدة الثقافية بين دول إسكندنافيا وبرزت في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر وأصبح الاستخدام الشعبي للمصطلح في السويد والدنمارك والنرويج كمفهوم موحد راسخًا في القرن التاسع عشر من خلال القصائد مثل قصيدة هانز كريستيان أندرسن "أنا إسكندنافي" عام 1839 كتبها بعد زيارته للسويد، أين أصبح أندرسن مؤيدًا مبكرًا للحركة السياسية الإسكندنافية، بلغ تأثير حركة الإسكندنافية السياسية ذروته في منتصف القرن التاسع عشر بين حرب شلسفيغ الأولى (1848–1850) وحرب شلسفيغ الثانية (1864)أين اقترح الملك السويدي توحيد الدنمارك والنرويج والسويد في مملكة واحدة كان خلفية هذا الاقتراح الأحداث العاصفة خلال حروب نابليون في بداية القرن وأدت هذه الحرب إلى تحول فنلندا (التي كانت سابقًا الثلث الشرقي من السويد) إلى دوقية كبرى تابعة لروسيا في 1809 وأصبحت النرويج (التي كانت قانونيًا في اتحاد مع الدنمارك منذ 1387 لكنها عمليًا كانت تُعامل كمقاطعة) مستقلة في 1814 لكنها أُجبرت سريعًا على قبول اتحاد شخصي مع السويد أما الأراضي التابعة مثل آيسلندا وجزر فارو وغرينلاند، التي كانت تاريخيًا جزءًا من النرويج, فقد بقيت مع الدنمارك وفقًا لمعاهدة كيل(Treaty of Kiel) وهكذا توحدت السويد والنرويج تحت الملك السويدي لكن انضمام فنلندا إلى الإمبراطورية الروسية استبعد أي إمكانية لاتحاد سياسي بينها وبين باقي الدول النوردية انتهت الحركة السياسية الإسكندنافية بعد[1] حرب شلسفيغ الثانية في 1864 وهي حرب قصيرة لكنها كارثية بين الدنمارك وبروسيا (بدعم من النمسا) أين استولت بروسيا على شلسفيغ–هولشتاين وبعد نجاحها في الحرب الفرنسية–البروسية تم إنشاء إمبراطورية ألمانية بقيادة بروسيا وأُنشئ توازن جديد للقوى في منطقة البلطيق .

3)الاختلاف بين منطقة الشمال واسكندينافيا :

[1]C. A. Christensen,"Ændringerne i landsbyens økonomiske og sociale struktur i det 14 og 15 Arhundred "**Historisk Tidsskrift**(København, 1964) p3

إسكندنافيا "محليًا(أي عند دول الشمال) تعني الدنمارك، النرويج والسويد فقط بينما في اللغة الإنجليزية تشمل دولًا أخرى مثل فنلندا وآيسلند أما الدول النوردية فهو مصطلح أوسع يشمل الدنمارك، النرويج، السويد، فنلندا وآيسلندا مع أراضيهم التابعة.

لغويًا تتحدث دول إسكندنافيا لغات جرمانية[1] شمالية مترابطة بشكل وثيق (الدنماركية، النرويجية، السويدية) وهي مفهومة إلى حد كبير بين المتحدثين بها أما الآيسلندية والفاروية فهما أيضًا لغتان جرمانيتان شماليتان لكنهما أكثر اختلافًا في حين أن اللغة الفنلندية ولغات السامي (التي تنتمي إلى عائلة اللغات الفينو–اورغية) تُتحدث في فنلندا وأجزاء من النرويج والسويد لا تنتمي إلى نفس العائلة اللغوي.

8/الدول الصغيرة (Small States):

عرفتها **سيغليندي قشتول** (Sieglinde Gstöhl) بأنها "الدول التي تتصف بنقص نسبي أو مطلق في القدرات والذي يؤثر سلبًا على قوة الدولة وإمكانياتها في التأثير [2]على مجريات النظام الدولي".

أما تعريف **بالدور ثورهالسون** (Baldur Thorhallsson) فيرتكز تعريفه على معايير التي تحدد حجم الدولة ويرى أن اغلب تعريفات تركز على معايير قابلة للقياس[3] وهي عادةً تحدد حدًا صارمًا للدول الصغيرة حيث تُعتبر الدول التي لا تفي بحجم معين من السكان أو الأرض أو الاقتصاد أو القوة العسكرية، دولًا صغيرة.

يُعتبر عدد السكان العامل الأكثر شيوعًا لتعريف الصغر لأنه يؤثر بشكل كبير على حجم الاقتصاد المحتمل والقوة العسكرية لذلك يُعد معيارًا بسيطًا ومناسبًا لمعرفة صغر الدولة وتتروح مساحة أرض الدول الصغرى من 20.000 إلى 100.000 كيلومترا مربع وأما عدد

[1] Helle Knut,Op.cit,p351

[2] Ingebristen Christine ,Iver Neumann, Sieglinde et al. : **Small states in International Relations** ,University of Washington press ,(Seattle ,2006) p14

[3] Baldur Thorhallsson ,Op.cit, p30-31

السكان فتتراوح الحدود السكانية للدول الصغيرة بين مليون نسمة إلى 30 مليون نسمة، مع كون الحد الأكثر شيوعًا هو عشرة ملايين نسمة .

معيار أخرى للصغر يركز أكثر على التقديرات النسبية والذاتية للحجم، بالنسبة **لنيومان ودي كارفاليو وهاندل ومورغنثاو**، فإن الدول الصغيرة هي ببساطة دول لا تُعتبر من القوى العظمى أو القوى المتوسطة، ولا تستطيع التصرف كقوى عظمى، ووفقًا **لكيوهان** تُعرف الدول الصغيرة بأنها "غير فعالة في النظام الدولي,بسبب عدم قدرتها النسبية على التأثير في النتائج ضمن النظام الدولي مقارنة بالدول التي تُعتبر قوى كبرى".

وعرفت الدول الصغيرة منذ القديم بهذا الاسم إذ أن في أواخر القرن العشرين، كانت الدول في جميع اللغات الأوروبية تُشار إليها باسم "القوى" (بالفرنسية puissance، بالألمانية Macht، بالروسية держава، بالإسبانية/البرتغالية poder) وغيرها وعلى الرغم من أن هذا الاسم لا يزال يُستخدم لفئة مختلفة من الدول وهي "القوى العظمى" (ونادرًا أيضًا لـ"القوى الوسطى") فإن "القوى الصغيرة" تُعرف[1] اليوم ببساطة باسم "الدول الصغيرة" وهذا الاستخدام يؤكد بشكل أكبر افتقارها المفترض للقوة من الناحية الكمية.

بعد الحروب النابليونية عُقد مؤتمر فيينا الذي جمع القوى المنتصرة في تلك الفترة – المملكة المتحدة، بروسيا، روسيا وإمبراطورية هابسبورغ اتفق هؤلاء القادة، من خلال المتحدث باسم فرنسا المهزومة تاليران على ضرورة حلّ القضايا المهمة فيما بينهم ومع ذلك، كانت بعض القضايا تتعلق مباشرةً بدول أخرى خارج هذه المجموعة الأساسية واعتُبرت هذه القضايا بالغة الأهمية لدرجة أن استبعاد تلك الدول تمامًا لم يكن خيارًا واردًا في هذا السياق سُمح لهذه الدول بالمشاركة في بعض الاجتماعات وعلى مدار القرن التاسع عشر عُرفت هذه الدول إلى جانب الدول الخمس الأصلية باسم "القوى المتوسطة" أما الدول التي لم تُعتبر ذات أهمية كافية لتُدرج في هذه المناقشات فقد صُنفت على أنها "دول صغيرة" خلال هذه الفترة، أسس

[1] Godfrey Bladacchino :**The Success Of small Sates in international relations: Mice That Roar?** ,Routledge (Abingdon ,2023) p30

تحالف القوى العظمى وضعًا دوليًا قانونيًا من خلال اتخاذه قرارًا بالاجتماع بانتظام لمناقشة المصالح المشتركة وصياغة المعاهدات والاتفاقيات ومن خلال هذه الاجتماعات، وُضعت وثائق قانونية ذات قوة ملزمة وقّعتها هذه القوى الخمس وحدها مما منح "القوى العظمى" وضعًا قانونيًا متفوقا واضحًا ومنذ ذلك الحين تعارضت الدول الصغيرة مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول فمن الناحية القانونية، تُعتبر جميع الدول ذات السيادة متساوية أمام القانون سواءً كانت كبيرة أو صغيرة إلا أن هذه المساواة بعيدة كل البعد عن الواقع السياسي فحجم الدولة نسبي دائمًا على سبيل المثال تُعتبر أيسلندا دولة صغيرة مقارنةً بالسويد بينما تُعتبر السويد صغيرة مقارنةً بألمانيا لذلك لا تتطلب أدبيات العلاقات الدولية ودراسات الدول الصغيرة تعريفًا شاملًا لما يُشكّل دولة صغيرة بدلًا من ذلك ينبغي على الباحثين مراعاة الاختلافات في حجم وقدرات الدول أو الكيانات في كل دراسة حالة مُحددة فمنذ البداية كان الاعتراف بالمكانة الخاصة للقوى العظمى في النظام الدولي في مؤتمر فيينا يتعايش بصعوبة مع المبدأ الأساسي[1] للنظام وهو المساواة الشكلية للدول ذات السيادة نتيجة لذلك وفي القرن التاسع عشر اعتبرت الدول الصغيرة هي كل الدول التي لم تكن من القوى العظمى ويرجع ذلك إلى أن الإمبراطوريات الأوروبية كانت قد ضمت معظم الكيانات السياسية الأخرى في العالم اليها ولأنه ببساطة لم يكن هناك عدد كافٍ من الدول ذات[2] السيادة لتكوين فئة "القوى الوسطى "وكما يذكر هينسلي إذا كانت هناك ست قوى عظمى في ذلك الوقت (ألمانيا، بريطانيا العظمى، فرنسا، روسيا، النمسا–المجر، إيطاليا) فإن الدول الأخرى التي يمكن أن تطالب بوضع كقوى وسطى كانت ثلاث فقط: الدنمارك، السويد، وتركيا.

وفي القرن العشرين مع تزايد عدد الدول نتيجة انهيار الإمبراطورية الهابسبورغية عام 1919، ثم إمبراطوريات بريطانيا وفرنسا وأوروبا الأخرى عبر عمليات إنهاء الاستعمار في خمسينيات وستينيات القرن وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 أصبحت الدول الصغيرة

[1]Steinmetz Robert, Anders wivel :**Small states in Europe**, Ashgate (Burlington ,2010) p32

[2] Ibid,p38

هي تلك التي ليست من القوى العظمى والتي لم تصر بشكل مستمر على أن تُصنف كقوى وسطى مثل أستراليا وكندا وغيرها.

وعلى هذا الأساس يمكن اقتراح تعريف إجرائي للمفهوم: هي دولة ذات سيادة محدودة المساحة وعدد السكان والموارد المادية الأمر الذي يُقيّد قدرتها على التأثير بشكل مستقل في الشؤون الدولية ويزيد من ضعفها أمام الضغوط الخارجية ونتيجةً لذلك غالبًا ما تعتمد الدول الصغيرة على الدبلوماسية متعددة الأطراف، التحالفات والمؤسسات الدولية لحماية سيادتها وتحقيق مصالحها وبالرغم من أن الدول الصغيرة أقل قوةً عمومًا من القوى العظمى أو المتوسطة إلا أنها لا تزال قادرة على ممارسة فاعلية كبيرة من خلال الدبلوماسية الإستراتيجية، بناء التحالفات والاستفادة من المعايير الدولية.

9/عدم الانحياز العسكري (Military Non-Alignement):

وهي كلمة مركبة من عدم، انحياز وعسكري

1)لغة: عدم [1]وهي أداة نفي تفيد الامتناع أو الرفض.

أما الانحياز فيعني الميل أو التحيز إلى جانب معين أو جهة محددة.

2)اصطلاحا : يشير مصطلح "عدم الانحياز" إلى حالة الامتناع عن اتخاذ موقف أو الانضمام إلى طرف معين في نزاع أو صراع ما.

ويعرفها **سرجان فوسيتيتش**[2](Srdjan Vucetic) على أنها سياسة قائمة على القضايا والسياق الدولي تُمكّن الدول من التعامل مع الجيوسياسة المُعقّدة دون التزامات ويجادل بأن عدم

[1] مسعود جبران ،الرائد ،**معجم لغوي عصري**، الطبعة السابعة، دار العلم للملايين،(بيروت،1992) ص543

[2] Vucetic, Srdjan. **"Back to Basics: Non-Alignment after the Cold War."** Working paper, (University of Ottawa, 2019). https://uottawa.academia.edu/SrdjanVucetic. p3

الانحياز اليوم يتمحور حول "الحفاظ على حرية الاختيار والمرونة" في السياسة الخارجية والأمنية، بدلاً من "الحياد الأيديولوجي الصارم أو العزلة" يُشدد فوسيتيك على أن عدم الانحياز" ينطوي على معايير ذاتية التحديد حيث تُقرر الدول بنفسها أي الشراكات أو التحالفات تنضم إليها أو تتجنبها بناءً على مصالحها الوطنية والبيئة الدولي والأهم من ذلك أن عدم الانحياز مفهوم ديناميكي ومتطور، يتكيف مع الحقائق العالمية الجديدة مثل تنامي التعددية القطبية ،الصراعات الإقليمية، وتحولات علاقات القوى العظمى"

أما تعريف كلمة العسكري:

1) **لغة :** مشتقة من الكلمة من اللاتينية(militaris) والتي تعني "متعلق بالجنود"،تم استخدامها في اللغة الإنجليزية [1]لأول مرة في أواخر القرن السادس عشر.
2) **اصطلاحا :**"العسكري [2]"يشير إلى كل ما يتعلق بالقوات المسلحة للدولة وهي منظمة ومجهزة للحرب والدفاع وتشمل فروعًا مثل الجيش، البحرية، القوات الجوية، مشاة البحرية وأحيانًا حماية السواحل يتمثل الدور الرئيسي للقوات المسلحة في حماية سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية من التهديدات الخارجية.

أما عدم الانحياز العسكري فيعرفها **براديب مويترا** (Pradip Moitra) "سياسة الدولة التي ترفض الانضمام إلى أي تحالفات أو تكتلات عسكرية رسمية"

وفي الأخير يمكن حوصلة هذه التعاريف من خلال تعريف إجرائي يرى بأن:عدم الانحياز العسكري هو موقف تتبناه الدولة يتمثل في الامتناع الكامل عن الانخراط في تحالفات أو اتحادات عسكرية رسمية وعدم اتخاذ جانب محدد في النزاعات المسلحة أو الصراعات الدولية يعكس هذا المفهوم حرص الدولة على تجنب المشاركة في العمليات القتالية أو الحروب مع الحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها دون الانجرار إلى التزامات عسكرية قد تفرض عليها

[1] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط،مكتبة الشروق،ط4 (القاهرة،2004)ص114

[2] **The American Heritage Dictionary of English Language,**Op.cit,p4609

التدخل في نزاعات خارجية.

تُمارس هذه السياسة وفقًا للظروف السياسية والدولية المتغيرة وتعتمد على تقييم الدولة لمصالحها الوطنية في بيئة دولية مليئة بالتوترات حيث يُنظر إلى عدم الانحياز العسكري كإستراتيجية للحفاظ على استقلال الدولة وحماية مصالحها في الساحة الدولية.

وعلى هذا الأساس يمكن التفريق بين الحياد وعدم الانحياز العسكري:الحياد هو وضع قانوني وسياسة حربية تُعلن بموجبها الدولة رسميًا أنها لن تنحاز لأي طرف أو تشارك في نزاع مسلح[1] بين دول أخرى يستند الحياد إلى القانون الدولي، ولا سيما اتفاقيات لاهاي لعام 1907[2] التي تحدد حقوق وواجبات الدول المحايدة والأطراف المتحاربة.

عدم الانحياز العسكري :وهو نوع من الحياد لكنه أوسع حيث تختار الدولة عدم الانضمام إلى أي تحالفات أو تكتلات عسكرية محافظةً على استقلالها في السياسة الخارجية والدفاعية وهو ليس وضعًا قانونيًا رسميا[3] بل هو موقف أو مبدأ سياسي برز بشكل خاص خلال في الحرب الباردة[4].

[1] Karsh Efraim :**Neutrality and Small States**, Routledge, (London,1988) p33

[2] Ørvik Nils:Neutrality Studies,**Oxford Research Encyclopedia of International Studies**, (Oxford ,2010.) p15

[3] Danspeckgruber Wolfgang,"Armed Neutrality: Its Application and Future" In **Securing Europe's Future**, edited by Stephen J. Flanagan and Fen Osler Hampson, 242–280. John F. Kennedy School of Government, Harvard,University (Cambridge,1986)p266

[4] Ogley Roderick :**The Theory and Practice of Neutrality in the Twentieth Century, 1904-1994**,Routledge(London,1970) p54

الفصل الأول

السياسة الخارجية الفنلندية: الإدراك والمؤسسات

يقترن تحليل وفهم توجهات السياسة الخارجية لأي دولة بإدراكنا لموقعها في الساحة الدولية والدور الذي تلعبه في النظام الدولي وهو ما يحدد أيضا القدرة والقوة في الدولة سواء كانت كامنة أو ظاهرة ،لذلك ومن اجل فهم اختيار دولة لتنفيذ سلوك معين دون أخر يجدر للباحث العودة إلى المحددات التي تميز تلك الدولة عن غيرها وكذا الأوساط الأكثر حيوية وذات الأهمية لتلك الدولة وفي دراستنا تشمل أهم هذه المحددات الجغرافيا والتاريخ الذي يعتبران بوابة لفهم الدولة ومختلف قراراتها أما الأوساط المهمة لتلك الدولة فهو حيز نشاطها الدولي وفي حالة فنلندا فهو الاتحاد الأوروبي ، مجلس دول الشمال و كذا المجلس القطب الشمالي.

في هذا إطار ستتطرق الدراسة في فصلها الأول إلى التقديم بالدولة وكذا الإلمام بأهم الأحداث التاريخية التي مرت على فنلندا بالإضافة إلى المنظمات التي تشكل مركز ثقل لها كالاتحاد الأوروبي ،المجلس الشمالي أو النوردي والمجلس الشمال القطبي

بالإضافة إلى محاولة تفسير السياسة الخارجية الفنلندية عن طريق دراسة مفهوم الحياد وكذا الدول الصغيرة وإسقاطهم على الحالة لفنلندية

وعلى هذا الأساس قسمنا الفسل الأول إلى مبحثين :

المبحث الأول: السياسة الخارجية الفنلندية في إطارها الداخلي

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الفنلندية في إطارها الخارجي

المبحث الأول: السياسة الخارجية الفنلندية في إطارها الداخلي

المطلب الأول :موقع فنلندا وتاريخها

الفرع الأول: الجغرافيا،الموقع والتضاريس

1)جغرافية فنلندا :

أ)الموقع الجغرافي:

تقع فنلندا في الجهة الشمالية من قارة أوروبا حيث تبلغ مساحتها 337,030 كيلومترًا مربعًا، عند خط عرض 64 درجة شمالًا وخط طول 26 درجة شرقًا يحدها من الغرب السويد[1] وخليج بوثنيا ومن الشمال النرويج ومن الشرق روسيا ومن الجنوب خليج فنلندا وتمتد سواحلها على طول مياه الخليج بمسافة 1,126 كيلومترًا تقريبًا مما يدعم اقتصادًا قويًا يعتمد على صيد الأسماك، تتميز فنلندا بتضاريسها الجغرافية حيث تتكون معظم مساحتها من سهول منخفضة ومسطحة ومتعرجة أما الريف فمعظمه جبلي وغابات كثيفة ،ما يميز دولة فنلندا هو وجود آلاف البحيرات في جميع أنحاء البلاد وعلى هذا الأساس سميت فنلندا بدولة الألف بحيرة، حيث تمتلك أكثر من 55,000 بحيرة أما شمال البلاد، فيُعتبر منطقة صنوبرية حيث تنمو أشجار الصنوبر والتنوب والبتولا تُصنف تضاريس فنلندا إلى أربع مناطق مختلفة ،تبدأ منطقة الأرخبيل في المياه الساحلية الجنوبية الغربية وتنتهي عند جزر آلاند وتُسمى ساريستوميري تتألف من أكثر من 17,000 جزيرة وجزيرة صخرية أما المنطقة الساحلية فتمتد من الحدود الروسية إلى الحدود السويدية بعرض لا يتجاوز 100 كيلومتر وتنحدر السهول[2] نحو المنطقة الوسطى من فنلندا وهي الهضبة المركزية أما المنطقة الأخيرة فهي منطقة

[1] Phillips Douglas,Charles Gritzner **: Finland** ,Chelsea House Publishers , (New York,2008) p11

[2] Ruth Susan, "**Finland Encyclopedia Britannica"** ,(2019)p12

المرتفعات وتُسمى لابلاند أين يبدأ المناخ في الازدياد قسوةً[1] وتعتبر العديد من أنهار البلاد جزء من منطقة لابلاند حيث يرتفع البعض إلى أكثر من 1300 مترا والنهران الرئيسيان هما تورنيوكي وكيمي اللذان يتدفقان جنوبًا في خليج بوثنيا بالإضافة إلى امتلاك فنلندا لجزر ألاند (Åland) وهي منطقة مستقلة منزوعة السلاح ناطقة باللغة السويدية تتألف من أرخبيل يضم أكثر من 6700 جزيرة في بحر البلطيق عند مدخل خليج بوثنيا وهي أصغر منطقة في فنلندا من حيث المساحة (حوالي 1580 كيلومترًا مربعًا) وعدد السكان (حوالي 30,000 نسمة) وعاصمتها ماريهامن (Mariehamn).

ب)المناخ:

تتمتع فنلندا بمناخ بارد ومعتدل يُعتبر في المقام الأول مناخًا شبه قطبي ،تُساعد الرياح القارية على اعتدال الطقس بجلب هواء بارد في الشتاء[2] وهواء دافئ في الصيف، يُعد الطقس الرطب شائعًا في هذه المنطقة حيث يتراوح متوسط هطول الأمطار السنوي في الشمال بين 20 و24 بوصة، ويصل معظمها على شكل ثلوج أما في الجنوب فيكون متوسط هطول الأمطار السنوي أعلى من 24 إلى 28 بوصة في العاصمة هلسنكي ،أما في المنطقة الشمالية من الدولة لا تغرب الشمس لمدة شهرين تقريبًا في الصيف ولا تشرق لمدة ستة أسابيع تقريبًا في الشتاء ويتمتع الجزء الجنوبي من البلاد بأكثر من 19 ساعة من ضوء النهار في ذروة الصيف.

[1] Allan Tiitta:**The History of Geographical Studies in Finland, 1809-1921**,Translated by Malcolm Hicks Sastamala: Societas Scientiarum Fennica,(Helsinki 2015) P22

[2] Ibid ,p32

المصدر : Finland Encyclopedia p28

العنوان : خريطة توضح التقسيم الإداري في فنلندا

تُظهر هذه الخريطة المناطق الإدارية لفنلندا مُسلِّطةً الضوء على تنوعها الجغرافي والثقافي حيث تقع لابلاند في أقصى الشمال والمعروفة ببيئتها القطبية الشمالية وسكانها الأصليين من شعب السامي أما في الوسط تُظهر الخريطة مناطق مثل أولو، كاينو وكويليسما التي تتميز بغابات وبحيرات كثيفة ويشمل الساحل الغربي مناطق مثل أرخبيل أولاند والمناطق المحيطة بتوركو والساحل الجنوبي المعروفة بأنشطتها البحرية ومواقعها التاريخية وأما المنطقة الجنوبية المتمركزة حول هلسنكي عاصمة فنلندا، فقد وُضِعَ عليها نجمة حمراء مُشيرًا إلى أهميتها كمركز سياسي واقتصادي وتشمل المناطق الرئيسية الأخرى منطقة ليكلاند،

المشهورة ببحيراتها وغاباتها العديدة وكاريليا في الشرق التي تربطها علاقات ثقافية مع روسيا المجاورة.

مصدر :Finland Encyclopedia p32

العنوان : خريطة تمثل موقع فنلندا في أوروبا

تُوضح الخريطة دول شمال أوروبا وأجزاء من أوراسيا بما في ذلك فنلندا المُشار إليها بوضوح باللون الأحمروالدول المجاورة لها وهي السويد والنرويج وروسيا وإستونيا.

ج)التعدد اللغوي في فنلندا :

تعتبر الفنلندية والسويدية اللغتان الرسميتان في الدولة حيث يتحدث ما يقرب من تسعة أعشار السكان اللغة الفنلندية أما الباقي فموزعة بين السويدية ولغات أخرى ،يتواجد السكان الناطقون بالسويدية بشكل رئيسي في المناطق الساحلية في الجنوب والجنوب الغربي وفي جزر آلاند حيث اللغة السويدية هي اللغة الرسمية الوحيدة، كما يتحدث نسبة ضئيلة جدًا من

سكان فنلندا اللغة الروسية والإستونية بالإضافة إلى الناطقين بلغة سامي في أقصى شمال فنلندا ومن بين لغات سامي الإحدى عشرة يتم التحدث بثلاث لغات في فنلندا: سامي الشمالية، لغة الإيناري ولغة سكولت سامي وترتبط لغات السامي باللغة الفنلندية حيث يُتحدث بها ما يقرب من أربعة أخماس سكان القاطنون في الجزء الشمالي من البلاد[1] وتعتبر العلاقات بين مختلف المجموعات اللغوية في فنلندا جيدة حيث أن مكانة لغات الأقليات قوية مقارنةً بمعظم الدول الأخرى ذات التعدد اللغوي والثقافي على الرغم من أن لغة السامي ليست لغة وطنية في فنلندا مثل الفنلندية والسويدية، إلا أن وضعها كلغة أقلية إقليمية مضمون بموجب قانون لغة السامي.

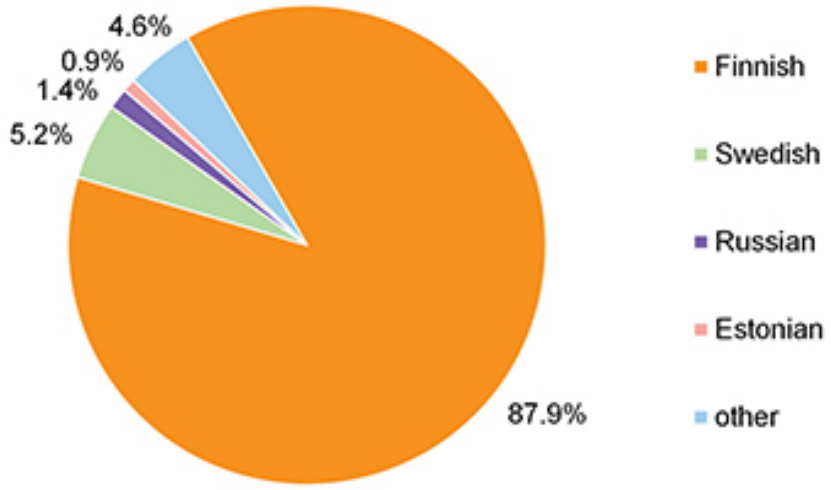

المصدر : Languages in Finland Made By Leena Huss P 12

العنوان : دائرة نسبية تمثل التعدد اللغوي في فنلندا

توضح الدائرة النسبية التعداد اللغوي في فنلندا حيث تظهر أن الأغلبية بنسبة 87.9% يتحدثون الفنلندية مما يشير إلى أن الفنلندية هي اللغة المهيمنة في البلاد وتشكل السويدية

[1]Fred Karlsson, "Innovation and empirical perspectives in Linguistics" ,**Finnish Journal of Linguistics** ,(Helsinki, 2019) p24

5.2% إذ يمثلون أقلية كبيرة أما الروسية 4.6% بينما تمثل الاستونية 1.4 %أما نسبة ل0.9% المتبقية، فتندرج تحت لغات "أخرى" اغلبها لغات السامي في الشمال.

الفرع الثاني : التاريخ الفنلندي من السويد ,روسيا القيصرية إلى الحرب العالمية الثانية

أ)فترة ما قبل التاريخ :

تتفق النظريتان التقليدية والحديثة لعلوم التاريخ على أنه عند الإشارة إلى عصر ما قبل التاريخ لا يشار إلى الشعب الفنلندي بل قبائل فينية استقرت في جنوب فنلندا الحالية وتوسعت تدريجيًا على طول الساحل والمناطق الداخلية واندمجت في النهاية مع بعضها البعض ومن بين هذه القبائل نجد قبيلة السومالايست التي سكنت جنوب غرب فنلندا والتي اشتُقت منها كلمة سومي(Suomi) وهي الكلمة الفنلندية التي تعني فنلندا وقبيلة التافاستيون وهي قبيلة فينية[1] أخرى عاشت في جنوب فنلندا بالإضافة الى الكاريليون الذين استقروا في أقصى الشرق في منطقة برزخ كاريليا الحالي وبحيرة لادوغا وفي الساحل الجنوبي لخليج فنلندا عاش الإستونيون الذين كانوا يتحدثون لغة فينو–أوغرية(Fino–Urgic) وثيقة الصلة بالفنلندية أما في الشمال عاش اللاب (أو السامي) الذين كانوا يتحدثون أيضًا لغة فينو–أوغرية لكنهم قاوموا الاندماج مع الفنلنديين تعرضت هذه القبائل الفنلندية لتهديد متزايد من جانب الشعوب الإسكندنافية الأكثر تقدمًا سياسيًا في الغرب والشعوب السلافية في الشرق.

ب)تاريخ فنلندا :

مع أن خريطة فنلندا كانت موجودة منذ 10.000 سنة إلا أنه لم يُكتب الكثير عن سكان المنطقة حتى غزوها السويد[2] في القرن الثاني عشر واعتُبرت فنلندا جزءًا من السويد والنرويج لما يقرب من 700 عام حيث شهدت قرون الحكم السويدي انخراطًا متزايدًا لفنلندا في

[1]Levery Jason: **The History of Finland** ,Greenwood Press ,(Westport ,2006) p46

[2] Ibid ,p50

السياسة الأوروبية لاسيما عندما كانت البلاد ساحة معركة بين السويد غربًا وروسيا شرقًا وعلى مر القرون مارست روسيا ضغطًا قويًا ومستمرًا على فنلندا ونشبت حروب عديدة بين السويديين والفنلنديين من جهة والروس من جهة أخرى وفي نهاية المطاف غزت روسيا[1] فنلندا وضمتها إلى الإمبراطورية الروسية حيث حكمت فيها لأكثر من قرن من عام 1809 إلى عام 1917 حتى القرن التاسع عشر وكان الفنلنديون مثل العديد من الشعوب الأوروبية الأخرى أمةً تابعةً تبدو بلا ثقافة أو تاريخ خاص بها لكن جلبت الصحوة الوطنية في القرن التاسع عشر اعترافًا بتفرد الشعب الفنلندي وثقافته وأدت إلى استقلال فنلندا عام 1917.

ولو أردنا الغوص أكثر حول التاريخ الفنلندي فيجدر العودة إلى عام 1323 أين وقّعت السويد والنرويج معاهدة باهكيناساري* التي قسّمت أراضي فنلندا بالتساوي وبعد أربعين عامًا مُنح الفنلنديون حق إرسال ممثلين للتصويت في الانتخابات الملكية السويدية وفي عام 1397، اتحدت ممالك الدنمارك والسويد والنرويج في اتحاد كالمار[2] الذي قسّم المنطقة داخل الحدود بالتساوي ومنح الدول حقّ السيادة على الأرض أما بخصوص الدين فكان الإصلاح الديني الذي بدأه مارتن لوثر في أوائل القرن السادس عشر من الفترات المهمة في التاريخ الديني لفنلندا حيث وصل الدين إلى حدود فنلندا بسرعة وترسّخ اللوثرية كدين رئيسي وهي حاليا الديانة السائدة في البلاد إذ تُشكل ما يقرب من 88% من السكان وحوالي 1% من السكان أرثوذكسيون أما باقي السكان فهم مزيج من ديانات أخرى، غالبًا ما تأتي عن طريق الهجرة أو عدم الإيمان.

لم تكن السويد وفنلندا دولتين منفصلتين بل كانتا منطقتين في دولة واحدة حيث تحدثت النخبة لغة مشتركة وهي السويدية ولم تُسمع أي مشاعر انفصالية داخل فنلندا إلا في أواخر

[1] Solsten ,Eric Sandra Meditz : **Finland: A country study**, Federal research division ,(Washington DC ,1988) p15

*المعروفة ايضا باسم اتفاقية Nöteborg and Novgorod

[2] Jutikkala,Eino Kauko Pirinen :**A History of Finland**, Praeger (New York, 1962). P24

القرن الثامن عشر ومع ذلك عانى الفنلنديون أحيانًا من حروب السويد مع الدول المجاورة حيث أن في القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت السويد إحدى القوى العظمى في أوروبا وكانت تمتلك إمبراطورية واسعة النطاق حول ضفاف بحر البلطيق واعتبرت الحروب في تلك الفترة وسيلةً لتعظيم و زيادة القوة ومع ذلك على المدى الطويل لم تستطع السويد الحفاظ على طموحاتها وأجبرتها الهزائم العسكرية على التنازل عن فنلندا لروسيا القيصرية عام 1809 حيث كان حاكم فنلندا الجديد القيصر ألكسندر الأول مقتنعًا بالحاجة الإستراتيجية للسيطرة على فنلندا لحماية عاصمته في سانت بطرسبرغ وأصبحت فنلندا في هذه الفترة تسمى بدوقية كبرى(Grand Duchy) حيث كانت تتمتع بالحكم الذاتي واحتفظت الدوقية الكبرى بقوانينها السويدية وهيكلها الحكومي وبيروقراطيتها ودينها اللوثري ولغاتها الأصلية[1] بالإضافة إلى ذلك ظل الفنلنديون متحررين من الالتزامات المرتبطة بالإمبراطورية مثل واجب الخدمة في الجيوش القيصرية وتمتعوا ببعض الحقوق التي لم يتمتع بها مواطنوا أجزاء أخرى من الإمبراطورية ومع ذلك لم تكن الدوقية الكبرى دولة ديمقراطية إذ احتفظ القيصر بالسلطة العليا وحكم من خلال أعلى مسؤول في البلاد.

[1] Kirby David Gordon:**Finland and Russia,1808-1920:From Autonomy to independence**, Harper& Row(New York,1976)p44

المصدر: Finland Country study Made by the U.S congress (1990) p14

العنوان : خريطة فنلندا في فترة الحكم السويدي

تسلط الخريطة الضوء على مناطق فنلندا والسويد وحدودهما التاريخية خلال القرن الثامن عشر في فترة الزمنية من معاهدة أوتريخ (1713) ومعاهدة توركو (1743) وتظهر الخريطة امتداد الإمبراطورية السويدية التي كانت تشمل في السابق أجزاءً كبيرة من فنلندا آنذاك .

ب)أ.القومية الفنلندية (Finnish Nationalism):

كان لموجة القومية الرومانسية (Romantic Nationalism)التي ظهرت في أوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر آثارٌ عميقة في فنلندا لمئات السنين،حيث أدارت الأقلية الناطقة[1] بالسويدية (حتى مع كون فنلندا دوقية كبرى إلا أن السويديون القاطنون في فنلندا بقوا فيها لان روسيا القيصرية لم تفرض ترحيلهم بنسبة كبيرة) شؤون البلاد أما الأغلبية الناطقة بالفنلندية والمتمركزة في الغالب في المناطق الداخلية لم تشارك إلا بشكل طفيف في التطورات الاجتماعية والتجارية على طول الساحل أما الناطقون بالفنلندية الراغبون في الارتقاء في المجتمع فقد تعلموا اللغة السويدية ولم تستخدم سوى مدارس قليلة اللغة الفنلندية كوسيلة تعليمية فكان التعليم العالي يُدرّس باللغة السويدية بالكامل وكانت الكتب المكتوبة بالفنلندية تتناول عادةً مواضيع دينية.

أثارت الحركة القومية في فنلندا اهتمامًا باللغة والفولكلور لدى الأغلبية الناطقة بالفنلندية انطلق الباحثون إلى الريف لتعلم ما في وسعهم من الفنون التقليدية حيث نشر **إلياس لونروت** (Elias Lönnrot) أبرز هؤلاء مجموعته الشعرية الشعبية الفنلندية لأول مرة عام 1835 وسرعان ما اعتُبرت هذه المجموعة "كاليفالا"(Kalevala) ملحمة وطنية لفنلندا وأصبحت حجر الزاوية في الحركة التي هدفت إلى تحويل اللهجات الفنلندية الريفية إلى لغة مناسبة للحياة العصرية وقادرة على إزاحة السويدية كلغة رسمية مستعملة للقانون والتجارة[2] والثقافة تطلبت الحركة القومية الفنلندية أجيالاً من النضال قبل أن تُحقق أهدافها حيث انضم العديد من أعضاء الجالية الناطقة بالسويدية إلى الحركة القومية الفنلندية واعتمدوا الفنلندية كلغة لهم واستبدلوا أسماء عائلاتهم السويدية بأسماء فنلندية وأصبحت الفنلندية لغة رسمية

[1] Varis Soile :**A concised history of Finland the 11th to21th century** ,klaava Media,(Riihimäki,2012) p10

[2]Levery Jason,Op.cit,p53

عام 1863 وبحلول نهاية القرن كانت هناك أغلبية ضئيلة من الطلاب الذين يتحدثون السويدية في جامعة هلسنكي وسيطرة الناطقون بالفنلندية على نسبة كبيرة من المهن.

انبثقت أولى الأحزاب السياسية الفنلندية من رحم الصراع اللغوي حيث شكّل المنادون بالحقوق الكاملة للناطقين بالفنلندية ما يُسمى بجماعة الفنومان والتي انقسمت بحلول تسعينيات القرن التاسع عشر إلى الفنلنديين[1] القدامى والفنلنديين الشباب حيث اهتمّ الفنلنديون القدامى بشكل رئيسي بمسألة اللغة بينما حثّ الفنلنديون الشباب على إدخال الليبرالية السياسية شكّل المجتمع الناطق بالسويدية حزبًا ليبراليًا لم يُعمّر طويلًا ومع اقتراب القرن من نهايته وتحقيق حركة الفنومان أهدافها الرئيسية هيمنت القضايا الاقتصادية والعلاقات مع الإمبراطورية القيصرية على السياسة .

ولطالما كان اقتصاد فنلندا زراعيًا باستثناء طبقة صغيرة من التجار على طول الساحل، كان جميع الفنلنديين تقريبًا يعملون في الزراعة ومعظمهم في مزارع عائلية صغيرة على الرغم من موقع البلاد في أقصى الشمال إلا أن أيام الصيف الطويلة عادةً ما كانت تسمح بحصاد يكفي سكان البلاد مع أن الكثيرين كانوا يعيشون على مستوى الكفاف إلا أن المجاعة كانت واردة في سنوات ضعف الحصاد ففي عامي 1867 و1868 مات حوالي 8% من السكان جوعًا شجع التطور السياسي في فنلندا على تشكيل طبقة فلاحين مستقلة بدلًا من طبقة كبار ملاك الأراضي وحتى أثناء فترة خضوعها للإمبراطورية القيصرية حافظت على هذا التقليد ونتيجةً لذلك بدلًا من الأقنان كان هناك العديد من المزارعين الصغار المستقلين الذين بالإضافة إلى امتلاكهم لأراضيهم وكانوا يمتلكون مساحات من الأشجار(أي الخشب والورق) يمكنهم بيعها ،عندما بدأت أوروبا[2] الغربية بشراء الأخشاب الفنلندية على نطاق واسع في

[1]Solsten, Eric, Sandra ,Meditz ,Op.cit, ,p19

[2] Ibid ,p22

أواخر القرن التاسع عشر استفاد العديد من المزارعين من بيع المورد الطبيعي المهم الوحيد في فنلندا وحوّل المال الجاهز العديد منهم إلى رواد أعمال وكان هناك أيضًا طلب على منتجات الأخشاب وفي مواقع قريبة من الثروة الخشبية ووسائل النقل شُيّدت مصانع الورق شجع تحرير قوانين التجارة وإنشاء عملة وطنية غير مرتبطة بالروبل الروسي على تسريع وتيرة الاقتصاد ونمو القطاعات الأخرى[1] كما كان موقع فنلندا داخل الإمبراطورية الروسية مفيدًا فمع ازدياد الطلب على المنتجات الفنلندية وفر ظهور القطاع الصناعي فرص عمل لقوى عاملة ريفية لم يكن الكثير منها يملك أرضًا ويكسب عيشه كمزارعين مستأجرين أو عمال وكانت معظم فرص العمل المتاحة موسمية وهو وضعٌ شكّل مشقةً كبيرة وعلى النقيض من الدول الأوروبية الكبرى لم يكن معظم هذه البروليتاريا الناشئة يعيش في مناطق حضرية مركزة بل بالقرب من العديد من المراكز الصناعية الصغيرة في جميع أنحاء البلاد وكان لهذا نتيجتان:الأولى هي أن الطبقة العاملة الفنلندية احتفظت بطابعها الريفي إلى حد كبير والثانية هي أن مشاكل العمل أثرت على البلد بأكمله وليس فقط على المراكز الحضرية.

أما بخصوص الوضع السياسي فشجع اقتصاد فنلندا على تشكيل جماعات اجتماعية ذات مصالح محددة ومتعارضة أحيانًا بالإضافة إلى حركة الفنلنديين الكبار والصغار نشأت منظمات سياسية أخرى لأن الجماعات السياسية القائمة لم تُمثل مصالح العمال تمثيلاً كافياً فتأسس حزب عمالي في نهاية القرن وفي عام 1903 تمت تسميته الحزب الاشتراكي الديمقراطي الفنلندي[2] (Suomen Sosialidemokraattinen Puolue – SDP) وفي الوقت نفسه الذي كان فيه العمال يُنظمون أنفسهم بدأ المزارعون حركة تعاونية وفي عام 1908

[1] Jussila Osmo, Seppo Hentila, Jukka Nevaikivi :**From Grand Duchy to A Modern State A political History Of Finland since 1809** ,Hurst &co ,(London,1995) p52

[2]Meinander Heinrik : **A history of Finland**, Hurst &Co ,(London,2011) p102

شكلوا الحزب الزراعي (Maalaisliitto – ML)[1]وتأسس حزب الشعب السويدي (Svenska Folkpartiet – SEP) لخدمة جميع السكان الناطقين بالسويدية .

المصدر: Finland Country study Made by the U.S congress (1990) p18

العنوان : خريطة فنلندا في فترة حكم روسيا القيصرية

[1] Solsten Eric ,Sandra Meditz, Op.cit,p34

توضح هذه الخريطة الامتداد الجغرافي لدوقية فنلندا الكبرى تحت حكم روسيا القيصرية وتُظهر حدود فنلندا كمنطقة مستقلة ذات أهمية داخل الإمبراطورية الروسية مُبرزةً حجمها الجغرافي كما تُظهر الخريطة مدنًا رئيسية مثل هلسنكي ،توركو وسانت بطرسبرغ ويُمثل الخط المنقط الحدود بين فنلندا وروسيا مُؤكدًا على مكانة فنلندا ككيان مستقل تحت السيادة الروسية مع درجة كبيرة من الحكم الذاتي خلال تلك الفترة.

ب)ب .استقلال فنلندا:

بدأت علاقة الدوقية الكبرى بسانت بطرسبرغ بالتدهور في تسعينيات القرن التاسع عشر حيث دفع قلق المسؤولين القيصريين بشأن الولاء الفنلندي في زمن الحرب إلى اتخاذ تدابير لربط فنلندا بشكل أوثق بالإمبراطورية لم تنتهِ حملة الترويس* إلا باستقلال فنلندا عام 1917 وبالنظر إلى الماضي يمكن اعتبار الحملة فاشلة إلا أنها تسببت في اضطرابات واسعة داخل فنلندا لعدة عقود وبلغت ذروتها باغتيال الحاكم العام عام 1904 حيث أتاحت الثورة الروسية الأولى للفنلنديين التخلي عن مجلسهم التشريعي القديم واستبداله بمجلس تشريعي وهو "إيدوسكونتا" يُنتخب بالاقتراع العام وأصبحت فنلندا [1]أول دولة أوروبية تُمنح فيها المرأة حق الانتخاب وأسفرت الانتخابات الوطنية الأولى عام 1908 عن أكبر كتلة برلمانية ديمقراطية اجتماعية في أوروبا وفي خطوة واحدة انتقلت فنلندا من كونها واحدة من أكثر دول أوروبا تخلفًا سياسيًا إلى كونها واحدة من أكثرها تقدمًا.

سمحت الثورة الروسية الثانية لفنلندا بالانفصال عن الإمبراطورية الروسية وإعلان استقلالها في 6 ديسمبر 1917 وفي غضون أسابيع أدت الخلافات السياسية الداخلية إلى صراع مسلح

*انتهجتها الحكومات الروسية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والتي سعت إلى إلغاء الاستقلال الثقافي والإداري للأقليات غير الروسية داخل الإمبراطورية، أثارت حملت الترويس مقاومة فنلندية واسعة النطاق، بدأت بعرائض وتصاعدت إلى إضرابات وكانت معارضة فنلندا للترويس أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى إعلان استقلالها

[1] Verity Press :**Finnish History unveiled : Finlands Fascinating story** (2024)p51

بين الفنلنديين أنفسهم استمر حتى ماي 1918 ،خلقت الحرب الأهلية صراع وانقسامات سياسية مريرة استمرت لعقود وهو ظرف تسبب في صراع كبير في السياسة الفنلندية في منتصف عام 1919 ومن اجل الحد منه اتفق الفنلنديون على دستور جديد يبني نظامًا برلمانيًا حديثًا للحكم من المؤسسات والتقاليد السياسية القائمة وتم الاحتفاظ بالبرلمان أحادي المجلس إيدوسكونتا المكون من 200 مقعد.

تشكل مجلس الدولة وهو مجلس الوزراء من مجلس الشيوخ في الحقبة القيصرية وأُنشئت رئاسة قوية مُنحت مزيجًا من الصلاحيات والمهام التي قد تتشاركها في دول أخرى شخصيات مثل الملك والرئيس ورئيس الوزراء كما شمل النظام الحكومي الجديد سلطة قضائية مستقلة وتم التحكم في صلاحيات فروع الحكومة الثلاثة من خلال تداخل السلطات بدلًا من الفصل الصارم بينها وعلى الرغم من عدم استقرار العديد من الحكومات قصيرة الأجل فقد صمد النظام السياسي خلال العقود الأولى من الاستقلال بينما استسلمت دول أخرى لقوى اليمين لم تكن فنلندا على تماسّ مع الفاشية وحُظرت المنظمات الشيوعية واعتُقل ممثلوها في حزب"إيدوسكونتا" لكن الحزب الاشتراكي الديمقراطي تمكن من التعافي من المشاكل التي لحقت به خلال الحرب الأهلية وعاد إلى السلطة وفي عام 1937 شكّل الحزب أول تحالف[1] سمي "بتحالف الأرض الحمراء" مع الحركة الماركسية وهو التحالف الحزبي الأكثر بروزا على الساحة السياسية خلال الخمسين عامًا التالية والذي جمع الأحزاب التي تُمثل أكبر فئتين اجتماعيتين ،حُلّت مشكلة اللغة إلى حد كبير من خلال أحكام في الدستور تحمي حقوق الأقلية الناطقة بالسويدية.

[1] Waldemar,Erfurth: **Der Finnische Krieg**, 1941-1944,Limes Verlaged (Wiesbaden ,1977)p30

المصدر: Finland Country study Made by the U.S congress (1990) p28

العنوان :خريطة فنلندا بعد الاستقلال قي 1917

تُظهر هذه الخريطة حدود فنلندا الإقليمية بعد إعلان استقلالها عام 1917 مع التركيز بشكل خاص على فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى والتغيرات الإقليمية التي طرأت بعد الحرب الأهلية الفنلندية عام 1917 يُمثل الخط المتقطع على الخريطة خط المواجهة خلال الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين الحمر (الاشتراكيين والشيوعيين) والبيض (المحافظين والقوميين) وتُشير المنطقة المظللة إلى الأراضي التي حصلت عليها فنلندا من روسيا السوفيتية نتيجة معاهدة تارتو عام 1920 التي أكدت سيادة فنلندا وشملت منطقة بيتسامو (بيتشينيغا) المهمة في الشمال مما أتاح لفنلندا الوصول إلى القطب الشمالي تُظهر الخريطة

أيضًا حدود فنلندا مع السويد والنرويج المجاورتين غربًا وروسيا التي كانت آنذاك جزءًا من الاتحاد السوفيتي شرقًا وقد وُضعت علامات على المدن الفنلندية الرئيسية مثل هلسنكي، ،تامبيري، فاساو ولابوا.

ب)ج. السياسة الخارجية لفنلندا في الحربين العالميتين:

كانت الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الفنلندية بعد الاستقلال هي الحياد والسعي إلى الحماية من الانتشار السوفيتي،[1] ففي عشرينيات القرن العشرين استلهم الجنود المتطوعون الفنلنديون فكرة فنلندا الكبرى وكانت هذه الفكرة القومية تهدف إلى تأكيد السيطرة الفنلندية على المناطق التي يسكنها أشخاص تربطهم صلة قرابة بالفنلنديين مثل الكاريليين ،سُوّيت النزاعات الحدودية بين البلدين (فنلندا والاتحاد السوفياتي) في معاهدة تارتو(Treaty of Tartu)للسلام عام 1920 وفي نفس العام انضمت فنلندا إلى عصبة الأمم .

أما بخصوص جار فنلندا الغربي فكانت علاقة فنلندا مع السويد متوترة بسبب مقاطعة أولاند وهي أرخبيل أرادت السويد ضمها في 1921 لكن عصبة الأمم قررت أن جزر أولاند جزء من فنلندا ومُنحت أولاند حكمًا ذاتيًا وأُعلنت منطقة منزوعة السلاح ومنذ عام 1921 تتمتع أولاند بالحكم الذاتي.

في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، حاولت فنلندا التعاون مع دول الشمال الأوروبي لتعزيز أمنها لكن السويد أرادت البقاء على الحياد كما أثار صعود النازيين وانسحاب ألمانيا من عصبة الأمم وأنشطتها في إعادة التسليح قلق قادة فنلندا ونظرا لتوترات العالمية في تلك الفترة ركزت فنلندا على تحسين علاقتها مع الاتحاد السوفيتي ووقعت الدولتان معاهدة عدم اعتداء عام 1932.

[1]Klinge Matti: **Brief History of Finland**, Otava (Helsinki, 1983)p54

أما بخصوص الحرب العالمية[1] الثانية فشهدت العلاقات الدولية في أوروبا توتّرًا كبيرًا خاصة بعد اجتماع ميونيخ الذي بموجبه ضمت ألمانيا النمسا ومنطقة من تشيكوسلوفاكيا وفي ربيع عام 1938 وخوفًا من هجوم محتمل من ألمانيا، اقترح الاتحاد السوفيتي أن تُعيد فنلندا ترسيم حدودها عند برزخ كاريليا وأن تُحصّن جزر أولاند لتعزيز أمن لينينغراد لكن المفاوضات لم تُسفر عن شيء وفي ربيع عام 1939 أعاد الاتحاد السوفيتي اقتراح تبادل الجزر في بحر البلطيق ومناطق في كاريليا الشرقية وانتهت هذه المفاوضات دون اتفاق أيضًا.

في أوائل خريف عام 1939 عقدت ألمانيا والاتحاد السوفيتي معاهدة عدم اعتداء أين تضمن بروتوكولاً سرياً نص على أن فنلندا وشرق بولندا ودول البلطيق تقع ضمن نطاق نفوذ الاتحاد السوفيتي بينما تقع غرب بولندا ضمن نطاق نفوذ ألمانيا وفي 26 نوفمبر 1939 ادعى الاتحاد السوفيتي أن الفنلنديين أطلقوا نيران مدفعية على قرية ماينيلا، نفت فنلندا هذه الاتهامات لكن الاتحاد السوفيتي استغل نيران مدفعية مزيفة كذريعة لمهاجمة فنلندا في 30 نوفمبر 1939 وبدأت حرب الشتاء(Winter War) .

أُعلنت حالة الحرب في فنلندا وعُيّن **اميل مانرهايم** (Emil Mannerheim) قائدًا عامًا للجيش وشُكّلت حكومة ائتلافية أنشأ الاتحاد السوفيتي حكومةً عميلة المسماة بحكومة الشعب الفنلندية في تيريوكي وعيّن **أوتو فيلي كوسينن** (Otto Wille Kuusinen) قائدًا لها وأعلن الاتحاد السوفيتي أن حكومة تيريوكي الحكومة[2] "الرسمية في فنلندا "ستوقع اتفاقية مساعدة متبادلة مع السوفييت أيقظت أهمية هذا الأمر الفنلنديين الذين على الرغم من الحرب الأهلية الدامية توحدوا أخيرًا ضد العدو المشترك.

[1]Polvinen Tuomo,"Between East and West in International Politics",**Nordic series vol13 ,1944-1947**, University of Minnesota press (Minneapolis ,1986) p129

[2]Paasivirta Juhani, "Finland and Europe ,International Crises in the Period of Autonomy 1808-1914", **The Nordic Series vol7**, University of Minnesota Press, (Minneapolis, 1981)p34

كانت القوات المسلحة للاتحاد السوفيتي في وضع قوة مقارنةً بالقوات المسلحة الفنلندية حيث كان خط الدفاع الرئيسي مُقامًا عند برزخ كاريليا ،صُدّت القوات السوفيتية في عدد من المواقع بما في ذلك سوما، تايبالي، تولفاجارفي ورايتين وحظي القتال الشرس للفنلنديين بإعجاب عالمي إلا أنه لم يُقدَّم لهم سوى القليل من الدعم الملموس في جانفي 1940 تخلى الاتحاد السوفيتي عن حكومة تيريوكي وفي فبراير 1940 شنّ الاتحاد السوفيتي هجومًا واسع النطاق محطمًا بذلك خطوط دفاع فنلندا وتمّ تمرير طلب للمفاوضات عبر ستوكهولم.

انتهت حرب الشتاء بتوقيع معاهدة موسكو للسلام في 13 مارس 1940 حيث خسرت فنلندا برزخ كاريليا، لادوغا كاريليا شبه جزيرة ريباتشي منطقة سالا وعددًا من الجزر في خليج فنلندا بالإضافة إلى ذلك اضطرت فنلندا إلى استئجار شبه جزيرة هانكو للاتحاد السوفيتي كقاعدة بحرية لمدة 30 عامًا وتم إجلاء 400 ألف كاريلي من الأراضي التي سُلِّمت للاتحاد السوفيتي بعد انتهاء حرب الشتاء ظلت العلاقة بين فنلندا وروسيا متوترة ونشبت صراعات بسبب شروط الهدنة وإخلاء المناطق المتنازل[1] عنها وتفكيك التحصينات في جزر آلاند والمرور بقاعدة هانكو ومنجم النيكل في بيتسامو وقد أدى تقنين التموين انعدام التجارة الدولية والإجراءات العدائية التي اتخذها الشيوعيون ضد الحكومة إلى تعقيد الوضع وأُنفق ما يقرب من نصف ميزانية الدولة على تعزيز الدفاع.

خلال الفترة الممتدة من1939 الى1940 قامت ألمانيا باحتلال مناطق في أوروبا وفي صيف 1940 كانت تستعد لهجوم على الاتحاد السوفيتي عُرف باسم عملية باربا روسا لكنها كانت بحاجة إلى فنلندا كقاعدة ومنطقة عمليات وكانت ألمانيا مهتمة أيضًا بمنجم في بيتسامو وفي نفس الوقت قام الاتحاد السوفيتي بغزو دول البلطيق مما أثار قلق الفنلنديين بشأن مصيرهم وبذلك أصبحت لألمانيا وفنلندا مصالح مشتركة مما أتاح المجال لمفاوضات غير رسمية في

[1]Jussila Osmo,Seppo Hentila , Jukka Nevaikivi ,Op.cit, p75

أوت 1940 اتفقت الدولتان على تجارة الأسلحة والسماح للقوات الألمانية بالمرور عبر فنلندا إلى شمال النرويج وفي ماي 1941 أشركت ألمانيا فنلندا في عملية باربا روسا وبدأت ألمانيا وفنلندا في وضع خطة هجوم.

أعلنت حكومة فنلندا حيادها لكن ونظرا لتمركز القوات الألمانية في فنلندا لم يقتنع الاتحاد السوفيتي بمزاعم فنلندا الحيادية خاصةً عندما هاجمت القوات الألمانية الاتحاد السوفيتي من أراضيها وبدأ الاتحاد السوفيتي قصف فنلندا في 25 جوان 1941 وبدأت حرب الاستمرار (Continuation War) ومع انطلاق عملية باربا روسا في صيف عام 1941 رأت فنلندا فرصةً لاستعادة الأراضي التي خسرتها في حرب الشتاء وهاجمت فنلندا الاتحاد السوفيتي في جويلية 1941 في سبتمبر تم الوصول إلى حدود عام 1939[1] قررت الحكومة مواصلة الهجوم خارج الحدود لضمان موقف قوي في المفاوضات لأنها كانت واثقة من نجاح ألمانيا في الحرب خلال عامي 1942 و1943 تحوّل نجاح ألمانيا في الحرب العالمية الثانية إلى هزائم متعددة لم تعد حكومة فنلندا تؤمن بانتصار ألمانيا وسعت إلى سلام منفصل مع الاتحاد السوفيتي كانت شروط المفاوضات الأولية عام 1943 صارمة لدرجة أن فنلندا لم تقبلها شنّ الحلفاء غزوًا لنورماندي في 9 جوان 1944 وبالتنسيق مع غزو نورماندي شنّ الاتحاد السوفيتي هجومًا واسع النطاق على برزخ كاريليا في هذه المرحلة من المفاوضات طالب الاتحاد السوفيتي فنلندا بالاستسلام الكامل[2] في المقابل كانت ألمانيا تطالب بالتحالف مقابل استمرار إمدادها بالأسلحة نجح قادة فنلندا في تحويل مسار الصراع حيث اقتنعت ألمانيا برسالة كتبها الرئيس **ريستو ريتي** (Risto Ryti) بأن فنلندا ستواصل القتال وأن السلام مع الاتحاد السوفيتي أمرٌ غير وارد فساعدت ألمانيا فنلندا في صد القوات السوفيتية في تالي

[1] Ibid ,80

[2] Roy Allison : **Finland's Relations with the Soviet Union 1944-84**, St. Martin's Press (New York, 1985)p36

وإيهانتالا وأدى تحول الحرب من الأراضي الفنلندية إلى الأراضي الألمانية إلى تهيئة ظروف أفضل لمفاوضات السلام ولتهدئة الوضع .

بعد الحرب تحوّلت السياسة الداخلية بشكل ملحوظ نحو اليسار وتأسس حزب شيوعي جديد، SKDL (الاتحاد الديمقراطي الشعبي الفنلندي) لكن SKP (الحزب الشيوعي الفنلندي) كان يسيطر عليه وعُيّن شيوعيان عضوين في حكومة **باسيكيفي** (Paasikivi)عام 1944 في الانتخابات البرلمانية وفي عام 1945 ناشد **باسيكيفي** الناخبين انتخاب سياسيين جدد, فاز الشيوعيون بـ 49 مقعدًا من أصل 200 مقعد في الانتخابات في عام 1946 انتُخب باسيكيفي رئيسًا وعُيّن عدد من الشيوعيين أعضاءً في الحكومة.

المطلب الثاني : مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفنلندية

الفرع الأول :الحكومة والسياسة في فنلندا

ترتكز فنلندا على نظام حكم جمهوري برلماني تمثيلي لكن في الواقع يجمع النظام الفنلندي بين النظام البرلماني والشبه الرئاسي في الممارسات حيث ينص الدستور على وجود حكومة مركزية مقسمة إلى ثلاثة فروع متداخلة: التشريعية والتنفيذية والقضائية وقد سمح التحكم المتبادل بينها من خلال سياسة الموازنة والمحاسبة، بازدهار الديمقراطية الفنلندية تُنفذ قرارات الحكومة المركزية من خلال الوزارات والمجالس الوطنية شبه المستقلة والحكومات على المستويين الإقليمي والمحلي وتتميز الحكومة المحلية الفنلندية بنطاقها الواسع نسبيًا وصلاحياتها الأوسع مقارنةً بالعديد من الدول الأخرى وهي وفقًا للدستور تتمتع بالحكم الذاتي وتدير هذه الهياكل الحكومية خدمة مدنية فعّالة وترتكز فنلندا على نظام انتخابي يسمح للشعب الفنلندي بتقرير شؤونه الخاصة بطريقة ديمقراطية وتتمتع جزر آلاند باستقلال ذاتي إلى حد ما الأمر الذي يعكس تراث فنلندا اللغوي الفريد واحترامها للحرية الفردية لكن في الواقع يجمع النظام الفنلندي بين النظام البرلماني والشبه الرئاسي في الممارسات.

1) دستور فنلندا:

دخل الدستور الحالي حيز التنفيذ في 1 مارس 2000 ليحل محل القوانين الدستورية السابقة التي يعود تاريخها إلى استقلال فنلندا عام 1917 ويتألف من 131[1] قسمًا مقسمة إلى 13 فصلًا تتضمن الأحكام الدستورية الفنلندية (Suomen perustuslaki)الحالية في قانون واحد: دستور فنلندا 1112/2011 .

قبل 2011 كانت الأحكام الدستورية الفنلندية مقسمة إلى أربعة قوانين منفصلة تتمتع جميعها بمكانة دستورية، قانون الدستور لعام 1919 المعروف أيضًا باللغة الإنجليزية باسم أداة الحكومة، قانون البرلمان لعام 1928 قانون المسؤولية الوزارية لعام 1922 وقانون المحكمة العليا للمساءلة لعام 1922 دُمجت جميع هذه القوانين في دستور واحد .

ظلت المبادئ الأساسية لقانون الدستور لعام 1919 وقانون البرلمان لعام 1906 المُعدَّل عام 1928 دون تغيير خلال الخمسين عامًا الأولى من استقلال فنلندا نظرًا لقلة الضغوط أو الحاجة إلى أي تعديلات على قانون الدستور ومع ذلك لم يمنع هذا الدستور من التكيف مع الاحتياجات المتغيرة آنذاك تُعزى مرونة الدستور الفنلندي[2] إلى استخدام "القوانين الاستثنائية" وهي سمة مميزة للنظام الفنلندي فبدلاً من تعديل الدستور أو تغييره يُمكن إصدار قانون كاستثناء مؤقت منه لا يُصبح هذا القانون الاستثنائي جزءًا من الدستور بل يُمكن إلغاؤه كقانون عادي استُخدمت القوانين الاستثنائية على نطاق واسع سابقًا حتى أنها هددت بتقويض احترام الأحكام الدستورية[3] ،أما اليوم فإن استخدامها محدود.

[1] **Republic of Finland. 2011: Amendment to the Constitution of Finland (731/1999, as amended 1112/2011), entered into force March 1, 2012.**

[2]Ibid

[3]Karvonen Lauri : **Parties and government and Voters In Finland: politics under fundamental societal transformation**, Palgrave Macmillan (London ,2000) p23

جاء أول إصلاح دستوري رئيسي عام 1983 بإعادة صياغة العديد من الأحكام المهمة التي تُنظم الإجراءات البرلمانية وخاصةً في قانون البرلمان ومع ذلك جاءت الإصلاحات الأوسع والأهم عام 1987 عندما أُضيفت أحكامٌ تتعلق بإجراء استفتاءات استشارية إلى الدستور حيث استُبدل الشكل غير المباشر لانتخاب رئيس الجمهورية عبر الهيئة الانتخابية بنظام يجمع بين الهيئة الانتخابية والانتخاب المباشر.

في عام 1991 أُدخل الانتخاب الشعبي المباشر للرئيس مع إمكانية إجراء اقتراع ثانٍ عند الضرورة واستُخدم النظام الجديد لأول مرة في عام 1994 كما حُددت مدة ولاية الرئيس بفترتين متتاليتين مدة كل منهما ست سنوات واقتصرت صلاحياته على حل البرلمان بناءً على طلب مُسبب من رئيس الوزراء وبعد التشاور أولاً مع رئيس البرلمان والمجموعات الحزبية في البرلمان كما عدّل إصلاح عام 1991 أحكام قانون الدستور وقانون البرلمان المتعلقة بالشؤون المالية للدولة.

في التسعينيات برزت الحاجة إلى دمج وتحديث التشريعات الدستورية كأمر مُلح في حين أن الأحكام الدستورية في معظم البلدان الأوروبية الأخرى منصوص عليها في قانون دستوري واحد إلا أنها في فنلندا مجزأة[1] ومضمنة في عدة قوانين.

تم نقل الأحكام الواردة في قانون شكل الحكومة وقانون المسؤولية الوزارية إلى الدستور الجديد دون تغيير في معظمها وبدلاً من ذلك تم نقل الأحكام الأساسية المتعلقة بتكوين البرلمان طريقة الانتخاب وحرمة الممثلين .

أدخل تعديل عام 2011[1] على الدستور الفنلندي العديد من التحسينات المهمة في الإطار الديمقراطي ونظام الحكم في البلاد أبرزها إنشاء آلية المبادرات التشريعية الشعبية مما يسمح

[1] Ibid,p33

للمواطنين باقتراح مشاريع قوانين على البرلمان إذا جمعوا ما لا يقل عن 50 ألف توقيع مما يزيد من المشاركة العامة المباشرة في التشريع كما عزز التعديل صلاحيات البرلمان من خلال تعزيز دوره الحكومي كأعلى جهاز تشريعي وتعزيز حقوق أعضاء البرلمان في الوصول إلى المعلومات اللازمة مما ينمي الشفافية، حافظ التعديل على الالتزام الدستوري للمواطنين بالمشاركة في الدفاع الوطني مع تفويض اللوائح التفصيلية للتشريعات العادية علاوة على ذلك حدّث التعديل قوانين الجنسية من خلال تخفيف متطلبات التجنس والاعتراف بالجنسيات المتعددة مما يعكس المشهد الاجتماعي المتطور في فنلندا.

ويمكن تعديل الدستور بطريقتين مختلفتين: إما بالقانون أو بالمرسوم[2] حيث يوافق البرلمان على اقتراح التعديل الذي سيتم طرحه جانباً وبعد ذلك يتم الموافقة عليه بأغلبية ثلثي البرلمان المنتخب بعد الانتخابات التالية أو يعلن البرلمان أن الاقتراح عاجل بموجب قرار مدعوم بخمسة أسداس الأصوات المدلى بها على الأقل وبعد ذلك تتم الموافقة على الاقتراح نفسه بأغلبية ثلثي الأصوات على الأقل وقد تم تأكيد هذا الترتيب التشريعي للمسائل الدستورية بالفعل في قواعد الإجراءات الخاصة بالبرلمان لعام 1906 ويجب التعامل معها بنفس الترتيب وفقًا للدستور الحالي.

2/الرئيس :

يتولى الرئيس السلطة التنفيذية العليا بمساعدة مجلس الدولة كما يتمتع بسلطة تشريعية تُمارس بالتعاون مع البرلمان واعتبارًا من عام 1988 يُنتخب الرئيس لولاية مدتها ست سنوات إما مباشرةً من قِبل الشعب الفنلندي أو في حال عدم تحقيق الأغلبية المطلقة من قِبل هيئة

[1] **Republic of Finland. 2011: Amendment to the Constitution of Finland (731/1999, as amended 1112/2011), entered into force March 1, 2012.**

[2] Lbid,p26

ناخبة مؤلفة من 301 ناخبًا يتم اختيارهم[1] في الانتخابات نفسها الرئيس ليس مسؤولاً سياسياً أمام أي شخص لا يُمكن عزله من منصبه إلا إذا قرر مجلس النواب بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات أنه مُدان بالخيانة عندها يُحاكم أمام المحكمة العليا وتتضاءل مخاطر هذا التحرر من المسؤولية السياسية لأن معظم قراراته التنفيذية لا تُنفذ إلا من خلال مجلس الدولة بينما تُمارس سلطاته التشريعية من خلال مجلس النواب .

إن سلطة الرئيس في حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة تمنحه نظرياً نفوذاً كبيراً على البرلمان ولكن في النهاية يجب عليه العمل مع مجلس نواب منتخب من الشعب إذا لم يتمكن من إقناع أغلبية الناخبين أو أعضاء مجلس النواب (Eduskunta)[2] بدعم سياساته فلن يتمكن من التصرف والرئيس هو من يقرر المقترحات تشريعية التي تُرسل إلى مجلس النواب ويُعتبر عدم التوقيع عليها في غضون ثلاثة أشهر من إقرارها بمثابة حق نقض مُعطِّل من جانب الرئيس وهو حق نقض يُمكن إبطاله بأغلبية بسيطة من أعضاء مجلس النواب بعد انتخابات برلمانية جديدة ويُعتبر كلٌ من حق النقض الرئاسي وإلغاء مجلس النواب حالات نادرة.

ومن الصلاحيات الرئاسية المهمة الأخرى تشكيل حكومات جديدة فالرئيس له سلطة رسمية في ترشيح الوزراء لكن خياراته مقيدة بما تقبله الأحزاب الممثلة في البرلمان يجب أن تتوافق خياراته مع التركيبة السياسية للبرلمان مع ذلك ضمن هذه الحدود تؤثر قوة شخصية الرئيس وإرادته السياسية على تشكيل الحكومة كما يحق[3] للرئيس إقالة الوزراء إذا ايده مجلس الوزراء بأكمله ويجوز للرئيس أيضا إصدار مراسيم بشأن تفاصيل الإدارة العامة طالما أن هذه الإجراءات لا تتعارض مع القوانين التي يقرها البرلمان يُعدّ حق تغيير القوانين من صلاحيات

[1]Karvonen Lauri, Op.cit,p25

[2]Tapio Raunio,Wiberg, Matti : **Eduskunta,Kansanvaltaa puolueiden ja hallituksen ehdoilla,** Gaudeamus,(Helsinki,2014) p30

[3] Finland : a country case study ,Op.cit,p110

البرلمان مع أن قانون الطوارئ أعطى للرئيس هذه السلطة في أوقات الأزمات كما حدث في الحرب العالمية الثانية وباعتبار أن رئيس الجمهورية وفقا لدستور 2000 المعدل عام 2011 مسؤول على السياسة الخارجية من خلال تحديد مخططات السياسة الخارجية ومبادراتها وتوجيه التعليمات إلى الممثلين الدبلوماسيين الفنلنديين في الخارج بالإضافة إلى ذلك يتمتع الرئيس بسلطة الاعتراف بالدول الأجنبية ،إقامة العلاقات الدبلوماسية أو قطعها وكذا إدارة البعثات الدبلوماسية وتعيين السفراء وتتطلب مسائل الحرب والسلم قرارًا من الرئيس بموافقة البرلمان ويوقع الرئيس على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ويُصادّق عليها ويُنفّذها غالبًا ما تتطلب موافقة البرلمان عند الضرورة ورغم أن الحكومة تتولى الإعداد الوطني للقرارات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي إلا أن الرئيس يبقى شخصيةً محوريةً في السياسة الخارجية وهنا تظهر قوته كذلك باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة ما جعل النظام الفنلندي مزيج بين البرلماني والشبه رئاسي في الممارسة .

3/ مجلس الدولة:

يتشارك مجلس الدولة (valtioneuvosto) [1]السلطة التنفيذية مع الرئيس وهو مسؤول عن إدارة الجهاز الحكومي يقوم مجلس الدولة بإعداد مشاريع القوانين الحكومية المعروضة على البرلمان ويضع معظم التشريعات.

في بداية القرن الحادي والعشرين كان يتألف من رئيس الوزراء ومستشار العدل وما يصل إلى سبعة عشر وزيرًا يديرون اثنتي عشرة وزارة: الخارجية، العدل، الداخلية، الدفاع، المالية، التعليم، الزراعة الغابات، الاتصالات، التجارة الصناعة، الشؤون الاجتماعية الصحة، العمل والبيئة ويجب أن يكون الوزراء "مواطنين فنلنديين بالولادة، معروفين بأمانتهم وكفاءتهم" و

[1]Pesonen Pertti,Olavi Riihinen,"Dynamics Finland :The Political System and the welfare state" , **Finnish literature society** , (Helsinki ,2002) p16

يجب أن يكون وزير العدل ووزير آخر من المحامين ولكن بخلاف ذلك لا توجد مؤهلات رسمية للمناصب الوزارية.

يترأس رئيس الوزراء مجلس الدولة[1] ويضع جدول أعماله ويرشح بعض أعضاء لجانه ويحسم تعادل الأصوات والأهم من ذلك يحله عندما يرى ذلك مناسبًا أو إذا لم يعد قادرًا على الحكم كما يمثل رئيس الوزراء الرئيس عندما يكون خارج البلاد إذا لم يعد الرئيس قادرًا على أداء واجباته يحل رئيس الوزراء محله حتى إجراء انتخابات رئاسية جديدة ويُعد مستشار العدل عضوًا رئيسيًا في مجلس الدولة على الرغم من أنه ليس وزيرًا يُعينه الرئيس مدى الحياة وهو ملزم بحضور جميع اجتماعات المجلس ومراجعة إجراءاته للتأكد من صحتها ولا يملك حق التصويت.

الفرع الثاني : السلطة التشريعية

1/البرلمان :

تعد "**الإدوسكونتا***" Eduskunta" أعلى هيئة حاكمة في البلاد كونها تُمثّل الشعب صاحب السلطة السيادية سلطتها الرئيسية هي تشريعية وهي سلطة تتشاركها مع رئيس البلاد كما تتمتع بصلاحيات مالية واسعة وموافقتها مطلوبة لإقرار الميزانية السنوية للحكومة ولأي قروض ترغب الحكومة في إبرامها ورغم أن الرئيس يُهيمن على السياسة الخارجية إلا أن الإدوسكونتا يجب أن تُصادق على المعاهدات ولا يُمكن للبلاد أن تُعلن الحرب أو تُبرم السلام إلا بموافقتها كما تتمتع هذه الهيئة بصلاحيات رقابية وهي مُكلفة بضمان إدارة البلاد وفقًا للقوانين التي أقرّتها ولتنفيذ إرادتها فمن جهة تتمتع الإدوسكونتا[2] بسلطة مُحاسبة

[1] Ibid ,p20

*هو برلمان فنلندا تم اعتماد كلمة "إيدوسكونتا" التي تعني الهيئة التمثيلية في إصلاح البرلمان عام 1906

[2] Lbid,p32

الحكومة والدعوة إلى عزل الرئيس وإقالة مجلس الوزراء إذا ثبت فقدانه ثقة المجلس ومن جهة أخرى يخضع البرلمان لسلطة الرئيس حيث يحق له حله والدعوة إلى انتخابات جديدة وعلى الرغم من صلاحياته التشريعية إلا أنه لا يبادر إلا بالقليل من التشريعات ويقتصر دوره بشكل أساسي على دراسة مشاريع القوانين الحكومية المقدمة إليه من الرئيس والمجلس بالإضافة إلى ذلك يجب أن تحمل جميع التشريعات التي يقرها البرلمان توقيع الرئيس وتوقيع الوزير المسؤول لكي تدخل حيز النفاذ.

2/النظام الانتخابي:

أُدخل نظام الاقتراع العام للانتخابات الوطنية في فنلندا عام 1906 ووُسِّع نطاقه ليشمل الانتخابات المحلية عام 1917[1] وباستثناء بعض الإصلاحات الطفيفة ظل نظام التمثيل النسبي الأصلي دون تغيير ويحظى هذا النظام بدعم شعبي كامل فرغم أنه يُفضِّل الأحزاب الكبيرة بشكل طفيف إلا أن التمثيل النسبي يسمح أيضًا بالمشاركة السياسية للمجموعات الصغيرة بل وحتى الهامشية.

يحق لجميع الفنلنديين الذين تزيد أعمارهم عن ثمانية عشر عامًا بحلول عام الانتخابات التصويت ويرشَّح المرشحون لإيدوسكونتا دائمًا تقريبًا من قِبَل حزب سياسي على الرغم من أن تعديلًا أُجري عام 1975 على قانون الانتخابات يسمح بترشيح شخص خارج الأحزاب السياسية بشرط اتحاد ما لا يقل عن 100 فنلندي في جمعية انتخابية تحتوي قوائم الأحزاب للدائرة[2] الانتخابية على ما لا يقل عن أربعة عشر اسمًا يزيد العدد في الدوائر ذات الكثافة السكانية العالية منذ عام 1978 أصبح إجراء انتخابات تمهيدية سرية بين أعضاء الحزب

[1]Grofman Bernard ,Arendt Ljiphart :**The Evolution of Electoral System and Party system In the Nordic Countries** ,Agathon Press(New York 2002) p71

[2] The Finnish Electoral system , **publications of the Ministry of Justice** ,2022 ,p12

شرطًا إذا كان لدى الحزب عدد من المرشحين يفوق عدد المقاعد في قائمته كما يجوز للأحزاب تشكيل تحالفات انتخابية مع أحزاب أخرى لتقديم مرشحيها.

3/الأحزاب السياسية :

حالياً هناك تسع أحزاب سياسية ممثلة في البرلمان الفنلندي يتكون البرلمان من 200 عضو يُنتخبون لفترة ولاية مدتها أربع سنوات بنظام التمثيل النسبي في دوائر انتخابية متعددة المقاعد ولدى فنلندا نظام تعددي للأحزاب حيث توجد عدة أحزاب سياسية قوية ولا يحظى أي حزب عادةً بفرصة للفوز بالسلطة بمفرده لذا يتعين على الأحزاب التعاون مع بعضها لتشكيل حكومات ائتلافية[1]الحزب الذي يفوز بأكبر عدد من النواب في البرلمان المكون من 200 عضو يحصل على الفرصة لتشكيل الحكومة تقليدياً تتمتع فنلندا بحكومات ائتلافية ذات أغلبية قوية وتتغير الأحزاب التي تعمل معاً في الحكومة من فترة لأخرى.

ولعل أهم الأحزاب السياسية في فنلندا في انتخابات 2025 هي:

1-الحزب الديمقراطي الاجتماعي :(SDP) حزب وسط يساري حقق مكاسب كبيرة في انتخابات البلديات لعام 2025 متصدراً النتائج للمرة الأولى منذ عام 2004 بحصوله على حوالي 23% من الأصوات.

2-حزب الائتلاف الوطني :(NCP) حزب وسط يميني يظل من أكبر الأحزاب على الصعيد الوطني والمحلي (لاسيما في هلسنكي) بحصوله على حوالي 21.9% من الأصوات

3-حزب الوسط: قوي تقليدياً في المناطق الريفية وحصل على حوالي 16.4% من الأصوات في الانتخابات .

[1] von Schoultz Åsa ,Kim Strandberg: **Political behavior in contemporary Finland:studies of voting and campaigning in a candidate-Oriented political system** , Routledge (New York ,2024) p55

4-الرابطة الخضراء : حزب يركز على البيئة ويحظى بدعم في المناطق الحضرية بحصوله على حوالي 10.5% من الأصوات.

5-التحالف اليساري: حزب يساري حصل على حوالي 9.3% من الأصوات وحقق بعض المكاسب في الانتخابات الأخيرة.

6-حزب الفنلنديين: حزب شعبوي يميني تعرض لخسائر كبيرة في 2025 حيث انخفضت حصته إلى حوالي 7.6% من الأصوات.

7-حزب الشعب السويدي: (RKP) يمثل الأقلية الناطقة [1]بالسويدية بحصوله على حوالي 4.7% من الأصوات.

8-الديمقراطيون المسيحيون :(KD) حزب أصغر من البقية بحصوله على حوالي 3.6% من الأصوات.

9-حركة الآن:(Movement Now) حزب جديد ذو حضور صغير لكنه متنامي تسيطر هذه الأحزاب على المشهد السياسي الفنلندي على المستويين الوطني والبلدي حيث يُعتبر الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب الائتلاف الوطني الأكبر بينهما ويُظهر تراجع حزب الفنلنديين الأخير تناقضاً مع صعود الأحزاب الوسطى اليسارية في انتخابات 2025.

الفرع الثالث : وزارة الشؤون الخارجية وهيكلتها

وزارة الشؤون الخارجية هي واحدة من الوزارات الاثنتي عشرة لحكومة[2] فنلندا بالإضافة إلى وزير الخارجية، تضم الوزارة وزيرين آخرين: وزير التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي ووزير

[1] Lbid ,p60

[2] Ministry for Foreign Affairs of Finland,The Organisation of the Ministry for Foreign Affairs, **Ministry for Foreign Affairs of Finland**, accessed February 22, 2025, https://um.fi/the-organisation-of-the-ministry-for-foreign-affair

التعاون الشمالي وتتمثل مهمة الوزارة في تعزيز أمن ورفاهية الفنلنديين ،العمل على بناء التضامن الدولي وتعزيز السلام على أساس القيم الأوروبية مثل الديمقراطية، في الممارسة العملية وتشمل مهام وزارة الخارجية إعداد وتنفيذ السياسة الخارجية الفنلندية.

1)الوظائف وزارة الشؤون الخارجية:

وفقًا للوائح الحكومية، تشمل مسؤوليات وزارة الخارجية ما يلي:

- السياسة الخارجية وسياسة الأمن، والقضايا الدولية ذات الأهمية في السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية بشكل عام[1].
- المساعدة في تنسيق المعاهدات والالتزامات الدولية الأخرى.
- السياسة التجارية والعلاقات التجارية والاقتصادية.
- سياسة التنمية والتعاون الإنمائي.
- مراقبة مصالح وحقوق الفنلنديين والخدمات القنصلية وغيرها من الخدمات الرسمية المماثلة في الخارج.
- تمثيل فنلندا أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي وفي إجراءات الإشراف المتعلقة بفنلندا كعضو في الاتحاد الأوروبي.
- تمثيل الدول الأجنبية والمنظمات الدولية في فنلندا.

2)أقسام وزارة الشؤون الخارجية :

[1] مرسوم حكومي لوزارة الشؤون الخارجية الفنلندية ,ص4

تنقسم الوزارة إلى ثمانية أقسام: ثلاثة منهم أساسية والتي تتمثل في الإدارة السياسية ،إدارة التجارة الدولية وإدارة سياسة التنمية بالإضافة إلى الأقسام الإقليمية وهي القسم الأوروبي، القسم الشرقي، قسم الأمريكتين وآسيا وقسم أفريقيا والشرق الأوسط ويعمل السفراء في الإدارات الإقليمية ويتمركزون في الوحدات[1] التي تغطي منطقة مسؤوليتهم بالإضافة إلى ذلك تمتلك وزارة الخارجية قسمًا للاتصالات وكذا أقسام خارج الوزارة وتتمثل في :الخدمات القانونية ،الخدمات القنصلية ،خدمات البروتوكول،الخدمات الإدارية، وحدة الإدارة المالية ، وحدة شؤون الاتحاد الأوروبي، وحدة التدقيق الداخلي وحدة الإستراتيجية وحدة تقييم التنمية وكذلك هيئة الأمن الوطني (National Security Authority) والتي تعتبر وحدة منفصلة في وزارة الخارجية وتلعب دورًا محوريًا في السياسة الخارجية للبلاد من خلال الإشراف على حماية وإدارة المعلومات السرية المتعلقة بالتعاون الدولي وتعمل الهيئة كوحدة مستقلة ضمن وزارة الخارجية حيث ترفع تقاريرها مباشرة إلى وزير الدولة وتعمل على توجيه ومراقبة التزامات أمن المعلومات الدولية كما هو منصوص عليه في قانون التزامات أمن المعلومات الدولية (2004/588) ويشمل ذلك ضمان حماية المعلومات السرية التي تتبادلها الدول أو المنظمات الدولية الأخرى مع فنلندا بشكل سليم وفقًا للوائح الاتحاد الأوروبي والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، تنسق الهيئة أنشطة مختلف هيئات الأمن المعينة (DSAs) عبر الوكالات الحكومية وتصدر التصاريح الأمنية للموظفين والمنشآت وتتعامل مع طلبات الزيارات المتعلقة بالمعلومات السرية من خلال هذه الوظائف تُمكّن الهيئة فنلندا والشركات الفنلندية من المشاركة بشكل آمن في المشاريع الدولية التي تتطلب تبادل المعلومات الحساسة وهو أمر حيوي للتعاون في مجالات الدفاع والاستخبارات والتكنولوجيا في السياق الأوسع للسياسة الخارجية والأمنية الفنلندية تدعم وكالة الأمن القومي أهداف فنلندا في حماية

[1]Clerc Louis: **Cultural Diplomacy in Cold War Finland: Identity, Geopolitics and the Welfare State** ,Palgrave Macmillan, (cham,2023) p 75

استقلالها وسلامة أراضيها وتجنب النزاعات العسكرية ذلك من خلال ضمان التعامل الآمن مع المعلومات الحساسة في الشراكات الدولية وهذا يُسهم في قدرة فنلندا على المشاركة بفعالية في تحالفات مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومبادرات الاتحاد الأوروبي الأمنية، والتعاون الثنائي مع شركاء استراتيجيين رئيسيين مثل الولايات المتحدة، كما يتماشى دور وكالة الأمن القومي مع نهج فنلندا الواقعي القائم على القيم في السياسة الخارجية، مع التركيز على الأمن والشفافية والالتزام بالمعايير الدولية[1].

3)الدولة ووكلاء الوزارة :

يعتبر وزير الدولة أعلى مسؤول دائم في وزارة الخارجية حيث يشرف على الشؤون المالية لإدارة الخارجية ويعمل وكلاء الوزارة الذين يساعدون الوزراء ووزير الدولة بالإضافة إلى مجالات مسؤوليتهم الخاصة في التعامل والتعاون مع السلطات الأخرى في الشؤون الدولية ويعمل وكيل الوزارة أيضًا كمنسق ومدير لأنشطة الوحدات في مجال مسؤوليته وتشمل مجالات المسؤولية :الخدمات الداخلية والخارجية، السياسة الخارجية والأمنية، العلاقات الاقتصادية الخارجية، التعاون الإنمائي وسياسة التنمية.

[1] Risto E.J, Penttilä,"Finland's Security in a Changing Europe: A Historical Perspective", **Finnish Defense Studies**, National Defense College,(Helsinki,1995) p8

المصدر : https://um.fi/the-organisation-of-the-ministry-for-foreign-affairs

العنوان : مخطط هيكلة وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية

يشير المخطط تنظيمي لوزارة الخارجية إلى التقسيمات الموجودة على مستوى وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية التي يشرف عنها وزير الدولة الدائم، بالإضافة إلى ثلاثة وزراء رئيسيين مسؤولين عن مجالات محددة: التعاون الإنمائي والتجارة الشؤون الخارجية والتعاون مع دول الشمال الأوروبي ثم تليهم إدارات ووحدات مختلفة تُعنى بجوانب مختلفة من السياسة الخارجية المتمثلة في:القضايا الإقليمية،التجارة الدولية والاتصالات،الدبلوماسية العامة وتدعم هذه الإدارات وحدات متخصصة تُركز على التدقيق الداخلي، الإستراتيجية والأمن الوطني

وعلى الصعيد العملي، توجد وحدات خدمات مسؤولة عن الوظائف الإدارية والقانونية ،القنصلية ،البروتوكولية والمالية وهو ما يُسهّل عمل الوزارة .

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الفنلندية: بين الداخل والخارج

الفرع الأول :الحياد العسكري بين الالتزام بالاستقرار ومنع النزاعات

يُشتق اسم الحياد من الكلمة اللاتينية ne uter التي تعني "لا أحد من اثنين" وكان يُشير في الأصل إلى عدم المشاركة في صراع بين الدول وغالبًا ما يُنظر إليه على أنه الخيار الأمني للدول الصغيرة والضعيفة[1]وهي وجهة نظر مرتبطة بالانعزالية القائمة على المصلحة الذاتية للحياد جوانب قانونية وسياسية حيث يشير الحياد[2] في سياق القانون الدولي عمومًا إلى امتناع الدولة عن الدخول في صراع مسلح .

في مطلع القرن العشرين نظّمت اتفاقيات لاهاي لعام 1907 سلوك الحكومات المحايدة أثناء الحرب كأساس قانوني للحياد ومن أهم سمات قواعد لاهاي حق الدولة المحايدة في حرمة أراضيها واحترام وضعها المحايد من قِبل المقاتلين .

أما الحياد كمفهوم سياسي فقد تطور في ثقافات متعددة على مدى ألفي عام ونصف على الأقل ويُعدّ **ثوسيديديس** (431 قبل الميلاد) من أقدم السجلات الغربية عنه ففي كتابه "الحوار الميلاني"وثّق نضال الميلانيين للبقاء خارج دائرة الحرب بين أثينا وإسبرطة كما كان للهند مفهوم مبكر للحياد السياسي كما هو مذكور في كتاب "كوتيليا" (300 قبل الميلاد) ومع ذلك فإن معظم الأبحاث في دراسات الحياد ذات طابع أوروبي ويعتبر قانون الحياد الحديث[3]الذي

[1]Peterson Karen **: Neutrality, a common foreign and security policy and conflict resolution**: **the Future of the European and(Global?)security** ,Vandervilt university press (Tennessee ,2003) p5

[2] زيادة إكرام«الأمن دولي، أهمية الدول المحايدة » ,**المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، (**ألمانيا،2022)، ص5

[3]Hagelin Björn :**Neutrality and foreign military sales** :Military production and sales restrictions in Austria ,Finland ,Sweden and Switzerland ,Routledge (New York,2018) p64

أصبح معيارًا عالميًا مقبولًا منذ القرن التاسع عشر فصاعدًا اختراعًا أوروبيًا وبشكل عام يمكن وصف هذا المفهوم على أنه نهج رسمي قائم على عدم المشاركة في نزاعات وكمفهوم سياسي فإن الحياد هو نتيجة ثانوية للصراعات التي تحدث الآن أو قد تحدث في المستقبل ففي الحالة الأولى عند وقوع حرب ينص القانون الدولي على أن أي دولة غير محاربة تصبح محايدة تلقائياً[1]ويشير إلى هذا الحياد باسم "الحياد العرضي" أو "الحياد المؤقت" لأن الدول قد تختار البقاء على الحياد فقط في هذا الصراع المحدد[2] ولكن ليس بشكل عام وفي الحالة الثانية عندما تتعهد الدول بالبقاء على الحياد الدائم تجاه أي نزاعات محتملة ويُطلق على ذلك مصطلح "الحياد الدائم" لم يظهر هذا التمييز إلا في أوائل القرن التاسع عشر من خلال مؤتمر فيينا عام 1815 الذي كُرِّس فيه الحياد الدائم لسويسرا في وثائق المعاهدات وأصبحت ممارسة جعل إقليم ما محايدًا بشكل دائم من خلال اتفاقيات المعاهدات تُعرف باسم "الحياد"[3] استُخدمت هذه الأداة على نطاق واسع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث لم يقتصر الأمر على تحييد الدول فحسب بل شمل أيضًا المستعمرات غير السيادية والجزر والمناطق الحدودية والممرات المائية وحتى السكك الحديدية .

تستمد فنلندا سياستها الحيادية [4]من الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة وقد أُقرّ لأول مرة بحرصها على البقاء على الحياد في النزاعات بين القوى العظمى في معاهدة بينها وبين الاتحاد السوفيتي عام 1948 (معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة The Agreement of Friendship, Cooperation and Mutual Assistance) تحظر المعاهدة

[1] اتفاقية حقوق وواجبات الدول المحايدة والأشخاص المحايدين في حالة الحرب البرية لاهاي، 18 أكتوبر 1907م

[2]فاضل محمد عزت،حسين أسامة طه ،« الحياد الدائم والعولمة » ، **مجلة جامعة تكريت للحقوق**، العراق، ع2 ،ج2 ،2019م، ص3

[3]سامي داوود، «الدولة المحايدة في ضوء الحرب » ، **مركز آسو للاستشارات والدراسات الإستراتيجية**، 2022م، ص6

[4]George Maude: **The Finnish Dilemma: Neutrality in the Shadow of Power**, Oxford University Press, for the Royal Institute of International Affairs, (London,1976)p55

على الموقعين الانضمام إلى تحالف عسكري ضد بعضهم البعض ولم يكن بإمكان فنلندا السماح باستخدام أراضيها لشن هجوم على الاتحاد السوفيتي كما كانت ملزمة بالحفاظ على حيادها من خلال قوات مسلحة كافية.

تهدف السياسة الخارجية الفنلندية إلى الحفاظ على وحدة البلاد السياسية وسلامتها الإقليمية وضمان استمرارية وجودها وقد دفع الواقع الجغرافي كجارٍ للاتحاد السوفيتي وهزيمتها في الحرب العالمية الثانية إلى تبني سياسة أمن قومي لما بعد الحرب قائمة على الحفاظ على ذاتها من خلال الابتعاد عن صراعات القوى الكبرى لذا فإن السمة الرئيسية للسياسة الفنلندية المعاصرة هي الحياد وباعتباره مبدأً سياسيًا رسميًا وحاليا هذا المبدأ[1] في تراجع كلي بعد انضمامها إلى الحلف الأطلسي ويختلف الحياد الفنلندي عن غيره كونه كان إجباريا وليس طوعيا لذلك لا يمكن فهمه كمبدأ للسياسة الخارجية دون العودة إلى التاريخ فتاريخا كان هناك ثلاثة توجهات سياسية مهمة لفنلندا: 1)علاقات خاصة مع الاتحاد السوفيتي 2)سياسة تعاونية مع دول الشمال الأوروبي 3)عضو في الأمم المتحدة، ففنلندا التي لم تستقل إلا منذ عام 1918 ليس لديها تاريخ طويل في الحياد الذي أعلنته في فترة ما بين الحربين إلا أن سياستها الخارجية لم تكن محايدة بما يكفي لتهدئة المخاوف الأمنية للاتحاد السوفيتي فانجرت فنلندا إلى الحرب العالمية الثانية وانشغلت السنوات التي تلت الحرب مباشرة بكفاح البلاد من أجل البقاء كدولة مستقلة بدأت سياسة الحياد في التجدر مع معاهدتي 1947 و1948 اللتان أكدتا وجود قاعدة عسكرية سوفيتية على الأراضي الفنلندية وأنشأتا تحالفًا دفاعيًا مع الاتحاد السوفيتي[2]ومع ذلك فقد ذكرت معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة لعام 1948 في ديباجتها رغبة فنلندا في البقاء بمنأى عن صراعات القوى العظمى والحفاظ على السلام وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة كان أول مثال على السياسة الفنلندية لتجنب

[1] Peterson Karen ,Op.cit,p7

[2] Roy Allison ,Op.cit, p26.

التورط في نزاعات القوى العظمى هو قرارها في أوائل عام 1948 بعدم المشاركة في برنامج الإنعاش الأوروبي المعروف أيضًا باسم خطة مارشال وكان رفض فنلندا للمساعدات الضرورية للغاية ناجمًا عن ادعاءات سوفيتية بأن البرنامج كان محاولة من جانب الولايات المتحدة لتقسيم أوروبا إلى معسكرين، في أواخر أربعينيات القرن العشرين انضمت فنلندا إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) والبنك الدولي وشاركت في برامجهما الاقتصادية متجنبةً أي تداعيات سياسية للعضوية قد يراها السوفييت ارتباطا بالغرب كما نأت فنلندا بنفسها عن مناقشات تلك الفترة حول تشكيل اتحاد دفاعي شمالي.

خلال هذه السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت هناك تصريحات رسمية فنلندية قليلة حول الحياد ولكن في خطاب ألقاه عام 1952 أكد رئيس الوزراء **كيكونن** (Kekkonen) أن معاهدة الصداقة[1] تفترض نوعًا من الحياد لبلاده في عام 1955 أُزيل عائق رئيسي أمام الحياد الفنلندي بإغلاق القاعدة العسكرية السوفيتية الواقعة بالقرب من هلسنكي، وفي السنوات التالية أشاد كبار المسؤولين السوفييت بحياد جارتهم وفي عام 1955 أيضًا، تمكنت فنلندا من الانضمام إلى الأمم المتحدة ومجلس دول الشمال الأوروبي وهي خطواتٌ قللت من عزلتها وعززت اندماجها في المجتمع الدولي.

وبحلول أوائل ستينيات القرن الماضي اعترف الغرب والشرق بحياد فنلندا ودخلت البلاد فترةً أكثر ثقةً في علاقاتها الدولية عندما بدأت ممارسة ما عُرف رسميًا بسياسة الحياد النشط والسلمي وشاركت فنلندا في مبادرات محلية وعالمية تهدف إلى تهيئة الظروف التي تسمح للدول بتجنب العنف في علاقاتها مع بعضها البعض وكما أشار الرئيس **كيكونن** عام 1965 في خطاب يُستشهد به كثيرًا:" إن فنلندا لا يمكنها الحفاظ على حيادها إلا بشرط الحفاظ على السلام في أوروبا".

[1] معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين جمهورية فنلندا والاتحاد السوفيتي أو ما يعرف بمعاهدة YTA بالفنلندية

وكان أحد العناصر الأساسية لسياسة الحياد النشط الفنلندية هو مفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في دول الشمال الأوروبي (Nordic NWFZ) الذي طرحه **كيكونن** لأول مرة في ماي 1963 وفي ظل تزايد تسليح أوروبا بالأسلحة النووية اقترح الرئيس الفنلندي إنشاء منطقة تضم فنلندا ،السويد ،النرويج ،الدنمارك وإيسلندا وكان من المقرر إضفاء الطابع الرسمي على وضع هذه الدول كدول[1] خالية من الأسلحة النووية بحكم الواقع من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في دول الشمال الأوروبي مما يُبعدها إلى حد ما عن التحصينات الإستراتيجية للقوى العظمى واستندت فكرة المنطقة إلى افتراض أنه نظرًا لعدم امتلاك هذه الدول أسلحة نووية في أراضيها فقد تتمكن من تجنب الهجمات النووية من أيٍّ من المعسكرين في حين أن وجود الأسلحة النووية من شأنه أن يدعو بالتأكيد إلى مثل هذه الهجمات لم تتحقق فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في دول الشمال الأوروبي عند طرحها في البداية وكان من بين العوائق الرئيسية عضوية الدنمارك والنرويج في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومن ثم تعهدهما بالنظر في نشر أسلحة نووية على أراضيهما في أوقات الأزمات.

على الرغم من عدم نجاحه ظل اقتراح المنطقة جزءًا من السياسة الخارجية الفنلندية وفي عام 1978 أُعيد طرحه بصيغة مُعدّلة في ضوء التطورات الجديدة في تكنولوجيا الأسلحة حيث رأى **كيكونن** أن صاروخ كروز زاد من احتمالية استخدام الأسلحة النووية في الحرب وتضمن اقتراحه الجديد بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في دول الشمال الأوروبي مفهوم ضمان الأمن السلبي الذي بموجبه تلتزم القوى العظمى بالامتناع عن مهاجمة الدول المنتمية إلى المنطقة بالأسلحة النووية ومنذ ذلك الحين أصبح اقتراح المنطقة جزءًا دائمًا من

[1]Pakkasvirta Jussi,Hanna Tuominen:From Cold War ‘Neutrality’ to the West: Finland’s Route to the European Union and NATO." In Neutrality After 1989: New Paths in the Post-Cold War World, edited by Naman Karl Thomas Habtom. **E-International Relations**, (July 12, 2024) .p9

المناقشات الأمنية في دول الشمال الأوروبي بدعم من جهات مُختلفة وأعلن الرئيس **كويفيستو**(Mauno Koivisto) دعمه القوي لاقتراح المنطقة في خطاب ألقاه في الأمم المتحدة عام 1983 وفي عام 1985 اجتمعت المجموعة البرلمانية من دول الشمال الأوروبي في كوبنهاغن لمناقشة الفكرة وتشكيل لجنة لدراستها بالإضافة إلى مشكلة عضوية الدنمارك[1] والنرويج في حلف الأطلسي واجه تحقيق المنطقة مشاكل مستمرة، لاسيما فيما يتعلق بكيفية ونطاق ضم بحر البلطيق وبحر بارنتس والمناطق المحاذية لها وكان الاتحاد السوفيتي بصفته القوة النووية الوحيدة في شمال أوروبا يرحب بالمقترح دائمًا ولكنه أبقى مشاركته فيه غير واردة، بدا المسؤولون الفنلنديون راضين عن استمرار المحادثات حول المنطقة وعلق متخصصون في الشؤون الخارجية أحيانًا بأن هلسنكي كانت أكثر اهتمامًا باستخدام نقاش منطقة خالية من الأسلحة النووية في دول الشمال كوسيلة للتأكيد على الاستقرار القائم في شمال أوروبا من اهتمامها بتحقيق مثل هذه المنطقة.

ومن العناصر الأساسية الأخرى لسياسة فنلندا الحيادية النشطة مشاركة البلاد في مبادرات الحد من التسلح ونزع السلاح ففي عام 1963 وقّعت فنلندا معاهدة حظر التجارب النووية وفي عام 1968 وافقت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكانت أول دولة تُبرم اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية[2] بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفي عام 1981 وقّعت فنلندا معاهدة حظر نشر الأسلحة النووية في قاع البحار في العالم وفي عام 1985 انضمت إلى حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية ومنذ أوائل سبعينيات القرن العشرين دأب العلماء الفنلنديون على تطوير تقنيات للكشف عن الأسلحة الكيميائية، ومنذ منتصفها انخرطوا في تطوير نظام عالمي لمحطات التحقق الزلزالي استضافت هلسنكي بعض محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية (SALT) وفي عامي 1973 و1975 كانت

[1]George ,Maude, Op.cit,p64

[2] Verity Press ,Op.cit, (2024)p64

فنلندا القوة الدافعة وراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE)[1] واستضافت اجتماعاته الأولى والثالثة وكان توقيع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في هلسنكي عام 1975 ذروة سياسة الحياد النشط التي انتهجتها البلاد وقد اعترفت الوثيقة الموقعة بشرعية الحياد كسياسة خارجية وهي نقطة برهنت عليها استضافة فنلندا للمؤتمر ،واصلت هذه الأخيرة العمل كعضو في مجموعة الحياد وعدم الانحياز في اجتماعات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا اللاحقة.

كان الحياد بالنسبة لفنلندا في الحرب الباردة بمثابة سياسة وجهدًا مُوازِنًا بين الشرق والغرب ويُشار إليه غالبًا باسم حياد الحرب الباردة ونظرًا لعدم دعم أيٍّ من القوانين الدولية أو المحلية للحياد الفنلندي يُنظر إليه على أنه نوع من الحياد السياسي ومع ذلك بعد نهاية الحرب الباردة تطور الحياد إلى سياسة عدم انحياز عسكري أي أن فنلندا أصبحت دولةً لا تنتمي إلى أي تحالف عسكري .

تخلت فنلندا عن سياستها الوسطية عند انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي عام 1995 حيث أصبحت جزءًا من سياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي (CSDP) مما يسمح لها بلعب دورٍ بارز في أنشطة حفظ السلام، منع النزاعات، تعزيز الأمن العالمي وحاليا ونتيجةً لانضمامها إلى حلف الناتو تخلت فنلندا في النهاية عن وضعها العسكري غير المنحاز.

ويمكن تفسير سياسية الحياد الفنلندي بنظرة الدول الصغيرة للنظام الدولي وعملها بمبادئ نظرية الحماية حيث توجد طرق عديدة تستفيد بها الدول الصغيرة[2] من التحالفات (مع دول أخرى أو منظمات دولية) شرط أن يكون الحلفاء على استعداد للوفاء بالتزاماتهم أولًا تُعزز الدول الصغيرة "مكانتها" العسكرية لتُعادل مكانة حلفائها، ثانيًا بما أن التحالف قوي بما يكفي

[1]Lorenz, Lüthi: **Cold Wars**,Cambridge University Press,(Cambridge 2020) p35

[2] Baldur Thorhallsson ,Op.cit,p21

لتوفير الردع فإن الدول الصغيرة تصبح أقل عرضة للعدوان والصراع ثالثًا، تسمح التحالفات للدول الصغيرة بالتخصص، تخفيف بعض الأعباء وخفض ميزانيات الأمن وأخيرًا تفتح هذه التحالفات المجال أمام الدول للانخراط في التخطيط طويل الأجل، توفر التحالفات فوائد جمة للدول الصغيرة إذ أنها ردعت الصراعات وقللت من احتمالية وقوع هجوم على الدول الأعضاء المتحالفة وعززت الروابط الاقتصادية والدعم الدبلوماسي بين الحلفاء حتى في غياب ضمانات أمنية رسمية أو ترتيبات راسخة قد تستفيد الدول الصغيرة ببساطة من وجودها في بيئة تكون فيها التحالفات مشتركة ومستقرة.

وعلاوة على ذلك عندما تُثبت التحالفات تعقيدها وتقلبها وعدم موثوقيتها تختار الدول الصغيرة إتباع سياسة الحياد نظرًا لقدرتها على إقناع القوى العظمى باحترام هذا الخيار إذا كانت التكاليف المرتبطة بانتهاك سيادة دولة محايدة وفوائد استخدام القوة منخفضة فقد يُثبت الحياد أنه رادع موثوق وقد تجد الدول الصغيرة[1] الواقعة على الهامش الحياد ذا قيمة إذا كان من غير المرجح أن تتوسع الحرب بين القوى الكبرى نحو منطقتها ومن ناحية أخرى قد تجد الدول الصغيرة ذات الموقع الاستراتيجي والدول العازلة الحياد أقل جدوى، تتوقف قيمة الحياد على قوة المعايير التي تُواجه الإكراه واستعداد الدول الكبيرة لمساعدة دولة محايدة معينة في أوقات الحاجة مع ذلك حتى لو فضّلت دولة صغيرة الحياد فمن المهم ملاحظة أنها تحتاج دائمًا إلى تعويض نقائصها العسكرية من خلال الحماية العسكرية وذلك من خلال ضمانات أمنية وهذا بحد ذاته ما اتبعته فنلندا مع الاتحاد السوفيتي ،المجلس الشمالي والاتحاد الأوروبي.

[1]Ibid,25

الفرع الثاني :الدول الصغيرة :موقع فنلندا في النظام الدولي

يتطلب فهم تفاعلات القوى العظمى والدول الصغيرة[1] فهم وتحليل سلوكيات كلا الجانبين فبينما تخضع قرارات القوى العظمى عادةً لدراسة شاملة على مستويات تحليلية مختلفة ويظل من الشائع افتراض أن قادة الدول الصغيرة "يفعلون ما يجب عليهم فعله" ببساطة أو أن السياسات الخارجية المستقلة محدودة الأهمية ويتجاهل هذا الافتراض كيف تُشكل الدول الصغيرة أجنداتها وتُعيد صياغة مشاكلها وتُقدم خياراتها وتُحقق نفوذها وبغض النظر عن "حجم" الدولة المتأصل فإن ممارسة السلطة في السياسة الخارجية تكون نسبية وتعتمد على السياق فالجهة الفاعلة الضعيفة نسبيًا في مجال معين أو في سياق علاقة معينة قد تكون قوية في مكان آخر.

يشير **برانتلي ووماك**[2](Brantly Womack) أنه لفهم ديناميكيات الدول الصغرى يجب فهم منظور كل جانب حيث لا يُنظر إلى العلاقة بين دولة كبيرة ودولة صغيرة على أنها علاقة واحدة بل اثنتان: تميل الدول الكبيرة والصغيرة إلى رؤية بعضها البعض بطرق متباينة للغاية وعلى هذا الأساس قام ووماك بتحليل الديناميكيات الموجودة بين الدول الكبرى والصغرى على 3 أسس :

1)الانتباه: تتأثر الدول الصغيرة بالتغيرات في السلوكيات الخارجية للدول الكبيرة وفي مواجهة هذا التغير، تولي قيادة الدولة الصغيرة انتباه شديد إلى الدولة الكبيرة ففي الواقع، جميع كبار قادة الدولة الصغيرة (ب) خبراء في الدولة الكبيرة[3] (أ) حيث تنطبق هذه

[1]Hey,Jeanne :**Small States in World Politics :Explaining Foreign policy behavior**,Lynne Rinner Publishers (Colorado,2003) p25

[2]Brantly Womack: **Asymmetry and International Relationships**, Cambridge University Press, (Cambridge 2015) p15 -16

[3]Brantly Womack**: China and Vietnam: The Politics of Asymmetry**, Cambridge University Press, (Cambridge,2006) p120

الملاحظة بشكل خاص على الدول الصغيرة في محيط القوى العظمى فهل من زعيم كوبي لم يُمعن النظر في السياسة الأمريكية؟ وهل من زعيم فيتنامي يمكنه تجاهل الديناميكيات الصينية؟ يمكن للدول الكبيرة أن تُركز اهتمامًا هائلاً على دولة صغيرة ولكن ليس على جميع الدول الصغيرة طوال الوقت حتى في لحظات الانتباه من المرجح أن القيادة العليا للدولة الكبيرة لا تعرف الكثير عن الدولة الصغيرة وغالبًا ما تُركز اهتماماتهم على قضايا ضيقة وقد يعتمدون على تمثيلات غامضة ونمطية وهذا يُتيح للدولة الصغيرة فرصًا لتحقيق تفضيلاتها من خلال اهتمام أكثر اتساقًا.

2)**الاستقرار**[1]:ترى الدولة الكبيرة أن العلاقة مستقرة إذا كانت الدولة الصغيرة مراعية لمصالحها الجوهرية (مثل استبعاد القوى المنافسة من "محيطها القريب") وترى الدولة الصغيرة أن العلاقة مستقرة إذا كانت الدولة الكبيرة تحترم استقلالها في مواجهة التهديدات الخارجية، قد تسعى الدول الصغيرة إلى "الاحتماء" من القوى الكبرى لتحقيق الاستقرار حتى لو اضطرت إلى التأكيد ظاهريًا على احترامها لشواغل القوى العظمى.

3)الأمن: يختلف تعريف التهديدات والمشاكل الأمنية لكل جانب، فالدولة الصغيرة تشعر بتهديد شبه وجودي (على الأقل لنظامها) من الدولة الكبرى، بينما تشعر الدولة الكبرى بالقلق من التهديدات لمصالحها أو مصداقيتها وعلى الرغم من المزايا المادية التي تتمتع بها القوة العظمى،فإنه وفي ظلّ تزايد القدرات يُعدّ إكراه الدول الصغيرة في عالمٍ يتسم بعلاقاتٍ غير متكافئة أمرًا مكلفًا فالفوائد المباشرة التي يمكن جنيها من دولة صغيرة عادةً ما تكون هامشية وكذلك احتمالات النجاح قد تُبالغ الدول الكبيرة في تقدير قدراتها على الإكراه واحتمالية أن يُحقق الإكراه التغييرات السياسية المرجوة وتتضاءل القدرة على تحقيق النتائج بسبب المفاهيم الخاطئة فما تعتبره القوى الكبيرة تهديداتٍ[2]عابرة للحدود الوطنية تشمل أراضي دولة صغيرة

[1] Ibid ,20

[2] Ibid,24

قد يُشكّل مشاكل أمنية داخلية خطيرة لهذه الدولة الصغيرة الأمر الذي تعتبره الدولة الصغيرة مصالح وطنية جوهرية مثل جالياتها من المهاجرين أو وصولها إلى الأسواق تُعدّ النزاعات الأمنية مع القوى الكبرى محفوفة بالمخاطر بالنسبة لدولة صغيرة وينبغي تجنبها ،تُجسّد العلاقات الفنلندية الروسية مفهوم ووماك للعلاقات الدولية غير المتكافئة التي تتسم بانعدام الأمن، عدم تكافؤ الاهتمام والاستقرار وانعدامه ففنلندا كونها دولة صغيرة تُوازن بعناية بين استقلاليتها واحتياجاتها الأمنية من خلال اللجوء إلى حلف الشمال الأطلسي لتحقيق أمنها في ظل المتغيرات الجيوسياسية الحالية.

المبحث الثاني : السياسة الخارجية الفنلندية في إطارها الخارجي

المطلب الأول : فنلندا في الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية لعضوية فنلندا

يُمثل الاتحاد الأوروبي[1] فرصةً فريدةً بالنسبة لدولة صغيرة مثل فنلندا للتأثير على تنمية أوروبا وتعزيز الترابط الإيجابي في المنطقة الشمالية من خلال التكامل ومن السمات المميزة لسياسة فنلندا[2] تجاه الاتحاد الأوروبي تركيزها على جعل الاتحاد طرفًا فاعلًا أقوى في العلاقات الخارجية وبصفتها اقتصادًا صغيرًا ومنفتحًا يعتمد على التجارة الخارجية فقد استفادت فنلندا من العولمة التي ووفرتها لها عضويتها في الاتحاد لذلك ترى فنلندا انه ينبغي توزيع عوائد فتح الأسواق بشكل أكثر توازنًا ومواصلة إظهار قيادة الاتحاد الأوروبي العالمية من خلال مبادرات مثل منح أقل البلدان نموًا إمكانية الوصول الكامل إلى أسواقه وكذلك تدعم فنلندا الاتحاد في الحفاظ على دوره القوي في انفتاح الاقتصاد العالمي وتطوير الترتيبات المؤسسية اللازمة للحوكمة العالمية.

شملت مساهمات فنلندا في تعزيز الدور الخارجي للاتحاد مبادرات بناء قدرة الاتحاد على إدارة الأزمات (وهي مبادرة قُدّمت بالاشتراك مع السويد خلال المؤتمر الحكومي الدولي في الفترة 1996–1997) وتوسيع نطاق اختصاص الجماعة في السياسة التجارية المشتركة (وهي مبادرة اعتُمدت في المؤتمر الحكومي الدولي لعام 2000).

[1] Raunio Tapio ,Teijla Tiilikainen : **Finland in The European Union** ,Frank Cass (London,2003)p11

[2] Stubb Alexander et al. ,"Finland The European Union-What's Next?" ,**European views 23 no.1** ,(2024) ,p25

1)عضوية فنلندا في الاتحاد الأوروبي :

تبلغ مساحة فنلندا 338,145 كيلومترًا مربعًا، 68% منها غابات و10% بحيرات و6% أراضٍ مزروعة مما يجعلها رابع أكبر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي من حيث المساحة بعد فرنسا وإسبانيا والسويد ،تشترك فنلندا في حدودها مع روسيا (1.340 كيلومترًا)، النرويج (727 كيلومترًا)، السويد (586 كيلومترًا) بالإضافة إلى حوالي 1,100 كيلومتر من السواحل وفي عام 1973 وقّعت فنلندا اتفاقية تجارة حرة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) ثم عام في 1986 أصبحت فنلندا عضوًا كامل العضوية في رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) وانضمت إلى مجلس أوروبا عام 1989 بدأ النقاش حول إمكانية الانضمام إلى الجماعة الأوروبية/الاتحاد الأوروبي في عامي 1991/1990 عندما أيدت ثلاثة أحزاب وهي الائتلاف الوطني المحافظ (KOK)، الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SDP)، حزب الشعب السويدي (RKP) العضوية وانضمت فنلندا إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) وفي أكتوبر 1994 أُجري استفتاء استشاري حول عضوية الاتحاد الأوروبي حيث أيد 57.1% من الناخبين العضوية[1]وانضمت فنلندا إلى الاتحاد الأوروبي في جانفي 1995 بعد عام واحد فقط من دخول معاهدة ماستريخت حيز النفاذ والتي غيّرت طبيعة الاتحاد الأوروبي بشكل جذري.

تجلّت هوية فنلندا كدولة صغيرة بوضوح من خلال عضويتها في الاتحاد الأوروبي ,كما منح السياق الجديد "الصغر" الفنلندي أبعادًا جديدة فمن جهة، ثمة التزام راسخ بقرارات بالاتحاد الأوروبي باسم أمن الدولة ومن جهة أخرى تعلق الأمر بالاستفادة من وضع الدولة الصغيرة في نظام متعدد الأطراف.

[1]Tuomas Forbsberg, Tapani Vaahtoranta,"Inside the EU, Outside NATO: Paradoxes of Finland's and Sweden's Post-Neutrality" **,European Security 10, no. 1, 68–88,** (2001) P76

في خطاب ألقاه عام 1995 أشار الرئيس **مارتي أهتيساري** (Martti Ahtisaari) إلى صغر حجم فنلندا قائلاً[1]:

"يمكن لأمة صغيرة أن تنجح في مجتمع كبير بشرطين:أن تكون قادرة على التعاون مع الآخرين وأن تكون موحدة داخليًا أنا متأكد من أن فنلندا ستصبح دولة عضوًا في الاتحاد دولة أكبر من حجمها وأكثر نفوذًا من عدد الأصوات التي تمتلكها سيستفيد الاتحاد بأكمله في النهاية من ذلك".

وصرّح رئيس الوزراء **بافو ليبونين**(Paavo Lipponen)[2] 2000 قائلاً:

"غيّرت نهاية الحرب الباردة أوروبا وجعلت انضمام فنلندا إلى الاتحاد الأوروبي ضروريًا من خلال الاتحاد الأوروبي يمكن حتى للدول الصغيرة التأثير على التطورات الأوروبية والعالمية على أساس المساواة بدون عضوية الاتحاد الأوروبي لكنا مجرد متفرجين في هذه الأيام التي تُبنى فيها أوروبا الجديدة".

لذلك فسوف نتناول على الجانب الاقتصادي من تأثير فنلندا في الاتحاد الأوروبي لان السياسة الخارجية قد تأخذ ممارسات اقتصادية في شكلها وعلى هذا الأساس سوف نركز على القدرة الاقتصادية لفنلندا ثم تأثير وتأثر الدولة في الاتحاد الأوروبي .

2)الاقتصاد الفنلندي:

يبنى الاقتصاد الفنلندي على ما تملكه من ثروات طبيعية واستغلالها في الصناعة وتحتل فنلندا المرتبة التاسعة في الاتحاد الأوروبي من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي

[1] Speech by Mr Martti Ahtisaari, President of the Republic of Finland in Paris on February 21, 1995 ,FINLAND IN **THE NEW EUROPE ,visited the 23rd of February 2025** , https://www.presidentti.fi/ahtisaari/puheet-1995/p9502.pae.html

[2] Aunesluoma Juhana, Johanna Rainio-Niemi,"Neutrality as Identity? Finland's Quest for Security in the Cold War**." Journal of Cold War Studies,18, no. 4: 51–7,** The MIT Press ,(Fall,2016) p5

الإجمالي حيث يبلغ 40,700 يورو وهو أعلى بكثير من متوسط الاتحاد الأوروبي (37,600 يورو) وتمثل 1.6% [1]من إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي.

شهد اقتصاد فنلندا تنوعًا متزايدًا خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين وظل الحطب "الذهب الأخضر" للبلاد، أساسي إلا أن منتجات الأخشاب مثل اللب والورق حلت محل الحطب كأهم صادراتها وشجعت التدابير الحكومية مثل تأميم بعض الصناعات والاستثمار العام في صناعات أخرى على نمو وتعزيز صناعات التعدين والكيمياء والمعادن ومع ذلك ظلت الزراعة أكثر أهمية في فنلندا منها في العديد من دول أوروبا الغربية الأخرى وقد أدت إعادة توزيع الأراضي التي فرضتها الحكومة إلى خفض عدد العمال الذين لا يملكون أرضًا وعززت تنمية المزارع العائلية وقد فرضت ظروف البقاء خلال فترة الكساد الكبير على المزارعين الفنلنديين التحول من إنتاج المنتجات الحيوانية للتصدير إلى إنتاج الحبوب للاستهلاك المحلي.

ظلت الأخشاب ومنتجاتها مهمة لكن الاختيار الجيد للمواد المصدرة والجودة العالية لمصنوعاتها سمح للمنتجات الفنلندية باختراق الاقتصاد الدولي في العديد من المجالات وقد أدت السياسات المالية الحكومية الدقيقة والدعم الحكومي المختار إلى جانب سياسات التجارة الليبرالية وتحرير القطاع المالي إلى خلق اقتصاد من بين أكثر اقتصاديات أوروبا حرية.

وعلى مدى عقود وفّر وصول فنلندا إلى اقتصاد الاتحاد السوفيتي من خلال اتفاقية يتم بموجبها تبادل المنتجات الفنلندية بالمواد الخام، سوقًا [2]آمنة نسبيًا للعديد من صادرات فنلندا وبحلول أواخر الثمانينيات كان حجم التجارة مع الاتحاد السوفيتي في انخفاض بسبب

[1]Raunio Tapio ,Teijla Tiilikainen ,Op.cit,p25

[2]Annika Hedberg, Paul Ivan, Marco Giuli,"Finland in the European Union: Frontrunner or Follower?" Discussion Paper,**European Policy Centre**, November 13, (Brussels,2018)p11

الانخفاض طويل الأمد في أسعار النفط ولكن تم اعتماد اتفاقيات مشاريع مشتركة متطورة لمواجهة الظروف المتغيرة.

كما تسبب التحول الاقتصادي لفنلندا في تحول اجتماعي ففي عام 1950 كان حوالي 40% من القوى العاملة تعمل في الزراعة والغابات وبحلول ثمانينيات القرن العشرين كان أقل من 10% من العاملين في هذا القطاع بل أصبح قطاع الخدمات أكبر مصدر منفرد للعمل ومع ازدياد ثراء البلاد بين عامي 1950 و1980 ازداد عدد المتقاعدين أوالمتعلمين بشكل كبير وشكلوا نسبة كبيرة من السكان يتطلب الاقتصاد المتقدم قوة عاملة ماهرة وقد تضاعف الالتحاق بالجامعات وحدها أربع مرات غيّر الاقتصاد أساليب الحياة وانتقل الفنلنديون إلى المناطق التي تتوفر فيها فرص العمل خاصة إلى المنطقة الساحلية الجنوبية حيث شهدت هذه المنطقة توسعًا هائلاً بينما فقدت مناطق أخرى وأبرزها المنطقة الوسطى الشرقية وحققت فوائد اقتصادية كبيرة من انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي مما ساهم في نموها وقدرتها التنافسية بطرق متعددة وتمثلت في :

1-زيادة التجارة : زادت عضوية الاتحاد الأوروبي إجمالي تجارة فنلندا [1]بنسبة تقدر بـ 9% إلى 26% أي ما يعادل 16 مليار يورو إلى 47 مليار يورو في عام 2017 وأزالت السوق الموحدة والاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي التعريفات الجمركية وعمليات التفتيش الحدودية سهّل تدفقات تجارية أكثر سلاسة داخل الدول الأعضاء ومع الدول التي لديها اتفاقيات تجارية تفضيلية مع الاتحاد الأوروبي في عام 2023 شكل حوالي 70.4% من واردات فنلندا و56.6% من صادراتها إلى دول الاتحاد الأوروبي.

[1] European Commission,"**Finland - European Commission**" Accessed March ,3rd 2025. https://commission.europa.eu/topics/eu-enlargement/30-years-together/finland_en.

2-الاستثمار الأجنبي المباشر: تلقت فنلندا استثمارات أجنبية مباشرة إضافية بقيمة 31.7 مليار يورو بين عامي 1995 و2018 وهو ما يعادل حوالي 0.9%[1] من ناتجها المحلي الإجمالي سنويًا خلال هذه الفترة وجعلت عضوية الاتحاد الأوروبي بما في ذلك المشاركة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي(EMU) فنلندا أكثر جاذبية للمستثمرين من خلال توفير إمكانية الوصول إلى سوق واسعة ومتكاملة واستقرار تنظيمي.

3-نمو الناتج المحلي الإجمالي والدخل: رفعت عضوية الاتحاد الأوروبي قد رفعت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفنلندي بنسبة تتراوح بين 1.2%[2] و1.7% وهذا يُترجم إلى زيادة في متوسط دخل الأسرة تتراوح بين 1020 و1450 يورو سنويًا (اعتبارًا من عام 2017) تُعزى هذه المكاسب إلى زيادة التجارة والاستثمار وتحسين الإنتاجية مدفوعةً بالسوق الموحدة والإصلاحات ذات الصلة.

الفرع الثاني: السياسة الأمنية والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)

يقصد بالسياسة الأمنية أنها:"عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري والتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة، وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني[3]".

أما السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) فهي إطار عمل وضعته معاهدة ماستريخت، صُمم لتمكين الاتحاد الأوروبي من العمل كقوة موحدة في شؤون السياسة الخارجية والأمن وهي ليست سياسة "مشتركة" بالمعنى الحرفي مثل السياسات الزراعية أو

[1] WKO,**"Finland: Learnings from 30 Years of EU Membership",** Accessed March 3rd, 2025, https://www.wko.at/oe/news/jokela-30-years-eu-membership-finland.pdf

[2] AkavaWorks**,"Assessing the Macroeconomic Impact of EU Membership for Finland",**August 22, 2019. Accessed March 3rd, 2025, https://akavaworks.fi/wp-content/uploads/sites/2/2019/08/Assessing-the-macroeconomic-impact-of-EU-membership-for-Finland_22082019.pdf.

[3] ماغلين بورن،« **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** » ، تر: فادي حمودي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت) ص435

التجارية المشتركة، حيث تحتفظ الدول الأعضاء بسلطة كبيرة في سياستها الخارجية والأمنية كما هو مؤكد في الإعلانين 13 و14 الملحقين بمعاهدة الاتحاد الأوروبي التي تضمن ألا تؤثر أحكام السياسة الخارجية والأمنية المشتركة على مسؤوليات الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ سياستها الخارجية أو تمثيلها الوطني والمنظمات الدولية ولا تشمل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة جميع مجالات السياسة الخارجية مثل الدفاع الإقليمي للدول الأعضاء، والذي يبقى ضمن نطاق مسؤولية حلف الناتو بالنسبة للكثيرين.

يُطبّق الاتحاد الأوروبي هذه السياسة من خلال تحديد المبادئ التوجيهية العامة التي يضعها المجلس الأوروبي واعتماد قرارات تُحدد الإجراءات والمواقف كما يُعدّ التعاون المنهجي بين الدول الأعضاء عنصرًا أساسيًا ويُتوقع من الدول الأعضاء دعم السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد بنشاط ودون تحفظ بروح من الولاء والتضامن المتبادل.

يؤثر تضارب الدوافع بين الدول الأعضاء بشكل كبير على فعالية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) وذلك نتيجة اختلاف الأهداف المتبادلة والتكاملية والهوية والخارجية وغالبًا ما تعيق هذه الدوافع المتضاربة تطوير نهج موحد وقوي للسياسة الخارجية وبينما قد تتفق الدول الأعضاء على إنشاء سياسة خارجية وأمنية مشتركة فإنها غالبًا ما تختلف بشأن الإجراءات والأدوات اللازمة مما يحد من فعاليتها الأولية وتقر المعاهدة نفسها بأن التضامن السياسي ليس[1] أمرًا مسلمًا به بل يجب تطويره إذ يجب تحديد المسائل ذات المصلحة العامة والاتفاق عليها وهو الأمر الذي يكشف عن التحديات التي تواجه تحقيق التقارب بين الدول الأعضاء ويمكن أن يؤدي تباين أولويات الدول الأعضاء ومصالحها إلى نقص الدعم الفعال لمبادرات سياسية محددة مما يقلل من تأثير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة كما يمكن أن يؤدي اختلاف وجهات النظر حول القضايا الدولية أو العلاقات مع دول ثالثة إلى

[1] Annika Hedberg ,Paul Ivan, Marco Giuli,Op.cit, P15

انحراف الدول الأعضاء عن خط الاتحاد الأوروبي خاصةً عندما تتدخل مسؤولياتها في المحافل الدولية كمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

يلعب التعاون المنهجي بين الدول الأعضاء دورًا حاسمًا في تشكيل الفعالية التشغيلية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)[1]على الرغم من تعقيد تأثيره وتعدد جوانبه يُعد هذا التعاون أحد أهم أساليب عمل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ويشمل تبادل المعلومات والتشاور والتنسيق والعمل المتقارب وتؤكد أحكام المعاهدة على التزام الدول الأعضاء بالتشاور فيما بينها قبل اتخاذ أي إجراء دولي قد يؤثر على مصالح الاتحاد كما يُتوقع من البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء ووفود الاتحاد الأوروبي التعاون في صياغة وتطبيق مناهج مشتركة ويهدف إلى ضمان أن تستند الدول الأعضاء في مواقفها السياسية الوطنية إلى معلومات وتقييمات متشابهة مما يعزز التفكير المشترك كما أنه يخدم الأهداف الترابطية من خلال تسهيل التفاهم ومنع سوء الفهم وتعزيز التضامن المتبادل بين الدول الأعضاء ومع ذلك تتفاوت فعالية التعاون المنهجي في الممارسة العملية فبينما يوجد رد فعل تشاوري بين الدبلوماسيين المقيمين في بروكسل إلا أنه أقل وضوحًا بين المسؤولين عن العلاقات الثنائية أو العلاقات مع المنظمات الأخرى علاوة على ذلك لا يُطبق التعاون المنهجي بشكل متسق في جميع قضايا السياسة الخارجية ففي المسائل الحساسة قد تختلف مواقف الدول الأعضاء أو تُعطي الأولوية لجهات فاعلة دولية أخرى كما قد يعتمد مستوى المشاركة على المصالح والموارد الخاصة بكل دولة ورغم هذه القيود فقد تعزز التعاون المنهجي بشكل عام خلال العقدين الماضيين ليصبح جانبًا مألوفًا في صنع السياسة الخارجية الوطنية ويساهم في تعزيز تنسيق حضور الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية.

[1] Raunio Tapio, Teijla Tiilikainen,Op.cit,p29

أما بخصوص فنلندا فهي تلعب دورًا فعالًا وبنّاءً في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CFSP) ووفقًا لبرنامج الحكومة الفنلندية تركز أهداف فنلندا في إطار هذه السياسة على حماية مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في ظل المنافسة العالمية المتزايدة حيث تشارك فنلندا بفعالية في إعداد سياسات وقرارات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتشجع على تنفيذها بفعالية.

تدعم فنلندا أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة المتمثلة في حماية القيم المشتركة للاتحاد الأوروبي والحفاظ على السلام وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون وتعزيز الأمن الداخلي والخارجي وكذا دعمها للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CSDP)[1] كجزء من الإطار الأوسع للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

يمكن تفسير دعم فنلندا لهذه السياسة عن طريق نظرتها إلى الاتحاد الأوروبي كمجتمع أمني رئيسي[2]لاسيما في ظل الحرب العدوانية الروسية التي عززت دور الاتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية إلى جانب حلف شمال الأطلسي وتدعو فنلندا إلى إتباع نهج أوروبي أقوى وأكثر توحيدًا في السياسة الخارجية، بما في ذلك تعزيز[3] التصويت بالأغلبية المؤهلة في قرارات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لتجنب الشلل الناجم عن عرقلة الدول الأعضاء الفردية للإجراءات وتاريخيًا وكما ذكر سابقا أثّرت عضوية فنلندا في الاتحاد الأوروبي على سياستها الخارجية والأمنية حيث انتقلت من الحياد التقليدي إلى المشاركة الفعالة في التعاون الأمني للاتحاد الأوروبي مع الحفاظ على مسؤوليات الدفاع

[1] Lonardo,Luigi:**EU Common Foreign and Security Policy after Lisbon: Between Law and Geopolitics**, Springer, (Cham ,2022) p21

[2] Ibid ,33

[3] Annika Hedberg, Paul Ivan, Marco Giuli.,Op.cit,P15

الوطني لذلك فهذه لسياسة ساعدت وأثرت على وعي فنلندا بضرورة الانضمام إلى الناتو في ظل التهديدات المتزايدة شرقا.

المطلب الثاني : فنلندا في مجلس دول الشمال (The Nordic Council)

الفرع الأول: مكانة مجلس دول الشمال في أوروبا

المجلس النوردي ومجلس وزراء الشمال الأوروبي هما منتديات للتعاون بين البرلمانيين والحكومات في بلدان الشمال الأوروبي تأسس المجلس النوردي في عام 1952 ومجلس الوزراء في عام 1971 ولا يتمتع المجلس النوردي بأي سلطة رسمية في حد ذاته ولكن كل حكومة لديها السلطة لدمج القرارات في[1] تشريعات بلدها بموافقة برلماناتها.

يعتبر المجلس نموذجا للتكامل الإقليمي حيث أنشأت سوق العمل المشتركة لدول الشمال الأوروبي في عام 1954 وكذا تم اعتماد جواز السفر الشمالي الذي تم اعتماده في عام 1954 واتفاقية الضمان الاجتماعي لدول الشمال الأوروبي في عام 1955 وقد أبرمت دول الشمال الأوروبي العشرات من اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات وفي القرن الحادي والعشرين كان هناك تركيز خاص على إزالة ما يسمى بالحواجز الحدودية التي تعيق الحياة اليومية للمواطنين في بلدان الشمال الأوروبي.

تتواجد أمانات المجلس النوردي ومجلس وزراء الدول النوردية في كوبنهاجن ويوجد لدى برلمان كل دولة من دول الشمال الأوروبي أيضًا أمانة وطنية للمجلس الشمالي وهي مرتبطة بوفد الدولة وفي المقابل تمتلك وزارات الخارجية في بلدان الشمال الأوروبي أمانات خاصة للتعاون بين بلدان الشمال الأوروبي.

[1] Franz wendt :**The Nordic Council and co-operation in Scandinavia** ,Munksgaard (Copenhagen ,1955) p51

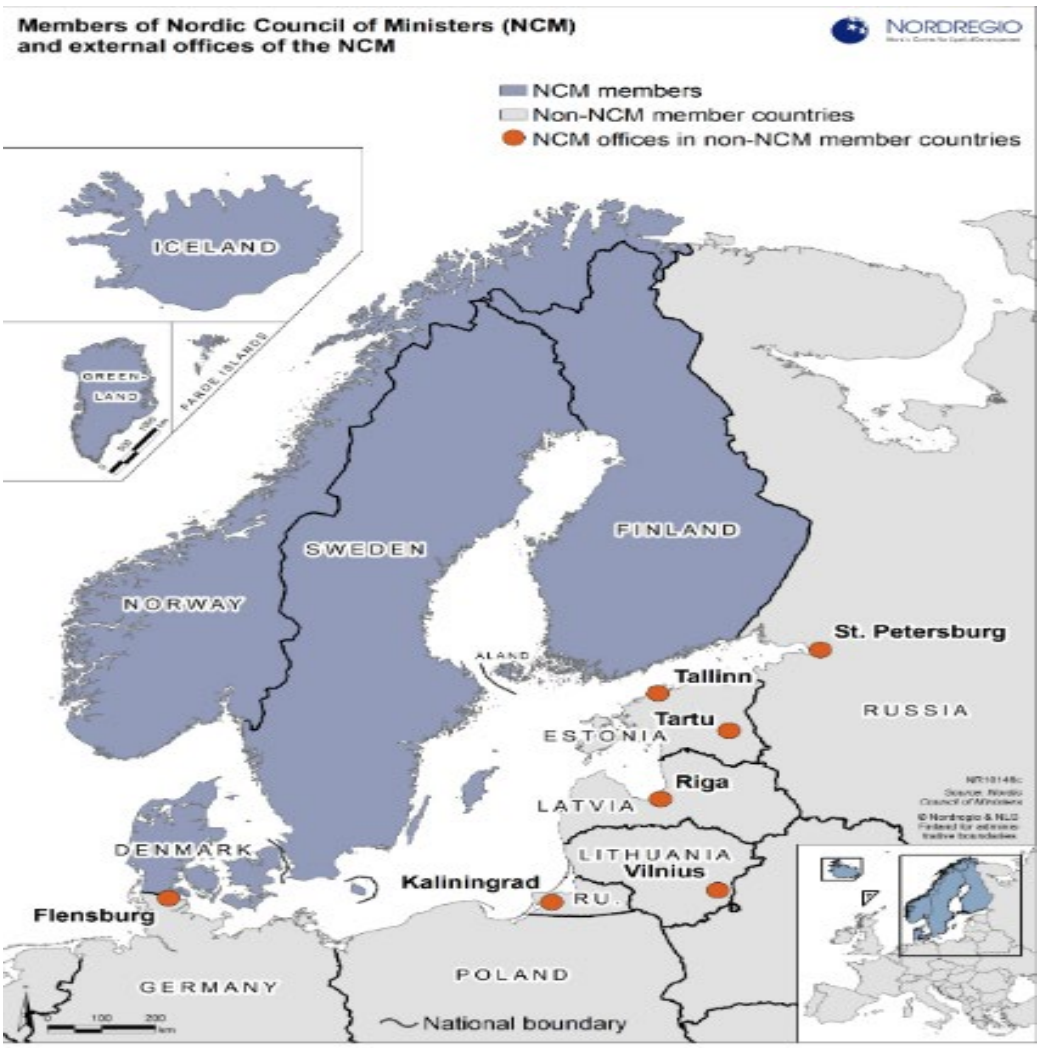

مصدر : https://www.nordregio.org/maps/

العنوان : خريطة دول مجلس القطب الشمالي

تسلط الخريطة الضوء على الدول الأعضاء في المجلس النوردي باللون الأزرق المظلل بما في ذلك أيسلندا وغرينلاند والنرويج والسويد وفنلندا والدنمارك كما تُظهر الخريطة دول المنطقة غير الأعضاء ممثلة باللون الرمادي بالإضافة إلى ذلك تُشير النقاط البرتقالية إلى مواقع مكاتب مجلس وزراء دول الشمال الأوروبي في الدول غير الأعضاء في المجلس مثل فلنسبورغ في ألمانيا ،كالينينغراد في روسيا ،ريغا في لاتفيا ،فيلنيوس في ليتوانيا ،تارتو وتالين في إستونيا وسانت بطرسبرغ في روسيا.

هيكلة مجلس دول الشمال :

يتم تنفيذ التعاون السياسي في المجلس من خلال اللجان الخمس للمجلس الشمالي وفي هيئة الرئاسة التي تقود اللجان وتتمثل اللجان في : لجنة المنطقة الشمالية المستدامة، لجنة الكفاءة والثقافة في المنطقة الشمالية، لجنة الرفاهية في المنطقة الشمالية، لجنة الانتخابات وفي هيئة الرئاسة: تكون القيادة السياسية للمجلس مسؤولة[1] عن القضايا السياسية العامة، خطة العمل والميزانية، التعاون البرلماني بشأن السياسة الخارجية والأمنية يتم مراقبة الأنشطة الممولة بأموال مشتركة من بلدان الشمال الأوروبي من قبل لجنة تدقيق برلمانية.

تتمتع البرلمانات السامية الثلاثة (فنلندا والسويد والنرويج) بصفة مراقب في المجلس الشمالي ولها الحق في إرسال ممثل إلى دورة المجلس وفي عام 2016 حصل المجلس البرلماني السامي أيضًا على صفة مراقب موسع وبالتالي يجوز لممثلي السامي المشاركة في اجتماعات لجنة المجلس عندما تتم مناقشة الأمور المتعلقة بالسامي ولكن ليس لديهم الحق في التصويت.

الفرع الثاني : المبادرات الفنلندية في المجلس

من أجل فهم المبادرات الفنلندية داخل مجلس دول الشمال الأوروبي لا بد من العودة إلى جذور انضمام فنلندا التي تُعد جزءًا لا يتجزأ من منطقة شمال أوروبا رغم أن فنلندا تختلف لغويا عن الدول الإسكندنافية باستثناء أقلية صغيرة ناطقة بالسويدية إلا أن ارتباطها التاريخي بالسويد لمدة 700 عام منحها إرثًا ثقافيًا شماليًا مستمرًا حتى القرن العشرين أين أصبحت دوقية مستقلة ضمن الإمبراطورية الروسية وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين أبرمت فنلندا العديد من الاتفاقيات مع دول شمال أوروبا عادت العلاقات بعد الحرب العالمية الثانية بحذر شديد بسبب توترات الحرب الباردة في تلك المرحلة لم تستطع فنلندا اتخاذ أي خطوات

[1] Alyson Bailes et al. :**The Nordic Countries and the European Security And Defense policy** ,Oxford University press ,(Oxford,2005) p45

في السياسة الخارجية قد تُفسر على أنها انحياز للمعسكر الغربي حفاظًا على حيادها وتجنبًا لإثارة مخاوف الاتحاد السوفيتي ومع الانفراج التدريجي في العلاقات الدولية بين القوى الكبرى انضمت فنلندا إلى مجلس دول الشمال الأوروبي عام 1955[1] بعد ثلاث سنوات من تأسيسه وقد تأسس مجلس دول الشمال الأوروبي بهدف تعزيز التعاون بين النرويج ،السويد، الدنمارك وأيسلندا وكان يعقد اجتماعاته السنوية لمدة أسبوع في إحدى عواصم الدول الأعضاء وعلى الرغم من أن قرارات المجلس كانت استشارية وغير ملزمة فقد كانت ذات وزن سياسي معتبر إذ كان المندوبون عادة من كبار المسؤولين والسياسيين في بلدانهم وبإصرار من فنلندا تم استبعاد القضايا الأمنية من جدول أعمال المجلس وتركز الاهتمام على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تخدم مصالح الدول الأعضاء بشكل مشترك وعلى عكس الجماعة الأوروبية،لم يكن المجلس النوردي منظمة فوق وطنية ولم تؤثر عضوية فنلندا فيه على سياستها التقليدية في الحياد.

أدت معاهدة هلسنكي لعام 1962 إلى ولادة اتفاقية دول الشمال الأوروبي للتعاون التي حددت إنجازات وأهداف السياسة الإقليمية وأعقب هذه الاتفاقية تشكيل مجلس وزراء دول الشمال الأوروبي عام 1971 الذي أرسى هيكلًا رسميًا لعقد اجتماعات وزراء دول المنطقة وقد منح هذا "التكامل الشبكي" مواطني دول شمال أوروبا العديد من الحقوق المتبادلة في بلدان بعضهم البعض حيث كان الفنلنديون قادرين على السفر بحرية[2] دون جوازات سفر في جميع أنحاء دول شمال أوروبا والعيش والعمل فيها دون قيود والتمتع بالمزايا الاجتماعية والصحية الكاملة لكل دولة ومنذ عام 1976 أصبح بإمكانهم التصويت في الانتخابات المحلية بعد إقامة قانونية لمدة عامين كان الحصول على الجنسية في دولة أخرى من دول شمال أوروبا

[1]Solsten Eric,Op.cit,p65

[2]Jóhann Árnason ,Páll Björn Wittrock **: Nordic Paths to Modernity: A Historical Sociology of Scandinavian Development,** Berghahn Books, (New York ,2018). P27

أسهل للفنلنديين مقارنةً بمواطني دول خارج المنطقة لكن لم يكن التعاون الاقتصادي سلسًا فقد خاب أمل دول شمال أوروبا في منتصف خمسينيات القرن الماضي في إنشاء سوق مشتركة وقُبلت رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) كبديل وتعثرت محاولة عام 1969 لتشكيل اتحاد جمركي لدول شمال أوروبا وهو الاتحاد الاقتصادي لدول شمال أوروبا (NORDEK)[1]عندما انسحبت فنلندا من الخطة حيث يعتبر سبب الانسحاب هو مخاوف الاتحاد السوفيتي من إمكانية ربط فنلندا بعلاقة وثيقة جدًا مع السوق الأوروبية المشتركة من خلال عضوية الدنمارك في الجماعة ومع ذلك خُفِّفت هذه النكسة عندما بدأ بنك الاستثمار لدول شمال أوروبا عملياته عام 1976 في هلسنكي الذي هدف إلى إقامة مشاريع مالية في منطقة الشمال الأوروبي وفي النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، واصلت فنلندا العمل مع جيرانها الإسكندنافيين حيث اعتبرت جزءًا من كتلة الشمال الأوروبي في الأمم المتحدة وشاركت في مشاريع التنمية الخاصة بدول الشمال الأوروبي في العالم الثالث .

قدمت فنلندا مساهمات كبيرة لمجلس دول الشمال الأوروبي من خلال مشاركتها الفاعلة في التعاون الشمالي وتمويله متشاركةً رؤاها الثقافية والسياسية الفريدة كجزء من منطقة الشمال الأوروبي منذ انضمامها إلى المجلس عام 1955 اقتصاديًا تُساهم فنلندا بحوالي سدس ميزانية مجلس وزراء دول الشمال الأوروبي مما يعكس التزامها بالمبادرات المشتركة، تستضيف فنلندا العديد من المؤسسات الرئيسية في دول الشمال الأوروبي بما في ذلك بنك الاستثمار الشمالي،مؤسسة تمويل البيئة الشمالية(NEFCO) ،صندوق التنمية الشمالي والتي تلعب أدوارًا حيوية في تعزيز التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي بين دول الشمال الأوروبي،سياسيًا ساهمت فنلندا في تشكيل تركيز المجلس على التعاون الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي مع الحفاظ على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الأمنية بما يتماشى مع سياستها

[1] Alyson Bailes et al. ,Op.cit,p50

الحيادية كما تدعم فنلندا بنشاط رؤية دول الشمال الأوروبي لعام 2030 التي تهدف إلى جعل المنطقة الأكثر استدامة وتكاملًا في العالم من خلال تعزيز الابتكار والعمل المناخي والاستدامة الاجتماعية ومن خلال أمانتها للتعاون الشمالي وتُنسق فنلندا جهودها داخل المجلس ومجلس وزراء دول الشمال الأوروبي مما يضمن التعاون الفعال بين الدول الأعضاء علاوة على ذلك فإن مشاركة فنلندا في تمويل الأبحاث المشتركة وتطوير السياسات تعزز التعاون بين دول الشمال الأوروبي في مجالات مثل التعليم والصحة والرقمنة مما يعزز تماسك المنطقة وتأثيرها العالمي.

المطلب الثالث: فنلندا في المجلس القطبي الشمالي

الفرع الأول : العضوية في المنظمة وجذور الانضمام

مجلس القطب الشمالي هو منتدى حكومي دولي يعمل على تعزيز التعاون والتنسيق والتفاعل بين دول القطب الشمالي بالمشاركة مع مجتمعات السكان[1] الأصليين في القطب الشمالي تأسس رسميًا بموجب إعلان أوتاوا في عام 1996 وكان الغرض من المجلس تحسين التعاون والتنسيق بين دول منطقة القطب الشمالي يعتبر منتدى توافقي لا يملك القدرة على إنفاذ مبادئه التوجيهية أو نصائحه أو توصياته على دول الأعضاء التي تقع أراضيها ضمن منطقة القطب الشمالي[2] والتي تضم كل من كندا،الدنمارك (بما في ذلك جرينلاند وجزر فارو) فنلندا، أيسلندا، النرويج، روسيا، السويد والولايات المتحدة بالإضافة إلى وست منظمات أصلية تُعرف باسم المشاركين الدائمين رابطة أليوت الدولية، مجلس أثاباسكان القطب الشمالي ومجلس غويتشين الدولي[3] وتلتزم دول القطب الشمالي بالتشاور معها في

[1]Douglas Nord : **The Arctic Council: Governance within the Far North** ,Routledge (New York, 2016)p22

[2] Tom Barry, "Actions for Biodiversity 2013-2021: Implementing the recommendations of the ABA". **Progress Report 2021, Conservation of Arctic Flora and Fauna**, (Akureyri, 2021) p15

[3]Burke Danita Catherine: **Diplomacy and the arctic council** , McGill Queen University Press(Montreal,2020) p26

جميع مفاوضات المجلس وقراراته إلا أنها في النهاية صاحبة القرار النهائي بالإضافة إلى ذلك يضم المجلس أيضًا فئة المراقبين والتي تتألف حاليًا من 13 دولة غير قطبية و13 منظمة حكومية دولية وبرلمانية دولية و12 منظمة إقليمية وغير حكومية وهناك ست مجموعات عمل تُنفذ فيها معظم أعمال المجلس: برنامج عمل ملوثات القطب الشمالي (ACAP)، برنامج رصد وتقييم القطب الشمالي(AMAP)، برنامج الحفاظ على النباتات النباتات والحيوانات في القطب الشمالي[1] (CAFF)، برنامج الوقاية من الطوارئ والتأهب والاستجابة (EPPR)، برنامج حماية البيئة البحرية في القطب الشمالي (PAME) وفريق عمل التنمية المستدامة (SDWG) في حين أن المجلس ليس اتفاقية بيئية متعددة الأطراف إلا أنه يعكس العديد من اهتماماتها على سبيل المثال من خلال الجهود المبذولة لضمان التآزر، وخلق حوكمة أكثر فعالية وتحديد الأولويات التي تؤدي إلى تطوير اتفاقيات ملزمة قانونيًا[2] ويمكن ملاحظة أهمية الروابط بين المجلس والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف التي تتناول القطب الشمالي في كيفية تأثير أنشطته على عمل الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وفي بعض الحالات المساهمة في تشكيلها على سبيل المثال أدى عمل هيئاته الفرعية إلى اعتراف اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (CBD) بالتنوع البيولوجي في القطب الشمالي كقضية ناشئة وتقديم تقارير لاحقة إلى اتفاقية التنوع البيولوجي حول حالة التنوع البيولوجي في القطب الشمالي كل 4 سنوات يُجري المجلس تحليلًا للبيانات المتعلقة بانخفاض انبعاث الملوثات العضوية الثابتة في القطب الشمالي دعمًا للمادة 4 من اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة وقد ساهم عمل المجلس في مجال الشحن البحري في تطوير المدونة الدولية للسفن العاملة في المياه القطبية.

[1] Joachim Weber: **Handbook on Geopolitics and Security in the Arctic: The High North Between Cooperation and Confrontation**: Springer (Cham,2020)p36

[2] Ingrid Medby: Arctic State Identity: **Geography, History, and Geopolitical Relations** ,Manchester University Press,(Machester,2025) p25

في حين أن المجلس ككل لا يمتلك خطة إستراتيجية حتى الآن ولكن، يحدد استراتيجيين اثنين فقط بالتفصيل الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف المجلس وهما إجراءات التنوع البيولوجي في القطب الشمالي 2013-2021 والخطة الإستراتيجية البحرية للقطب الشمالي 2015 وإن غياب الإلزامية [1]في قرارات المجلس أمر معيق له ففي حين أن آثار المجلس على نطاق عالمي واضحة، إلا أن رصد آثار عمل المجلس على المستويين الوطني ودون الوطني أكثر تعقيدا وبينما يُعدّ تقديم التقارير من قِبل دول القطب [2]الشمالي طوعيًا، يُطلب من الدول والمنظمات المراقبة تقديم تقارير كل أربع سنوات حول مساهماتها في عمل المجلس.

[1]Wiseman Matthew :**The Future of the Arctic Council:The Palgrave Handbook of Arctic Policy and Politics**, Osprey Publishing.(Oxford 2020) p439

[2]Coates Kenneth :**The Palgrave Handbook of Arctic Policy and Politics**, Palgrave Macmillan,(Cham 2020) p28

المصدر: https://www.nordregio.org/maps/

العنوان: خريطة دول مجلس القطب الشمالي

تبرز الخريطة منطقة القطب الشمالي و الدول المطلة عليه بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية (ألاسكا)، كندا، غرينلاند (الدنمارك)، أيسلندا، النرويج، السويد، فنلندا، روسيا وكذا أجزاء من الصين واليابان مُؤكّدةً على قربها من المحيط المتجمد الشمالي وتشير أيضا إلى البحار المحيطة به مثل بحر بارنتس وخليج بافن وتبرز الخريطة العلاقات الموجودة بين الأعضاء الدائمة والمراقبين .

مصدر :https://www.nordregio.org/maps/

العنوان: خريطة دول وحدود مجلس القطب الشمالي

تسلط الخريطة الضوء على الدول المنتمية لمجلس القطب الشمالي التي تتمثل في :كندا روسيا الولايات المتحدة (ألاسكا) وغرينلاند (الدنمارك) النرويج وأيسلندا وفنلندا والسويد وكل منها مُعلمة بأعلامها وتُظهر الخريطة الممر الشمالي الغربي وهو طريق بحري عبر القطب الشمالي له أهمية البحرية والجيوسياسية كبيرة كما تشير إلى الحدود التقريبية للغطاء الجليدي في القطب الشمالي والتي تظهر بالخط الأزرق .

1)التعليق المؤقت لعمليات مجلس القطب الشمالي:

نجحت الدول منذ إنشاء مجلس القطب الشمالي في فصل التوترات العالمية عن شؤون القطب الشمالي للحفاظ على السلام والتعاون في الشمال وحتى بعد أزمة القرم عام 2014 لم يستمر التعاون في القطب الشمالي دون أن يتأثر فحسب بل تمكنت دول القطب الشمالي من التكاتف لإبرام اتفاقية احترازية مع اتفاقية مصايد أسماك المحيط المتجمد الشمالي المركزي لعام 2018 ومع ذلك حذّر مسؤولون في مجلس القطب الشمالي من أن العلاقات المتوترة بين روسيا[1] والولايات المتحدة بالإضافة إلى انعدام الثقة بين دول القطب الشمالي والدول غير القطبية قد تُقوّض فعالية مجلس القطب الشمالي ففي عام 2019 وللمرة الأولى، فشلت دول القطب الشمالي في إصدار إعلان وزاري بسبب رفض الولايات المتحدة في الفترة الرئاسية الأولى **لدونالد ترامب** السماح باستخدام مصطلح "تغير المناخ" في الوثيقة الختامية حيث أن في اليوم السابق للاجتماع الوزاري، انتقد وزير الخارجية الأمريكي السابق **مايك بومبيو** الصين (عضو مراقب) على "أقوالها وأفعالها" وانتقد روسيا على "سلوكها العدواني" في القطب الشمالي ونظرًا لتوقيت ومكان خطاب بومبيو بدا من المحتم ألا تتمكن دول القطب الشمالي والدول غير القطبية من تجزئة عمل المجلس في سعيها لتأكيد هيمنتها في المجالات السياسية والاقتصادية الأوسع على الرغم من تصاعد التوتر رشّح أعضاء البرلمان النرويجي في بداية فبراير 2022 مجلس القطب الشمالي لجائزة نوبل للسلام وصرح عضو البرلمان، **بارد لودفيج ثورهايم** قائلاً: "نعتقد أن تعاون مجلس القطب الشمالي استثنائي في السياسة الدولية ويُظهر الحاجة إلى التعاون والثقة بين الدول في وقتٍ يُهدد فيه السلام في أوكرانيا ومناطق أخرى".

[1]Heininen Lassi, "Geopolitical Features, Common Interests and the Climate Crisis": The Case of the Arctic, Geneva Paper 35/24 ,**Geneva Centre for Security Policy**, (Geneva, May 2024)p10

وبعد غزو روسيا لأوكرانيا، وهو عملٌ انتهك المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر على الدول الأعضاء "التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي" ردت دول الأعضاء على هذا الانتهاك للقانون الدولي وأصدرت إعلانًا مشتركًا تعلن فيه أنها ستعلق مؤقتًا "المشاركة في جميع اجتماعات[1] المجلس وهيئاته الفرعية" 23 و25، مما يؤثر على 128 مشروعًا جاريًا يتعلق بالتعاون العلمي والتوعية.

وأضاف"لا نزال مقتنعين بالقيمة الدائمة لمجلس القطب الشمالي للتعاون بين دول المنطقة القطبية الشمالية ونؤكد مجددًا دعمنا لهذه المؤسسة وعملها ونتحمل مسؤولية تجاه سكان القطب الشمالي، بمن فيهم السكان الأصليون في القطب الشمالي الذين يساهمون في العمل المهم الذي يصطلح به المجلس ويستفيدون منه" .

فأصبح مستقبل مجلس القطب الشمالي الآن على المحك فقد أدت حرب أوكرانيا المستمرة إلى تجدد التمركز العسكري في المحيط المتجمد الشمالي مما زاد من توتر العلاقات بين الدول الأعضاء وواصل كبار مسؤولي القطب الشمالي البحث عن حلول لتوقف العمل لمدة شهرين، وهو وضعٌ معقدٌ بسبب تولي روسيا رئاسة المجلس وبحلول جوان 2022 أعلنت الدول السبع في القطب الشمالي أنها "ستستأنف عملها في مجلس القطب الشمالي بشكل محدود في مشاريع لا تتضمن مشاركة روسيا[2] وأنها "ستواصل دراسة سبل إضافية لتمكينها من مواصلة العمل المهم للمجلس".

في غضون ذلك استكشف الأكاديميون فكرة ما إذا كان بإمكان الدول الأعضاء السبع المتبقية إنشاء منظمة جديدة للقطب الشمالي لمعالجة التعاون في المنطقة بدون روسيا، رفض المنسق الأمريكي لمنطقة القطب الشمالي **جيمس دلتارت** من وزارة الخارجية الأمريكية

[1] Ibid,15

[2] Coates Kenneth,Op.cit,p15

هذا الخيار قائلاً: "إن إنشاء هيكل بديل لمجلس القطب الشمالي ليس على جدول أعمالنا و نعتقد أن المجلس يتمتع بأكبر قيمة كمنتدى قطبي يضم جميع دول القطب الشمالي الثمانية ويربط بين سكان المنطقة بأكملها"لا يزال كبار مسؤولي[1] القطب الشمالي حذرين من اتخاذ قرارات متسرعة قد تمنع عودة الوضع إلى طبيعته في مجلس القطب الشمالي في المستقبل وإن التخلي عن مجلس القطب الشمالي تمامًا من شأنه أن يعزل روسيا بشكل دائم وهي خطوة غير حكيمة نظرًا لأن روسيا تمتلك "مجموعة متنوعة من المنظورات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية هي الدولة القطبية الشمالية الأكثر بروزا" استأنف المجلس نشاطه مجددا بدأ من عام 2024 برئاسة النرويج وفي 12 ماي 2025 تولّت مملكة الدنمارك رسميًا الرئاسة الدورية للمجلس لمدة عامين من النرويج مما يُشير إلى استمرار التزام دول القطب الشمالي تجاه المجلس على الرغم من التوترات الجيوسياسية لا تزال مشاركة روسيا محدودة ومعقدة[2] مع استئناف جزئي للمشاركة في مجموعات العمل التي تُركز على قضايا البيئة والتنمية المستدامة ومع ذلك، لا تزال المشاركة الدبلوماسية الرسمية الكاملة وخاصة على المستوى الوزاري مُقيّدة بسبب الصراعات الجيوسياسية المستمرة تُركّز رئاسة الدنمارك على حقوق الشعوب الأصلية ،التنمية المستدامة تغير المناخ والتنوع البيولوجي مع تجنّبها عمدًا القضايا الأمنية للحفاظ على دور المجلس المحايد والتعاوني.

الفرع الثاني : الشراكة والتنمية الفنلندية في مجلس القطب الشمالي

تعتبر فنلندا عضو مؤسس في مجلس القطب الشمالي منذ إنشائه في 19 سبتمبر 1996 وبصفتها إحدى دول القطب الشمالي الثماني الواقعة ضمن الدائرة القطبية الشمالية شاركت فنلندا باستمرار في أعمال المجلس المتعلقة بالتنمية المستدامة،حماية البيئة والتعاون بين دول

[1] Ibid, p20

[2]Sukhankin Sergey, Whitney Lackenbauer ,"The Future of the Arctic Council: Russian Perspectives since February 2022." **NAADSN Strategic Perspectives**, North American and Arctic Defence and Security Network (August 10, 2023) p5

القطب الشمالي والشعوب الأصلية كما تولت فنلندا الرئاسة الدورية لمجلس القطب الشمالي مرتين، الأولى من عام 2000 إلى عام 2002 والثانية من عام 2017 إلى عام 2019 وخلال فترة رئاستها، ركزت فنلندا على قضايا مثل تغير المناخ، التنمية المستدامة وحقوق ورفاهية الشعوب الأصلية في منطقة القطب الشمالي.

2)رئاسة فنلندا المجلس من 2000-2002:

خلال فترة الرئاسة الفنلندية حققت فنلندا أهم أهدافها والتي تتمثل في:

1-علاقات تعاون مع الاتحاد الأوروبي :

اعتبرت المفوضية الأوروبية شريكًا قيّمًا بشكل خاص لمجلس القطب الشمالي وفقًا لخطة عمل الاتحاد الأوروبي للبعد الشمالي لكن لم تُمنح المفوضية الأوروبية صفة مراقب كامل في مجلس القطب الشمالي رغم أن الاتحاد الأوروبي[1] تقدم بطلب للحصول على صفة مراقب دائم عام2013 إلا أن طلبه رفض ويرجع ذلك أساسًا إلى اعتراضات من بعض الدول الأعضاء في مجلس القطب الشمالي كندا وروسيا لكن ومنذ ذلك الحين سُمح للاتحاد الأوروبي بحضور الاجتماعات بصفة مراقب على أساس غير رسمي ولكنه لا يتمتع رسميًا بصفة مراقب دائم مع حق التصويت أو المشاركة الكاملة إذ تتطلب معايير مجلس القطب الشمالي لقبول المراقبين الدائمين الاعتراف بسيادة دول القطب الشمالي وحقوقها السيادية وولايتها القضائية بالإضافة إلى احترام حقوق الشعوب الأصلية وقد شكّلت سياسات الاتحاد الأوروبي ومواقفه التنظيمية وخاصةً فيما يتعلق بمنتجات الفقمة عقبة أمام القبول الكامل

[1] Finnish Government,Finland' Strategy for Arctic Policy,Edited by Nina Brander and Emma Borg**, Publications of the Finnish Government** (Helsinki, 2021)p18

2-أبحاث القطب الشمالي وجامعة القطب الشمالي :

شارك المجتمع العلمي الفنلندي المعني بالقطب الشمالي بنشاط في الشبكات العلمية للقطب الشمالي وخلال رئاستها عززت فنلندا الأبحاث المتعلقة بالقطب الشمالي بالإضافة إلى أنشطة المنظمات البحثية الدولية المعنية بالقطب الشمالي ولاسيما تلك التابعة للجنة الدولية لعلوم القطب الشمالي (IASC) أما بخصوص الجامعة فعُقد الاجتماع الوزاري الأول لمجلس القطب الشمالي في إيكالويت كندا عام 1997 وأعرب هذا الاجتماع عن دعمه لمشروع إنشاء جامعة القطب الشمالي وترتكز جامعة القطب الشمالي "جامعة بلا حدود"على تعزيز التعليم العالي في القطب الشمالي من خلال الاستفادة من تقنيات المعلومات الحديثة وقد ساهمت فنلندا بشكل فاعل في تطوير مشروع الجامعة ودفعت في المرحلة التحضيرية، تكاليف خدمات[1] أمانتها في روفانيمي وفي إطار مشروع الجامعة تشكل معاهد أبحاث القطب الشمالي منتدى أبحاث الشمال الذي عقد مؤتمره الأول في أكوريري أيسلندا عام2000 وخلال فترة رئاستها عززت فنلندا أبحاث القطب الشمالي وتُطوّر جامعة القطب الشمالي تم الإعلان عن الافتتاح الرسمي للجامعة بالتزامن مع أول اجتماع لكبار مسؤولي القطب الشمالي خلال فترة الرئاسة الفنلندية.

3-مشاريع لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

هدفت فنلندا إلى تعزيز الاستخدام المتنوع لتقنيات المعلومات وفي إطار التعاون في القطب الشمالي تُطبق بالفعل تقنيات معلومات جديدة، على سبيل المثال في التعليم العالي وفي قطاع الصحة اهتمت بالوقاية من الأمراض المُعدية والعلاقة بين البيئة والصحة في سياقات مثل برنامج AMAP وكذا تناولت فنلندا قضايا تتعلق بوضع المرأة والمساواة بين الجنسين في عمل مجلس القطب الشمالي.

[1] **Ministry for Foreign Affairs of Finland** :Program for the Finnish Chair of the Arctic Council 2000-2002 (Helsinki,2002) p3

أما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة فينبغي مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية فمن الناحية الاقتصادية تناولت فنلندا قضايا النقل إلى جانب الظروف الطبيعية للقطب الشمالي اهتمت كذلك بهوية سكانه وثقافتهم حيث عززت فنلندا المعرفة بثقافات القطب الشمالي والتفاعل بينها وبين المناطق والمجموعات السكانية الأخرى بمبادرة من ألاسكا، أطلق مجلس القطب الشمالي مشروعًا سياحيًا حول الثقافة البيئية وهدفت فنلندا إلى تعزيز التعاون في مجال السياحة الذي يدعم التنمية[1] المستدامة من خلال الاستفادة من العمل المنجز في هذا المجال من قبل هيئات أخرى مثل الصندوق العالمي للطبيعة والمنتدى الشمالي.

3)رئاسة فنلندا للمجلس من 2017-2019:

سعت فنلندا من خلال رئاستها إلى تعزيز التعاون بين مجلس القطب الشمالي والمجلس الاقتصادي للقطب الشمالي لدعم هدف تسهيل الأنشطة التجارية بين الشركات والتنمية الاقتصادية المسؤولة تشمل مجالات الاهتمام المشتركة[2] بناء القدرات، إدارة المخاطر، التواصل، تقنيات وخدمات المناخ البارد، النقل البحري ،الطاقة، الاقتصاد الحيوي، السياحة وفي عام 2017 احتفلت فنلندا بالذكرى المئوية لاستقلالها ومن بين الفعاليات التي قامت بها في القطب الشمالي مؤتمر روفانيمي الدولي "روح القطب الشمالي" ورحلة استكشافية علمية في مياه القطب الشمالي على متن كاسحة جليد فنلندية.

أولويات فنلندا في رئاستها :

1-حماية البيئة : تُعد حماية البيئة جوهر التعاون في القطب الشمالي غالبًا ما تُوصف منطقة

[1] Ibid,p7

[2] Carina Keskitalo, Mika Aalto: Lessons from Finland's Chairmanship of the Arctic Council. Yearbook of Polar Law, 2019): 123–145 p133 , visited 2nd of March 2025 Online https://brill.com/view/journals/yplo/11/1/article

القطب الشمالي ببيئة نظيفة وموارد طبيعية وفيرة تتطلب النظم البيئية السليمة ورفاهية الإنسان في القطب الشمالي تدابير فعالة لحماية البيئة لذلك دعت فنلندا مجلس القطب الشمالي إلى زيادة التركيز على الحفاظ على التنوع البيولوجي ومنع التلوث بالإضافة إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وقد أنتج مجلس القطب الشمالي ومجموعات العمل التابعة له مجموعة غنية من التقييمات عالية الجودة حول حالة بيئة القطب الشمالي إلى جانب توصيات للعمل وشجعت فنلندا الدول الأعضاء على وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ ونشر النتائج في المنتديات العالمية أيضًا[1].

2-الاهتمام بالاتصال:

تُعدّ الشبكات وخدمات الاتصالات العاملة بكفاءة شريان حياة للأنشطة البشرية وشرطًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية في القطب الشمالي حيث تُحسّن خدمات الاتصالات الإلكترونية السلامة وجودة الحياة لمن يعيشون في القطب الشمالي أو يزورونه ويُسهّل الوصول إلى النطاق العريضة للتعليم الإلكتروني ويُمكّن من تطوير الخدمات الصحية والاجتماعية الرقمية، ويتيح الاتصال بوسائل الإعلام اقترحت فنلندا مواصلة عمل مجلس القطب الشمالي في مجال الاتصالات واستكشاف سبل تعزيز الاتصال وتوافر خدمات النطاق العريض في القطب الشمالي حيث اخذ هذا المشروع في الاعتبار احتياجات الشعوب الأصلية،المجتمعات المحلية، الشركات، السياحة والباحثين استند على توصيات فرقة العمل المعنية بالبنية التحتية للاتصالات في القطب الشمالي (TFTIA) والمجلس الاقتصادي للقطب الشمالي شملت تقنيات الاتصالات المُحتملة الاتصالات عبر الأقمار الصناعية وأنظمة الاتصالات المتنقلة والإرسال منخفض النطاق والكابلات البحرية ،التعاون في مجال الأرصاد الجوية وسيُحسّن

[1] Aleksi Härkönen,"**Finnish Chairmanship of the Arctic Counci**", Arctic Yearbook 2017 ,Accessed March 4th, 2025,https://arcticyearbook.com/arctic-yearbook/2017/2017-commentaries/239-finnish-chairmanship-of-the-arctic-council

هذا الأخير السلامة العامة ويُفيد الشحن الدولي وحركة الملاحة الجوية[1] ويُعزز علوم مناخ القطب الشمالي. ومن خلال مواصلة تطوير التعاون في مجال الأرصاد الجوية يُمكن تحسين شبكات الرصد والمراقبة وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ والمياه ووفر الرصد المُكثّف على البر والبحر والغلاف الجوي والفضاء تغطيةً أفضل للبيانات وسد الثغرات الجغرافية في جمعها مما أدى إلى تحسين الخدمات والتنبؤ بالظواهر الجوية في القطب الشمالي وساهم في جعل سيناريوهات تغير المناخ[2] التي تشتد الحاجة إليها دقيقةً قدر الإمكان حيث اقترحت فنلندا تعميق التعاون في مجال الأرصاد الجوية والمحيطات بين دول القطب الشمالي بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

3-المجال التعليمي: تتميز منطقة القطب الشمالي بمجتمعات ذات كثافة سكانية منخفضة، وتنوع ثقافي، غنى لغات الأقليات وتفاوت الظروف الاجتماعية والاقتصادية فتُعد فرص التعليم العادلة في المناطق النائية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود في مجتمعات القطب الشمالي ،إن تكافؤ فرص الحصول على تعليم[3] أساسي جيد يفتح آفاقًا لتعلم المهن، التعليم العالي وإيجاد مكان في الحياة العملية كما أنه يقلل من خطر التهميش وما يرتبط به من عواقب وخيمة.

4- المحيط المتجمد الشمالي:

يُعدّ المحيط المتجمد الشمالي مصدرًا مهمًا لكسب الرزق للمجتمعات على طول سواحله حيث يساهم الطلب على الموارد الطبيعية وفتح طرق بحرية جديدة في ازدهار المنطقة إلا أنهما

[1] Ministry for Foreign Affairs of Finland , **Finland: Chairmanship Program for the Arctic Council 2017–2019** 2017. Accessed February 22, 2025. https://www.arctic-council.org/chairmanship/.p5

[2] Juha Butt,"Did Finland Fail as Arctic Council Chair?" ,**Arctic Today**, May 2019, Accessed February 22,2025 https://www.arctictoday.com/did-finland-fail-as-arctic-council-chair/.

[3] Finland:Chairmanship,Op.cit,p7

يزيدان من المخاطر التي تُهدد سكان[1]القطب الشمالي وطبيعته ويضغط الاهتمام العالمي بالقطب الشمالي على تطوير نماذج لإدارة المناطق البحرية في القطب الشمالي لضمان التنمية المستدامة للمنطقة.

وفرت "الخطة الإستراتيجية البحرية للقطب الشمالي 2015-2025" إطارًا لحماية النظم البيئية البحرية والساحلية في القطب الشمالي وتعزيز التنمية المستدامة وسعت فنلندا جاهدةً لتنفيذها بفعالية وتدعو خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 إلى الحفاظ على ما لا يقل عن 10% من المناطق الساحلية والبحرية بحلول عام 2020 وتناول "إطار عمل شبكة القطب الشمالي للمناطق البحرية المحمية" (2015) هذا الأمر حيث رحبت فنلندا بورشة عمل حماية البيئة البحرية في القطب الشمالي (PAME) حول المناطق البحرية.

4)مؤشرات التقارب الفنلندي الأمريكي في فترة حكم الرئيس دونالد ترامب الثانية :

كانت هناك مؤشرات واضحة على تقارب الولايات المتحدة مع فنلندا فيما يتعلق بالتعاون في القطب الشمالي، مدفوعةً إلى حد كبير بالمخاوف الأمنية والمصالح الإستراتيجية في المنطقة ففي عام 2019، اتفق الرئيسان **دونالد ترامب** و**ساولي نينيستو** على سياسات أمنية في القطب الشمالي مؤكدين على التعاون لمواجهة التهديدات الجديدة تعزيز الابتكار وضمان حرية الملاحة واحترام السيادة في القطب الشمالي كما سلط **ترامب** الضوء على الدور المهم لفنلندا كشريك في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وأعرب عن دعمه لمجلس القطب الشمالي مؤكدًا على الرغبة المشتركة في الحفاظ على القطب الشمالي خاليًا من التدخل الأجنبي علاوة على ذلك في عام 2025 أعلن **ترامب** عن خطط للولايات المتحدة لشراء كاسحات جليد من فنلندا لتعزيز أمن القطب الشمالي في ظل المنافسة المتزايدة مع روسيا والصين تعكس هذه الصفقة تعميق التعاون الثنائي حيث تلعب خبرة فنلندا في بناء كاسحات الجليد دورًا رئيسيًا في تعزيز

[1]Keskitalo Carina,Mika Aalto,Op.cit,p140

القدرات العملياتية الأمريكية في القطب الشمالي تهيمن روسيا حاليًا بأكبر أسطول من كاسحات الجليد ويتماشى شراء كاسحات الجليد الفنلندية مع إستراتيجية **ترامب** في القطب الشمالي والتي شملت أيضًا مصالح إستراتيجية حول غرينلاند ،في حين أظهرت سياسة **ترامب** العامة تجاه القطب الشمالي بعض التناقض إذ قللت أحيانًا من أولوية الجوانب البيئية والتعاون متعدد الأطراف مقارنةً بالإدارات السابقة إلا أن الشراكة الأمنية والإستراتيجية مع فنلندا تكثفت بشكل واضح مدفوعةً بالمخاوف بشأن الأنشطة الروسية والصينية في المنطقة القطبية يشير هذا إلى أن العلاقات الأمريكية الفنلندية في القطب الشمالي ازدادت وثوقًا خلال عهد **ترامب** لاسيما في مجال التعاون الدفاعي والبنية التحتية مما يعكس استجابة عملية للديناميكيات الجيوسياسية المتطورة في القطب الشمالي.

خلاصة الفصل الأول :

وفي ختام هذا الفصل يتضح لنا أن السياسة الخارجية الفنلندية لا يمكن فهمها بمعزل عن العوامل الجغرافية والتاريخية والثقافية التي شكّلت هوية الدولة وموقعها في النظام الدولي فقد لعبت الجغرافيا الفريدة لفنلندا بحدودها الطويلة مع روسيا وامتدادها في شمال أوروبا دوراً محورياً في تحديد خياراتها الإستراتيجية سواء في فترات التوتر أو الاستقرار كما أن الإرث التاريخي لفنلندا من حقبة السيطرة السويدية إلى مرحلة الدوقية الكبرى تحت الحكم الروسي، ثم الاستقلال وبناء الدولة القومية أرسى أسساً متينة لتوجهاتها الخارجية وعمّق من وعيها بأهمية الحياد من جهة والانفتاح على التعاون الإقليمي والدولي من جهة أخرى وأظهرت التجربة الفنلندية أن تطور النظام السياسي والاجتماعي في الدولة ونجاحها في تحقيق التوازن بين مصالح المجموعات اللغوية والثقافية المختلفة، انعكس إيجاباً على قدرتها في بناء علاقات خارجية قائمة على الحوار والتفاهم المشترك ومن خلال هذا الاستعراض يتبيّن أن فهم السياسة الخارجية الفنلندية يستلزم العودة إلى الجذور الجغرافية والتاريخية والثقافية فهي دولة صغيرة من حيث الحجم السكاني والجغرافي لكنها استطاعت أن تحوّل موقعها الجغرافي وتعددها الثقافي إلى مصادر قوة ومرونة في علاقاتها الدولية وستبقى هذه المحددات حاضرة في رسم ملامح السياسة الخارجية الفنلندية في مواجهة التحديات والمتغيرات الإقليمية والدولية مستقبلاً.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الفنلندية: من الحياد العسكري إلى حلف الشمال الأطلسي

لم يُغير الصراع الروسي الأوكراني المشهد الأمني في أوروبا الشرقية فحسب بل أحدث أيضًا تحولات جوهرية في السياسات الدفاعية للدول المجاورة من أبرز ردود الفعل قرار فنلندا التاريخي بالتخلي عن سياستها الراسخة في الحياد العسكري والسعي للانضمام إلى حلف الناتو،حافظت فنلندا على توازن دقيق في سياستها الخارجية لعقود ساعيةً إلى ضمان أمنها القومي مع تجنب المواجهة المباشرة مع روسيا جارتها الشرقية إلا أن تصاعد الأعمال العدائية في أوكرانيا والإدراك المتزايد للتهديد الروسي المباشر دفع القادة الفنلنديين والجمهور إلى إعادة النظر في هذا الموقف ويُمثل انضمام فنلندا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) لحظةً تحوليةً في الأمن الأوروبي تعكس الواقع المتغير لسياسات الإقليمية والحاجة المُلحة للدفاع الجماعي في مواجهة العدوان الروسي المُتجدد، يستكشف هذا الفصل دوافع قرار فنلندا والنظريات المفسرة لرد فعل فنلندا وكذالك الشراكة الفنلندية مع الناتو قبل الانضمام وردود الفعل التي أثارتها هذه الخطوة من روسيا وكذا علاقتها السياسية مع هذه الأخيرة بالإضافة إلى مختلف التهديدات الأمنية التي تعاني منها فنلندا بعد انضمامها للحلف ولهذا الغرض قسمنا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : النزاع الأوكراني الروسي و تأثيره على السياسة الخارجية الفنلندية

المبحث الثاني : عضوية فنلندا في حلف الشمال الأطلسي

المبحث الأول: النزاع الأوكراني الروسي و تأثيره على السياسة الخارجية الفنلندية

المطلب الأول:النزاع الأوكراني الروسي

الفرع الأول :جذور النزاع الأوكراني الروسي

لقد شكلت قرون من التاريخ المشترك، الروابط الثقافية والتداخلات الإقليمية العلاقة المعقدة بين روسيا وأوكرانيا إذ تعتبر كييفان روس(Kievan Rus)[1] وهي دولة سلافية شرقية من العصور الوسطى مهدًا للحضارتين الروسية والأوكرانية،معززةً تراثًا مشتركًا ومع ذلك، ظهرت مسارات متباينة بمرور الوقت مما عزز الهويات الوطنية وعلى مر التاريخ شهدت أوكرانيا موجات من التأثيرات الخارجية الروسية بما في ذلك فترات هيمنة الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتي تركت هذه العصور بصماتٍ دائمة على المشهد الاجتماعي والسياسي مؤثرةً على الهويات اللغوية والدينية والثقافية وأصبح النضال من أجل الاستقلال والحفاظ على اللغة والهويات الوطنية المتميزة، سرديات مُحددة في رحلة أوكرانيا نحو الاستقلال، شهدت حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي سعي أوكرانيا لتقرير المصير وسط إعادة ترتيبات جيوسياسية مع تفكك الاتحاد السوفيتي أعلنت أوكرانيا سيادتها مما أثار تطلعاتها نحو دولة مستقلة في الوقت الذي كانت فيه تخوض علاقاتٍ معقدة مع جارتها القوية[2] روسيا مهدت هذه الفترة الطريق لاتخاذ قراراتٍ حاسمة بما في ذلك موقف أوكرانيا من نزع السلاح النووي، والسلامة الإقليمية والتحالف مع القوى العالمية.

1)قمة بودابست عام 1994 :

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 إلى نشأة عدة دول مستقلة مُبشرًا بعهد جديد

[1] Elizabeth Wood ,William Pomeranz, Wayne Merry, Maxim Trudolyubov: **Roots of Russia's War in Ukraine**, Columbia University Press (New York, 2015)p75

[2]Habib,Badawi, "Understanding the Roots of the Russian-Ukrainian Conflict: Causes, Course, and Future Trajectories", **Wschód Europy** , vol. 9, no 2pp11-27,University Maria Curie-Skłodowska,(Lublin,2023)p12

محفوف بالشكوك الجيوسياسية أبرزها مسألة التسلح النووي[1] ومن بين الدول الناشئة تمتعت أوكرانيا بمكانة فريدة حيث دخلت إلى مرحلة الدولة بثالث أكبر ترسانة نووية في العالم وضمت ترسانتها مجموعة هائلة من 186 صاروخًا باليستيًا عابرًا للقارات 44 قاذفة ثقيلة وأكثر من ألف صاروخ نووي مجنح بعيد المدى ومخزونًا هائلًا من 1240 رأسًا حربيًا ورغم امتلاكها نظريًا السيطرة على هذه الأسلحة على أراضيها إلا أن السلطة النهائية للتصريح بإطلاقها كانت في موسكو مما ألقى بظلاله على الاستقلال النووي الكامل لأوكرانيا في خضم هذا المشهد النووي المُعقّد، مثّلت قمة بودابست عام 1994 لحظةً محوريةً في خطاب الأمن العالمي فقد اجتمع مندوبوا أكثر من 50 دولةً لمناقشة قضية نزع السلاح النووي الحاسمة في أوكرانيا وخلال هذه القمة، طُرحت "مذكرة بودابست للضمانات الأمنية" بهدف تنظيم نزع السلاح النووي[2] لأوكرانيا مع ضمانات والتزامات أمنية تجاه أوكراني ومع ذلك، في ظل أجواء ما بعد الحرب الباردة المتوترة بدت الأهمية الدقيقة لهذه الالتزامات مُخفّفة حيث أظهر النهج الدبلوماسي الأوكراني تجاه هذه الاتفاقيات مع روسيا موقفًا عمليًا وواقعيًا في آنٍ واحد سعت أوكرانيا التي تدرك مجال النفوذ التاريخي لروسيا إلى إبرام اتفاقيات من شأنها أن تسمح بالتدخل الدولي في أراضيها.

حددت مذكرة بودابست التزام أوكرانيا بإزالة جميع الأسلحة النووية من أراضيها ضمن مهلة زمنية محددة في المقابل تعهدت القوى العالمية الرئيسية (روسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة) بالعديد من الضمانات الموضحة في مذكرة الضمانات الأمنية كتأكيد سيادة أوكرانيا وحدودها القائمة واستقلالها بموجب الوثيقة الختامية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكذلك الالتزام بالامتناع عن استخدام الأسلحة التي تُقوِّض استقلال أوكرانيا السياسي أو سلامة أراضيها إلا في حالة الدفاع عن النفس أو بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

[1] Ibid ,13

[2] Plokhy Sehii: **Nuclear** folly: **A new history of the Cuban missile crisis**, Penguin(London,2021)p63

2)الأسس الدينية للصراع :

تظل المسيحية الأرثوذكسية العقيدة الدينية السائدة في كل من روسيا وأوكرانيا حيث يعتبر حوالي 71% من الروس و78% من الأوكرانيين أنفسهم كمسيح الأرثوذكس على الرغم من عقود من القمع السوفيتي تاريخياً عملت الكنائس[1] الأرثوذكسية على أسس وطنية حيث كان البطاركة يتمتعون بالاستقلالية داخل كنائسهم على عكس الكنيسة الكاثوليكية أين يعمل البابا كزعيم روحي أعلى فالكنيسة الأرثوذكسية تتكون من 14 كنيسة مستقلة مع كون الكنيسة الروسية أكبرهم تليها كنائس أخرى مثل الكنيسة الرومانية، اليونانية، الصربية،البلغارية وغيرها وشهد المشهد الديني الأوكراني الروسي تغييرات كبيرة بينما تاريخياً، كان الشعب السلافي في أوكرانيا يتماشى مع الكنيسة الأرثوذكسية الروسية (تحديداً بطريركية موسكو)، فإن جهود القوميين الأوكرانيين بالتعاون مع الغرب في تشكيل الكنيسة الأرثوذكسية المستقلة في أوكرانيا،التي حصلت على اعتراف من عدة كنائس أرثوذكسية بما في ذلك القسطنطينية، الإسكندرية ،اليونان، قبرص ولكن ليس من موسكو أو الكنائس الأرثوذكسية في الولايات المتحدة وكان الهدف من إنشاء كنيسة وطنية منفصلة بمثابة تحدي للسلطة كنسية موسكو والتعبير عن الاستقلال الروحي، وجه انفصال الكنيسة الأوكرانية ضربة للكرملين والكنيسة الروسية البطريركية وهو الذي يؤثر على 30% من المسيحيين المرتبطين بالكنيسة الروسية.

3)ضم جزيرة القرم :

تعود التوترات بين أوكرانيا وروسيا بشأن شبه جزيرة القرم وخاصةً مدينة سيفاستوبول الساحلية إلى تفكك الاتحاد السوفيتي نفسه فإن "استقلال" شبه جزيرة القرم ومسألة تبعيتها لأوكرانيا أو روسيا كان محور الصراع بين الدولتين حديثتي النشأة في 1991 وعندما علم الرئيس الروسي **بوريس يلتسين** بإعلان البرلمان الأوكراني استقلال أوكرانيا في 24 أوت

[1] Habib Badawi,op.cit,p14

1991 غيّر موقفه جذريًا تجاه الجمهوريات "ذات السيادة" وهدّد الأوكرانيين مباشرةً بأنه إذا سعوا إلى الاستقلال فسوف يطرح مسألة الإقليمية والأقليات كان الادعاء الخاص الذي أُرسل نائبه **ألكسندر روتسكوي** لتكراره على الأوكرانيين هو أن المجلس الأعلى للقرم سيعلن استقلاله عن أوكرانيا وبعد شهرين فقط من توليه السلطة كرئيس لوزراء روسيا قام **فلاديمير بوتين** بأول رحلة رسمية له إلى الخارج إلى يالطا[1] لحضور اجتماع لرابطة الدول المستقلة وفي الوقت نفسه افتتح رسميًا قنصلية روسية في سيمفيروبول على بُعد خمسين ميلًا من ميناء سيفاستوبول مُنحت القنصلية الجديدة تفويضًا فوريًا بتوزيع جوازات سفر روسية على جميع بحارة البحر الأسود وعائلاتهم مع تلميح ضمني صريح إلى أنهم سيتمكنون من التصويت في الانتخابات البرلمانية الروسية المقبلة وشدد **بوتين** على أن 65%[2] من سكان القرم يعتبرون أنفسهم روسًا وأن 85% منهم ناطقون بالروسية،احتدم الصراع بين روسيا وأوكرانيا على القرم بشكل حاد بعد الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2004 والتي أوصلت **فيكتور يوشينكو** إلى السلطة في نظام سعى علنًا إلى الاستقلال التام عن روسيا وكذلك انتفاضة يوروميدان (Euromaiden) في خريف عام 2013 الأوكرانيين من مختلف التوجهات السياسية في الساحة الرئيسية في كييف احتجاجًا على قرار الرئيس **يانوكوفيتش** عدم توقيع اتفاقية الشراكة التي اقترحها الاتحاد الأوروبي[3]وكذلك للاحتجاج على الفساد والقمع الداخليين تضمنت اتفاقية الشراكة عددًا كبيرًا من نقاط التعاون بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا بما في ذلك اتفاقيات بشأن العلاقات الاقتصادية والتجارة الحرة ،التعاون الصناعي والخطوات

[1]Vasyl Zaplatynskyi,"Russian-Ukrainian War :Causes,Prospects and Lessons" / Rosyjsko-Ukraińska Wojna – Przyczyny, Perspektywy i Lekcje , **Kultura Bezpieczeństwa,** n41, 2022, pp. 20–29 (krakow,2022) p23

[2]Tomasz Pawłuszko,"The conflict between Russia and Ukraine: The causes of the war**", security studies and the formation of an epistemic community in Poland** ,Bezpieczeństwo. Teoria i Praktyka, vol. LII, no 3, 2023, pp. 11-28. Université Andrzej Frycz Modrzewski, (Kraków,2023) p17

[3] I. F. Kononov : Poniatiye cyvilizacyi v nauchnych, idieologichieskih i povsiednievnyh diskursivnyh praktikah voyennogo vriemieni v universytetu **imeni V.N. Karazina**, no. 40 pp 11–28. (Kharkiv ,2018) p18

التدريجية نحو التنقل بدون تأشيرة وتبادل المعلومات لاسيما في المجالات القانونية والوصول إلى بنك الاستثمار الأوروبي وتحديث قطاع الطاقة في أوكرانيا على الرغم من أن المتظاهرين لم يكونوا راضين عن **يانوكوفيتش** وعبّروا عن استيائهم بشكل واضح ومسموع في الاحتجاجات والهتافات إلا أنهم لم يسعوا في البداية إلى إقالته ومع ذلك بمجرد اتخاذ قرار استخدام العنف ضد المتظاهرين ازدادت حدة التوتر وأصبح المتظاهرون أكثر عدائية تجاه **يانوكوفيتش.**

في ليلة 21–22 فيفري2014 فرّ **يانوكوفيتش** من البلاد واختفت أجهزته الأمنية وزعم فلاديمير بوتين في أكتوبر 2014 ثم في مارس 2015 أن هروب يانوكوفيتش كان الحدث المُعجّل لما يُشار إليه عادةً بضم روسيا لشبه جزيرة القرم لا شك أن إطاحة يانوكوفيتش خلقت مشاكل لروسيا لكن بالنسبة لمعظم المراقبين الغربيين لا يُفسر ذلك سبب اختيار القوات الروسية غزو شبه جزيرة القرم وإجراء استفتاء[1] وإعلانها جزءًا من روسيا استند تبرير بوتين إلى ادعاء "حماية مواطني روسيا(Sootechestvenniki) " مع أنه لا يوجد دليل على إلحاق أي أذى بالروس في القرم من قِبل أي شخص في الميدان وبدأت وسائل الإعلام الروسية على الفور ببث برامج مكثفة مناهضة[2] للميدان مستغلةً مخاوف سكان القرم وشرق أوكرانيا وكثفت الجماعات الموالية لروسيا في برلمان القرم إصرارها على انفصال القرم عن أوكرانيا وانضمامها إلى روسيا بحلول 12 ديسمبر كانت القوات الموالية لروسيا ترى أن الوقت قد حان لإنشاء وحدات "دفاع ذاتي" في شبه جزيرة القرم وجنوب شرق أوكرانيا وفي 14 ديسمبر التقى زعيما مجموعتين مواليتين لروسيا **غينادي باسوف** من الكتلة الروسية و**سيرجي أكسينوف** من الوحدة الروسية مع **فياتشيسلاف سفيتليشني** القنصل العام الروسي في شبه جزيرة القرم

[1] Балюк, Валентин. : « Украинский кризис : гражданская или гибридная война », **Wschód Europy** , Восточная Европа, специальный выпуск № 41 , С. 20–29. Университет Марии Кюри-Склодовской, (Люблин, 2022) P19

[2] محمد سنجر أشرف،« الحرب الروسية في ضوء نظرية توازن التهديد » ، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، 50 م24 ،ع2 ،(2023) ، ص270

وأعلنا أنهما يستعدان لمظاهرة للمطالبة بانفصال شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا وفي أواخر جانفي 2014 نظمت مجموعات شبه جزيرة القرم الموالية لروسيا مظاهرات في عدة مدن أحرقت فيها أعلام الاتحاد الأوروبي وألقت باللوم على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

في أفريل 2014 استولى المسلحون المدعومون من روسيا على مدن في منطقة دونباس الشرقية بأوكرانيا وأعلنوا جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية دولتين مستقلتين مما أدى إلى بدء حرب دونباس دعمت روسيا الانفصاليين سراً بقواتها ودباباتها ومدفعيتها مما منع أوكرانيا من استعادة الإقليم بالكامل في فبراير 2015 وقعت روسيا وأوكرانيا اتفاقيات مينسك الثانية لكنها لم[1] تُنفذ بالكامل في السنوات التي تلت ذلك.

النزاع الأوكراني–الروسي (من 2022 إلى يومنا هذا):

في 24 فبراير 2022 أعلن **بوتين** عن "عملية عسكرية خاصة"[2] لنزع سلاح أوكرانيا والقضاء على "النازية" مدعيًا أن روسيا لا تنوي احتلالها وقد أُدين الغزو الروسي الذي أعقب ذلك دوليًا ففرضت العديد من الدول عقوبات على روسيا وأرسلت مساعدات إنسانية وعسكرية إلى أوكرانيا وحسب **حبيب بدوي** وهناك مجموعة من العوامل الجيوسياسية التي مهدت للغزو الروسي الأوكراني وتتمثل هذه العوامل في:

[1]Gerard Delanty,"Introduction to the Special Issue on the Russo-Ukrainian War: A New European War? Considerations on the Russo-Ukrainian War." **European Journal of Social Theory** 26, no. 4: 431– 440 (Sussex ,2023) p438

[2]Mikhail, Polianskii,"Russian Foreign Policy Research and War in Ukraine, Old Answers to New Questions?" ,**Communist and Post-Communist Studies**, 57, no. 2 : 156–172. (Frankfurt ,2024) p166

1)المخاوف الاقتصادية[1] والطاقوية:

أدت علاقات أوكرانيا الاقتصادية والطاقة مع روسيا وخاصة الخلافات حول أسعار الغاز وطرق النقل إلى تفاقم التوترات الجيوسياسية.

2)الروابط التاريخية والثقافية:

شكلت الروابط اللغوية والعرقية المشتركة نظرة روسيا لأوكرانيا باعتبارها جزءًا من نطاق نفوذها التاريخي واعتُبر احتمال فقدان أوكرانيا تراجعًا في نفوذها الجيوسياسي.

3)طموحات الناتو والاتحاد الأوروبي:

أدت تطلعات أوكرانيا للانضمام إلى الناتو والاتحاد الأوروبي إلى تصعيد التوترات الجيوسياسية حيث اعتبرت روسيا هذه الخطوات تعديًا على نطاق نفوذها [2]التقليدي مما أدى إلى تصاعد الأعمال العدائية.

4)المخاوف الأمنية والعسكرية:

دفعت مخاوف روسيا بشأن التوسع المحتمل لحلف الناتو وإنشاء قواعد عسكرية قرب حدودها إلى اتخاذ إجراءات حازمة في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا.

5)المصالح الإستراتيجية:

موقع أوكرانيا الجيوستراتيجي على حدود روسيا وأوروبا[1] يجعلها محورًا جيوسياسيًا بالغ الأهمية حيث تنظر روسيا إلى اصطفاف أوكرانيا مع الغرب وخاصةً احتمال انضمامها إلى حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي على أنه تهديد لمجال نفوذها ومصالحها الإستراتيجية.

[1] Roman Backer, Joanna Rak,"Why Did Putin Go Too Far? The Rationality of Vladimir Putin's Decision to Begin a War with Ukraine",**Society Register** 6, no. 3: 57–72.(Poznan,2022) p66

[2] Stavrou Oksana **:Russlands Krieg gegen die Ukraine: Worum geht es? Fakten und Perspektiven**, Verlag der Theodor Kramer Gesellschaft(Wien,2024) p67

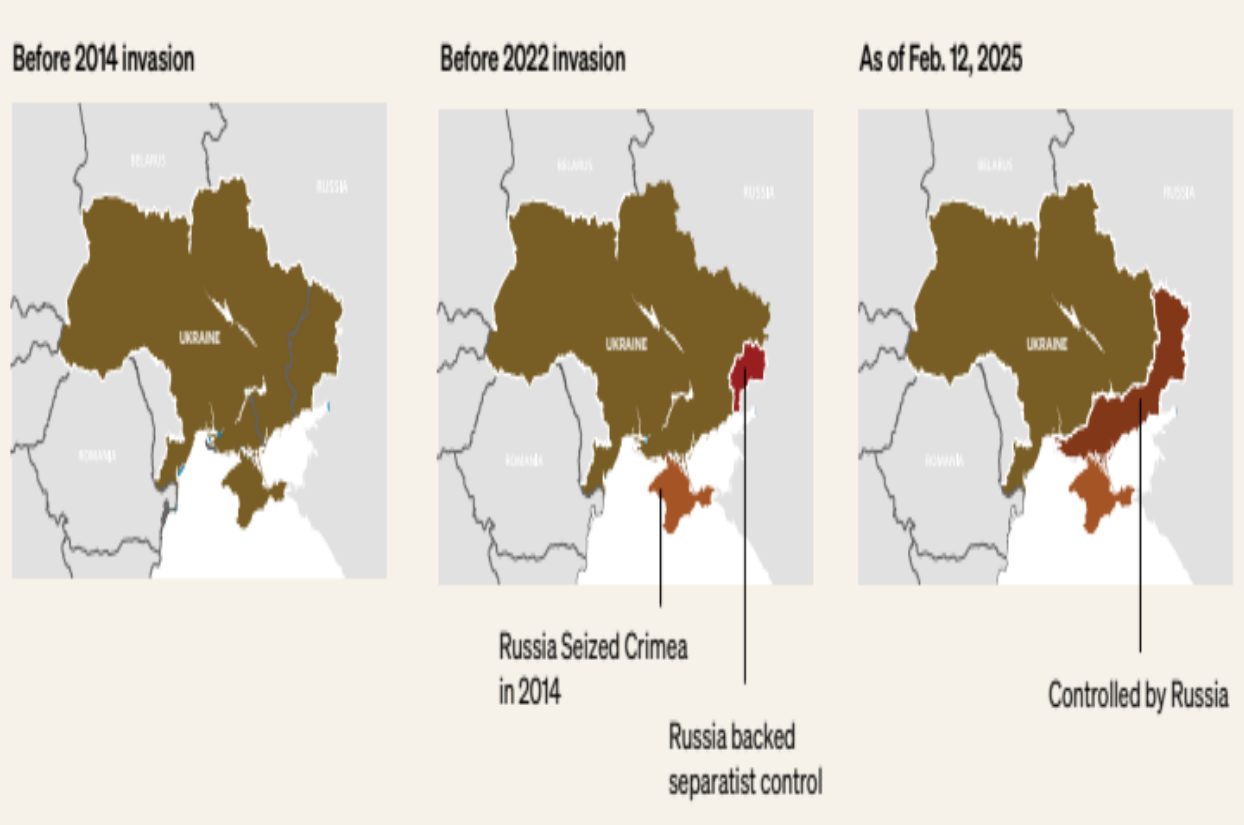

المصدر : Institute for the study of War with American Enterprise Institute's Critical Threats Project – By Samuel Grandos

االعنوان: خريطة أوكرانيا قبل وبعد 2014 و2022

توضح هذه السلسلة من الخرائط التغيرات الإقليمية في أوكرانيا وخاصةً شبه جزيرة القرم قبل وبعد غزو عام 2014 وحالة سيطرتها اللاحقة حتى 12 فبراير 2025 وتُظهر الخريطة الأولى أراضي أوكرانيا قبل عام 2014 وتُظهر الخريطة الثانية الوضع قبل غزو عام 2022 مُبرزةً استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم عام 2014 باللون الأحمر مُشيرةً إلى احتلالها منذ ذلك الحين ومُشيرةً إلى دعم روسيا للسيطرة الانفصالية في أجزاء من أوكرانيا وتُظهر الخريطة

[1]Niels Bo Poulsen ,og Jørgen Staun : **Rusland i krig** :**Intention og militær evne efter Ukraine** ,Djøf Forlag, (København, 2025) p295

الثالثة شبه جزيرة القرم الخاضعة الآن لسيطرة روسيا مُعلمةً باللون البني مُؤكدةً أن روسيا حافظت على سيطرتها الكاملة على شبه جزيرة القرم منذ ضمها عام 2014 .

الفرع الثاني : موقف فنلندا من الحرب الروسية الاوكرانية

شكّلت بداية الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا في 24 فبراير 2022 صدمةً أجبرت فنلندا في نهاية المطاف على إعادة تقييم سياستها الأمنية والدفاعية فبعد أقل من ثلاثة أشهر من بدء الهجوم الروسي المسلح قررت فنلندا التقدم بطلب عضوية الناتو واستند القرار إلى عملية مداولات وطنية ومشاورات مع العديد من أعضاء الناتو[1] بما في ذلك الولايات المتحدة كما سبقه تصويت في البرلمان الفنلندي حيث صوّت 188 من أصل 200 عضو لصالح انضمام فنلندا إلى الحلف الأطلسي بالإضافة إلى اقتراح لجنة الشؤون الخارجية بالانضمام إلى الناتو حسب النظام الفنلندي فقرار التقديم بطلب عضوية الناتو هو بيد الرئيس والحكومة وجاء هذا القرار في الأساس نتيجة عاملين: تنامي النظرة إلى روسيا كتهديد عسكري، وتحول جذري في الرأي العام لصالح الانضمام إلى الناتو وقد أثّر العدوان الروسي المُسلّح على تصورات فنلندا للتهديد بطرق عديدة أولاً أظهر أن روسيا قد تكون مستعدة لمهاجمة جارتها رغم التكاليف والمخاطر المترتبة على ذلك ثانياً أظهر اندلاع الحرب أنه قد تكون هناك حدود واضحة للغاية لنوع المساعدة العسكرية التي تكون الدول الأخرى مستعدة لتقديمها لدولة غير حليفة .فبينما يدعم حلفاء الناتو أوكرانيا بطرق متعددة بما في ذلك توريد الأسلحة وتدريب القوات الأوكرانية لكن رفضوا[2] حتى الآن تقديم دعم قتالي مباشر لأوكرانيا وبشكل مترابط أبرز الهجوم الروسي كيف يمكن لدولة تمتلك أسلحة نووية أن تخلق مجالاً كبيراً للمناورة عند العمل ضد دولة لا تخضع لحماية المظلة النوويةوأخيرًا وكجزء من الحملة

[1] Matti Pesu,Tuomas Iso-Markku ,"Finland as a NATO Ally: First Insights into Finnish Alliance Policy**", Finnish Institute of International Affairs (FIIA),** (Helsinki ,2022) p19

[2] William Alberque, Ben Schreer,"Finland, Sweden and NATO Membership",**Survival** 64 (3): 67–72. (London ,2022)p69

القسرية التي سبقت هجومها على أوكرانيا طالبت روسيا علنًا حلف الناتو بوقف توسعه شرقًا ودعت إلى انسحاب الحلف إلى حدوده إبان الحرب الباردة اعتبر القادة الفنلنديون المطالب الروسية تحديًا مباشرًا لوضع فنلندا الطوعي كعضو غير متحالف ولسياسة هلسنكي الراسخة "خيار الناتو"[1] معتبرين أنها تحد بشكل خطير للتوجهات الأمنية الخارجية لفنلندا وتتحدى المبادئ الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا(OSCE) .

في البداية نظرت القيادة السياسية الفنلندية في خيارين: تكثيف التعاون العسكري القائم على المعاهدات مع أقرب شركاء فنلندا وعلى رأسهم السويد والولايات المتحدة أوالتقدم بطلب عضوية حلف الناتو ومن المثير للدهشة أن الجمهور الفنلندي أبدى تفضيلًا واضحًا للخيار الأخير فالرأي العام الذي ظلّ معارضًا للانضمام إلى حلف الناتو لما يقرب من 30 عامًا تغير بسرعة وبشكل كبير .في أواخر فيفري ومباشرةً بعد الهجوم الروسي أظهر استطلاع رأي نشرته شركة البث الفنلندية Yle ولأول مرة على الإطلاق أن أكثر من 50%[2] من الفنلنديين يؤيدون عضوية بلادهم في حلف الناتو وصرح **ألكسندر ستاب**[3] (Alexander Stubb) رئيس الوزراء السابق بأن الشعب الفنلندي يُحركه ما يُطلق عليه "الخوف العقلاني" وكان القلق مُتمثلًا في إمكانية حدوث صراع مماثل في فنلندا أيضًا وقد أثار هذا خوفًا لدى الرأي العام ومن اجل احتواء هذا الخوف قام السياسيين بطلب العضوية إلى الناتو لأنه على الرغم من عدم النص صراحةً على ذلك في الحد الأدنى من المتطلبات فمن الواضح أن الدولة التي تشهد نزاعًا أو أي نوع من العمل العسكري على أراضيها لا يُمكنها الانضمام إلى الناتو وسيكون ذلك مُتناقضًا تمامًا مع الفكرة الأساسية للمنظمة"الالتزام بحل النزاعات سلميًا"

[1]Katherine Elgin Kjellström, Alexander Lanoszka,"Sweden, Finland and the Meaning of Alliance Membership", **Texas National Security Review 6, no. 2** (Spring 2023) p18

[2]Tuomas Forsberg"Bottom-up Foreign Policy? Finland, NATO and Public Opinion"**Scandinavian Political Studies**, 47, no. 3 , 283–307. (Sussex ,2024) p14

[3] Ibid ,17

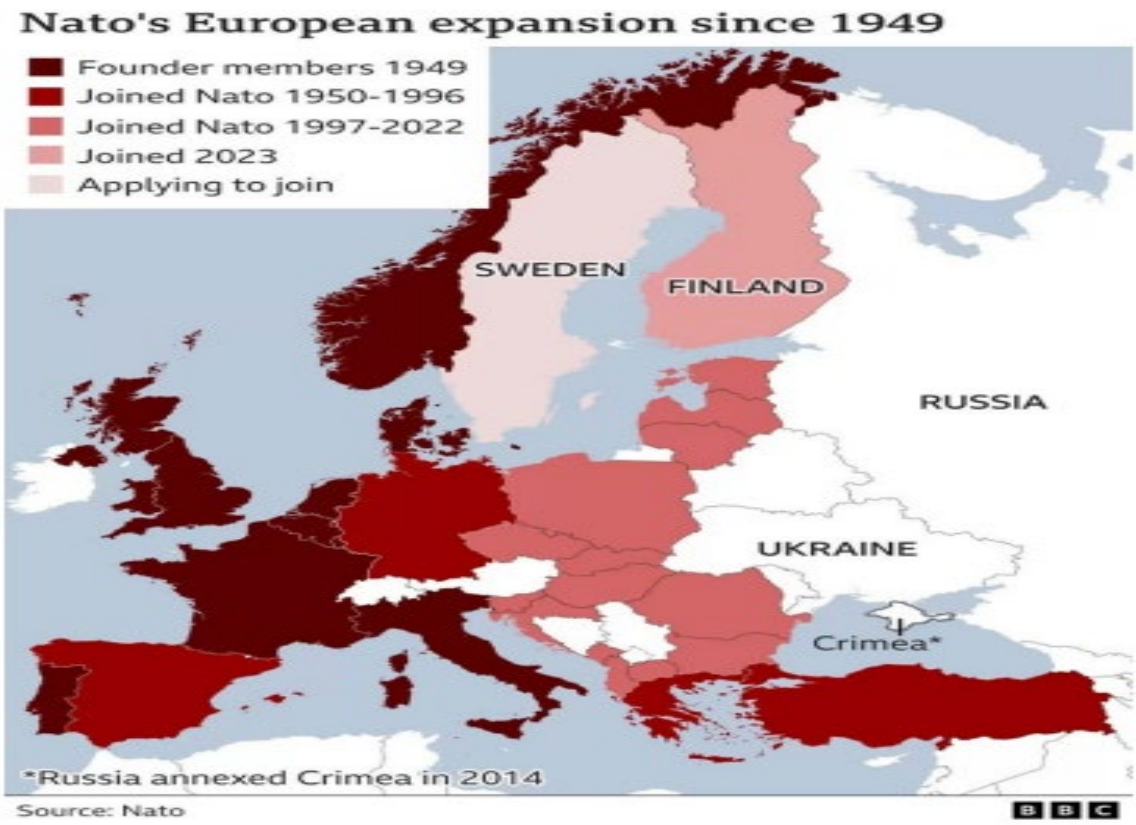

المصدر : Sukhankin, Sergey : "Russian Reactions to NATO's 'Nordic Expansion'." NAADSN Policy Primer, 2023, p17

العنوان : خريطة دول حلف الناتو على حدود روسيا

توضح هذه الخريطة توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أوروبا منذ عام 1949 مع التركيز على الدول التي انضمت إلى التحالف على مدى فترات زمنية مختلفة والجدير بالذكر أن الخريطة تُسلط الضوء على العديد من الدول المجاورة لروسيا والتي انضم معظمها إلى حلف شمال الأطلسي مثل إستونيا ،لاتفيا ،ليتوانيا ،بولندا ،بعض دول البلقان وفنلندا والسويد مؤخرا الأمر وقد شكل هذا الوجود المتزايد لحلف شمال الأطلسي على طول حدود روسيا نقطة توتر في العلاقات الجيوسياسية بين الدول.

المطلب الثاني: العلاقات الفنلندية الروسية

الفرع الأول :العلاقات الفنلندية –السوفياتية

أقنعت حربان شرستان بانتهتا بالهزيمة وفقدان حوالي عُشر مساحة أراضي فنلندا بعض السياسيين الفنلنديين البارزين في نهاية الحرب العالمية الثانية بأن سياسة الحياد تجاه الاتحاد السوفيتي كانت خاطئة ويجب التخلي عنها إذا أرادت فنلندا البقاء كدولة مستقلة حيث توصل **يوهو باسيكيفي**[1] (Juuho Paasikivi)أبرز سياسي محافظ في فنلندا ورئيسها من 1946 إلى 1956 إلى الاعتقاد بأن السياسة الخارجية الفنلندية يجب أن تركز على إقناع القادة السوفييت بأن بلاده تقبل الرغبات السوفييتية وأن حدود الاتحاد في الجزء شمالي غربي آمنة وفرت معاهدة السلام التمهيدية لعام 1944 التي أنهت حرب الاستمرار ومعاهدة باريس عام*1974 التي نظمت حجم ونوعية القوات المسلحة الفنلندية للسوفييت منطقة آمنة استراتيجيًا لحماية لينينغراد ومورمانسك ومع ذلك دفع تدهور العلاقات بين القوى العظمى والسوفييت إلى الرغبة في حدود أكثر ثباتًا مع الكتلة الغربية الناشئة تدريجيًا[2] في فيفري 1948 أبلغ مسؤولون سوفييت السلطات الفنلندية بضرورة توقيع فنلندا معاهدة مساعدة متبادلة مع الاتحاد السوفيتي اختلفت المعاهدة التي توصل إليها المفاوضون الفنلنديون والسوفييت ووقعوها في أبريل 1948 عن تلك التي أبرمها السوفييت مع المجر ورومانيا[3] على عكس تلك الدول لم تُنضم فنلندا إلى التحالف العسكري السوفيتي بل كانت مُلزمة فقط بالدفاع عن أراضيها في حال تعرضها لهجوم من ألمانيا أو الدول المتحالفة معها أو في

[1]Allison Roy,Op.cit, p36

*رفعت معاهدة باريس للسلام عام 1974 قوام الجيش الفنلندي إلى 34.400 جندي، والقوات الجوية إلى 60 طائرة و 3.000 جندي، والبحرية إلى 4500 جندي، ووزنها الأقصى 10.000 طن

[2]Osmo Apunen**: Urho Kekkonen: A Statesman for** Peace, edited by Keijo Korhonen William Heinemann, (London ,1975) p36

[3]Kirby, D.G : **Finland and Russia, 1808-1920: From Autonomy to Independence**: **A Selection of Documents** , Harper and Row, (New york ,1976) p21

حال تعرض الاتحاد السوفيتي لهجوم من هذه القوى عبر الأراضي الفنلندية بالإضافة إلى ذلك كانت المشاورات بين فنلندا والاتحاد السوفيتي ضرورية في حال ثبوت وجود تهديد بمثل هذا الهجوم ووفقًا لمعاهدة اتفاقية الأسلحة والذخائر لم تكن فنلندا مُلزمة بمساعدة الاتحاد السوفيتي إذا تعرض لهجوم في مكان آخر(البعيدة عن الحدود) وما يختلف عن الاتفاقية المجرية و الروماني أيضا أنها كانت بين الدولتين وليس بين دولة والحلف العسكري فلم يُحدد ما يُشكل تهديدًا عسكريًا في المعاهدة وهذا ما أعطى الحق للفنلنديين في مناقشة ماهية التهديد المُفترض وكيفية مواجهته وإلى أي مدى ستكون المساعدة العسكرية مطلوبة وأتاح ذلك للمسؤولين الفنلنديين مجالًا للمناورة وحرم المعاهدة من طابعها التلقائي ومنذ توقيعها ظلت المعاهدة حجر الزاوية في العلاقات الفنلندية[1] مع الاتحاد السوفيتي وقد تجلّى ذلك في تجديدها وتمديدها في أعوام 1955 و1970 و1983 بالنسبة للاتحاد السوفيتي كانت معاهدة FCMA تعني أمنًا أكبر للمناطق الحيوية استراتيجيًا في لينينغراد وشبه جزيرة كولا وأي هجوم على هذه المناطق عبر فنلندا سيُقابل أولًا بمقاومة فنلندية وهو ما اعتقد العديد من السوفييت أنه سيُبطئ الهجوم بشكل ملحوظ تناولت المعاهدة حظر عضوية فنلندا في تحالف موجه ضد الاتحاد السوفيتي يعني أنه لا يمكن تمركز قوات معادية داخل فنلندا وبالقرب من المنشآت السوفيتية الحيوية كان لوضع فنلندا المحايد تأثير على منطقة الشمال الأوروبي ككل فقد خففت علاقتها الخاصة مع الاتحاد السوفيتي الضغط على السويد وخففت من عبء الحفاظ على حيادها التقليدي وقد سمح انخفاض التوترات في المنطقة للنرويج والدنمارك بالانضمام إلى حلف الناتو.

[1]Max Jakobson,Jukka Tarkka ,"Finland's Security Policy after the Second World War", **Revue Internationale d'Histoire Militaire** No. 62, pp 241-66 (Vaasa ,1985) p250

على الرغم من أن كل دولة من هذه الدول[1] وضعت قيودًا معينة على تمركز القوات الأجنبية ونشر الأسلحة النووية على أراضيها وقد أدى الترابط بين الأوضاع الأمنية في شمال أوروبا والذي يُشار إليه أحيانًا باسم التوازن الشمالي إلى إبعاد المنطقة إلى حد ما عن تقلبات الحرب الباردة على مدى العقود الماضية وقد راقب السوفييت عن كثب التطورات في المنطقة، لكن رضاهم الأساسي عن الوضع الأمني السائد هناك مكّن فنلندا من البقاء كدولة مستقلة، مرتبطة إلى حد ما بالاتحاد السوفيتي في المسائل الدفاعية ولكنها قادرة على الحفاظ على مؤسساتها الديمقراطية وعضويتها في المجتمع الغربي.

خلال السنوات التي أعقبت توقيع معاهدة FCMA[2] مباشرةً امتثل الفنلنديون لالتزامهم بدفع تعويضات للاتحاد السوفيتي سُددت آخر دفعة عام 1952 وفي العام الذي سبقه وقّع البلدان معاهدةً تُرسي قواعد التجارة بينهما على أساس اتفاقية مقايضة، تُجدَّد كل خمس سنوات منذ ذلك الحين وفي عام 1954 أصبحت فنلندا أول دولة رأسمالية تُوقّع اتفاقية علمية وتقنية مع الاتحاد السوفيتي.

ورغم أحكام المادة 6 من معاهدة FCMA التي تحظر على كل طرف متعاقد التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر إلا أن ذلك لم يمنع التعليقات السوفيتية على السياسة الداخلية الفنلندية ومع ذلك، خفت حدة المواقف السوفيتية تجاه فنلندا مع وفاة **جوزيف ستالين** وتحسن العلاقات مع القوى الغربية في منتصف الخمسينيات وبالتالي لم تُثر أي اعتراضات على قرارات عام 1955 بقبول فنلندا في مجلس دول الشمال الأوروبي والأمم المتحدة وفي أواخر العام نفسه تخلى السوفييت عن قاعدتهم في بوركالا مقابل تمديد معاهدة FCMA التي

[1]Pajunen Aimo"Finland's Security Policy in the 1970s: Background and Perspectives" , **Five Roads to Nordic Security** edited by Johan Jørgen Holst, 39-60, Universitetsforlaget,(Oslo ,1973) p45

[2]Erickson Orvik Karen,"Finnish Foreign Policy "**the Kekkonen Legacy**, 27, no. 3 : 152. (London ,1983) p22

كان من المقرر أن تنتهي بعد عدة سنوات من تقاعد **باسيكيفي** المقرر عام1956[1]وأدى عدم اليقين السوفييتي بشأن سلوك خليفته إلى قلق موسكو بشأن تجديد المعاهدة أزال رحيل القوات السوفيتية من الأراضي الفنلندية عقبة أمام سيادة فنلندا الكاملة وتحقيقها للحياد في عام 1956 تحدث **نيكيتا خروتشوف** السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفيتي لأول مرة عن الحياد الفنلندي وازدادت الإشادات السوفيتية بحياد فنلندا ووضعها غير المنحاز في السنوات القليلة التالية اهتزت العلاقات الفنلندية السوفيتية بسبب أزمتين أزمة الصقيع الليلي (The Night Frost Crisis[2]) في عامي 1958 و1959 وأزمة المذكرة (The Note Crisis) لكن ظلت العلاقات الفنلندية السوفيتية منذ أزمة المذكرة مستقرة ولم تشهد أي خلافات جادة وكذلك ظلت التجارة بين البلدين مستقرة منذ اتفاقية المقايضة لعام 1951 وفي عام 1967 أصبحت فنلندا أول دولة غربية تُنشئ لجنة حكومية دولية دائمة مع الاتحاد السوفيتي للتعاون الاقتصادي واتبع ذلك معاهدة للتعاون الاقتصادي والفني والصناعي عام 1971 واتفاقية طويلة الأجل للتجارة والتعاون عام 1988 مُددت عام 1987 لتبقى سارية المفعول حتى مطلع القرن العشرين كما أُبرمت أول اتفاقيات مشاريع مشتركة بين الشركات الفنلندية والسوفيتية عام 1987 وفي عام 1983 كانت فنلندا أول دولة رأسمالية تتعاون بشكل وثيق مع مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة أو الكوميكون.

راقب الاتحاد السوفيتي بعناية التزام فنلندا بمعاهدة (FCMA) وقد أثّر وعي فنلندا بهذا التدقيق على سياستها فعلى سبيل المثال امتنعت فنلندا عن العضوية الكاملة في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA)وانضمت إليها من خلال عضوية منتسبة عام 1961 ولم يتم الدخول في علاقة تجارة حرة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) عام 1983 إلا من خلال

[1]Maude George:The Finnish Dilemma:**Neutrality in the Shadow of Power**, Oxford University Press, the Royal Institute of International Affairs, (London ,1976) p33

[2]Tuomo Polivnen: **Between East and West: Finland in International Politics 1944-1947**, University of Minnesota Press, (Minneapolis,1986) p51

خطة تمهيدية مُدبّرة بعناية، تضمنت روابط رسمية مع الكوميكون وإعادة انتخاب **كيكونن** عام 1983 لضمان استمرارية السياسة الخارجية الفنلندية للسوفييت.

الفرع الثاني: العلاقات الفنلندية الروسية

أجبر ضعف روسيا العسكري والسياسي والاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي على التصرف باعتدال نسبي والتعاون مع الدول الغربية في عدد من المجالات والمبادرات مثل عملية عاصفة الصحراء ومعاهدات الحد من الأسلحة بما في ذلك معاهدة ستارت الثانية وآليات منع انتشار الصواريخ الباليستية ووفقًا لمكون تصور النوايا[1] في نظرية توازن التهديد فإن انخفاض التوترات واستعداد موسكو لحل النزاعات بالوسائل الدبلوماسية قد أتاحا فرصًا جديدة لفنلندا لممارسة نفوذها عمليًا لم تعد فنلندا عالقة بين كتلتين شرقية وغربية متنافستين وسمح لها تحررها من قبضة موسكو بالعودة إلى أصولها التاريخية والسياسية والثقافية.

وفي عام 1992 في فترة حكم **ماونو كويفيستو**(Mauno Koivisto) أبرمت فنلندا وروسيا معاهدةً[2] حول أسس العلاقات المتبادلة حلت هذه المعاهدة محل الاتفاقية السوفيتية الفنلندية لعام 1948 مما يعني أن فنلندا استعادت حريتها في سياستها الخارجية و الأمنية ومع ذلك لم يهمل الفنلنديون حقيقة أن بلادهم لا تزال جارة لروسيا وأن حدودها مع جارتها الشرقية لا تزال1.340 كيلومترً وبذلك اضطروا إلى إعادة تعريف سياستهم الأمنية مع استمرار الحذر من روسيا ولعل اغلب القرارات السياسة والأمنية لفنلندا كانت مرتبطة ارتباطا شديدا بروسيا و هذا ما دفع الرئيس **مارتي اهتيساري** (Martti ahtisaari) إلى الانضمام إلى برنامج شراكة

[1]Jarosław Suchoples, “in the Shadow of the Eastern Neighbour: Finland in the Security Policy of Russia and the Soviet Union from Peter the Great to Contemporary Times” , **Studia Europejskie - Studies in European Affairs**, 26, no. 4 pp 9-38. (Warsaw,2022) p28

[2]Filippo Alberto Cotta,“The Evolution of Finnish-Russian Relations from 1917 to the Present”, University of Pavia and LUMSA University, **IL POLITICO** n. 2, pp. 110-129 (Pavia,2022) p127

الناتو من أجل السلام عام 1994[1] وعززت عضوية فنلندا في الاتحاد الأوروبي التي حصلت عليها عام 1995 مكانتها الدولية خاصة مع تغيّر حدود المناطق التي تسيطر عليها روسيا شرقًا عقب استقلال دول البلطيق[2] وأثار هذا السياق تساؤلات حول طموحات روسيا المتنامية في منطقة البلطيق حيث حاولت زعزعة استقرار فنلندا من خلال أساليب الحرب الهجينة مثل توجيه طالبي اللجوء إلى الحدود الفنلندية ردًا على ذلك عززت فنلندا أمنها بتوقيع اتفاقيات تعاون مع شركاء الناتو والسويد ويمكن الجزم أن العلاقات في فترة التسعينيات وبداية القرن الواحد والعشرين تميزت بنوع من الاستقرار إلى غاية 2015[3] أين رصد عشرات المواطنين من أفغانستان،العراق ،إيران ،النيبال ،الصومال، سوريا ودول أخرى في الحدود الفنلندية الروسية طالبي اللجوء حيث استعملت المعابر الحدودية الفنلندية كأداة للضغط وكان من الواضح أن السلطات الروسية هي التي تُوجّههم نحو فنلندا، مما أثار قلق الحكومة في هلسنكي والمجتمع الفنلندي ككل بشأن العدد المحتمل للاجئين على أراضيها مما قد يدفعها إلى حالة من الفوضى والشلل في مواجهة هذه التطورات المقلقة، اتخذت فنلندا عددًا من الإجراءات لتعزيز أمنها ووقّعت الدولة عددًا من خطابات النوايا الثنائية واتفاقيات التعاون العسكري مع شركاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) بين عامي 2016 و2018 (ألمانيا، هولندا، النرويج، بولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة) والسويد ومنذ عام 2017 أصبحت هلسنكي أيضًا مقرًا لمركز التميز الأوروبي المشترك بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الهجينة خلال هذه السنوات أعرب الرئيس

[1]Ann-Sofie Dahl Lotten, "NORDEFCO and NATO: Smart Defence in the North?" **NATO Defense College Research** Paper No. 101. NATO Defense College, (Roma ,May 2014) p03

[2]Adnan Seyaz, "Change and Continuity in North European Security ,Finland and Sweden's Membership in NATO" **Marmara university of political science Journal** , 12, no. 1 pp129-141 (Istanbul , march 2024) p130

[3]Charly Salonius-Pasternak ,Jarno Limnéll,"Preparing Finland for Hybrid Warfare: Social Vulnerabilities and the Threat of Military Force"**Finnish Institute of International Affairs FIIA comment 6**(Helsinki, February 2015) p2

ساولي نينيستو مرارًا وتكرارًا عن قلقه إزاء تصرفات روسيا وأشارا إلى أن روسيا هي التي تزعزع استقرار الوضع في منطقة البلطيق[1].

تغير الوضع بعد 24 فيفري 2022 أي بعد غزو روسيا لأوكرانيا فقد غيّر العدوان الروسي على دولة مجاورة جذريًا موقف كلٍّ من النخبة السياسية الفنلندية والجمهور تجاه مسألة العضوية في حلف شمال الأطلسي بعد نقاش داخلي قصير نسبيًا أيّد الفنلنديون بقوة انضمام بلادهم إلى حلف شمال الأطلسي[2] وقد سهّل هذا القرار بالتأكيد تطورٌ مماثل في السويد فقد تقدّم ممثلو كلا البلدين بطلب الانضمام إلى الحلف في وقتٍ مبكر من شهر ماي في مقره ببروكسل وفي غضون ذلك، وخلال قمة حلف شمال الأطلسي التي عُقدت في مدريد يومي 29 و30 جوان 2022 دُعيت فنلندا والسويد رسميًا للانضمام إلى الحلف [3]وقد أدى ذلك إلى بدء عملية الانضمام، أي إجراءات التصديق على توسيع حلف شمال الأطلسي.

الفرع الثالث: رد فعل روسيا على انضمام فنلندا للحلف الأطلسي

إن قرار فنلندا بالانضمام إلى حلف الناتو بل والأكثر من ذلك، السرعة التي سارت بها الإجراءات برمتها (الأسرع في تاريخ الحلف) كان بمثابة مفاجأة تامة للقيادة السياسية الروسية لم يُظهر الكرملين[4] القدرة على صياغة رد فعال حيث تعتمد القيادة السياسية الروسية على الترهيب منذ عام 2014 على الأقل استنادا على تصريح **بوتين** بأنه مستعد لاستخدام الأسلحة النووية إذا تم تجاوز الخط فبعد قرار الانضمام إلى حلف الناتو، اضطرت

[1]Maaria Anna Mokkila," Russia's Use of Active Measures against Finland from the Winter War Period to the Present Day" , **Master's thesis, Tallinn University of Technology**, (Tallinn ,2021) p16

[2]Mária Bogányi Jolán,"Finland and NATO: A Historical Foreign Policy Shift in 2022", Bachelor's **thesis, Eötvös Loránd University,**(Budapest,2022)p21

[3] تشيفيس، كريستوفر ،رافاييل كوهين و أخرون« الجناح الشمالي الشرقي للناتو الفرص الناشئة للتعاون »،**مؤسسة راند**،(2013) ص3

[4]Koivurona Timo et al. :**Arctic Cooperation in a New Situation: Analysis on the Impacts of the Russian War of Aggression** ,University of Lapland press, (Rovaniemi,2022)p18

روسيا إلى الارتجال وكان أحد ردود الفعل زيادة الاعتماد على العوامل الاقتصادية وعلى هذا الأساس نذكر أنه لا يوجد رد فعل رسمي لروسيا حتى الآن تجسد موقف روسيا على عضوية فنلندا في الناتو على شكل تصريحات وخطابات لدبلوماسيين ونخب بيروقراطيية .

1-رد فعل النخبة الروسية:

حيث جاء أبرز تصريح في هذا الشأن من **كونستانتين كوساتشيف** (Kosachev Konstantin)[1] رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الاتحاد الروسي، الذي لمح إلى أن قرار هلسنكي قد تكون له عواقب سلبية على التجارة عبر الحدود والاتصالات بين البلدين وأشار تحديدًا إلى أن "نظام عمل الحدود بين الدولتين قد يخضع لتغييرات" مما يؤدي إلى معاناة السكان المحليين (الذين يعيشون على جانبي الحدود) ومن العواقب "كما ذكر **كوساتشيف** أن بعض المناطق الحدودية الفنلندية التي تعتمد على التجارة مع روسيا ستتضرر بشدة وصرح أيضًا بأن فنلندا قد تفقد منفذًا إلى قناة سايما (الواقعة على الأراضي الروسية) والتي وصفها بأنها ذات أهمية إستراتيجية للاقتصاد الفنلندي وكذلك للملاحة عبر بحر البلطيق ونظرًا لافتقار روسيا للإستراتيجية وعجزها الواضح عن تهديد فنلندا أو ترهيبها بشكل مقنع اختار المسؤولون الروس أيضًا التقليل من شأن مكانة فنلندا الجديدة كعضو في حلف الناتو على سبيل المثال جادل السكرتير الصحفي للكرملين **ديمتري بيسكوف** [2](Dmitry Peskov) بأنه ينبغي النظر إلى الموجة الجديدة من "توسع الناتو" على أنها "محاولة أخرى للتعدي على أمن روسيا ومصالحها الوطنية" لكنه أكد أن روسيا لا تخطط للرد على هذا التحدي بشكل متكافئ أو فوري وبدلاً من ذلك جادل بأن موسكو "ستدرس وتراقب بعناية ما سيحدث في

[1] Зона отчуждения. Косачев о последствиях вступления Финляндии в НАТО **“Exclusion zone”, Kosachev on the consequences of Finland's entry into NATO**,” 17 May 2022, https://radiosputnik.ria.ru/20220517/nato-1789034915.html.

[2] В Кремле назвали вступление Финляндии в НАТО посягательством на безопасность России /The Kremlin called Finland's entry into NATO an encroachment on Russia's security, 4 April 2023, https://tvzvezda.ru/news/2023441331-KY6jJ.html.

فنلندا بعد انضمامها إلى حلف الناتو[1]" من حيث نشر البنية التحتية العسكرية والأسلحة، ومدى تهديد هذه العمليات للمصالح الوطنية الروسية وعلى خطى الرئيس **فلاديمير بوتين**(Vladimir Putin) ردد المسؤولون الروس آخرون هذا التوجه وأشار وزير الخارجية الروسي **سيرجي لافروف** (Sergey Lavrov) إلى أن ذلك ربما "لا يُحدث فرقًا كبيرًا" إذ إن البلدين شاركا منذ فترة طويلة في التدريبات العسكرية للحلف على أي حال.

كما سعت روسيا إلى تغطية عجزها الاستراتيجي من خلال التقليل من شأن تأثير توسع الناتو في دول الشمال الأوروبي برر **بوتين** موقفه قائلاً:"على عكس كييف، ليس لدينا مشاكل مع هلسنكي وستوكهولم[2]ليس لدينا أي قضايا إقليمية معهم إذا رغبوا في ذلك، فيمكنهم المضي قدمًا" والانضمام إلى التحالف كما جادل بوتين بأن الناتو "بدأ بتحويل أوكرانيا إلى معادية لروسيا للتأثير عليها بينما لا يوجد شيء من هذا القبيل في فنلندا والسويد" وبالتالي لم يكن التوسع الشمالي بالأمر المهم حيث تبدو محاولة التقليل من شأن توسع الناتو شمالًا ولامبالاة **بوتين** الواضحة أمرًا محيرًا إلى حد ما بالنظر إلى خطاباته المعادية للناتو لعقود من الزمن، دأبت موسكو على صياغة سردية إستراتيجية حول التهديد الوجودي الذي يشكله "توسع" الناتو على روسيا حيث بررت موسكو النزاع العدواني الغير المبرر ضد أوكرانيا (ما يسمى "العملية العسكرية الخاصة") على أنها رد على توسع الناتو بعد كل شيء في أعقاب الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا وبالتالي يبدو النهج اللامبالي [3]الذي اتبعته موسكو تجاه دول الشمال الأوروبي ضعيفًا نوعًا ما ومع ذلك فإن قرار روسيا بالتظاهر باللامبالاة يُشير إلى

[1] Cepurītis Māris et Al. :**Russia's Footprint in the Nordic-Baltic Information Environment** ,NATO Strategic Communications Centre of Excellence,(Riga, 2020), p45

[2]Саммит ОДКБ" /**Summit of the ODKB**, 16 May 2022, http://kremlin.ru/events/president/news/68418

[3]Andreev Sergey, "Пути разошлись: как Швеция и Финляндия в НАТО вступали /The paths diverged: how Sweden and Finland joined NATO," **RIAC,** 7 April 2023

مدى ضعفها وقلة الخيارات العسكرية والاقتصادية أو خيارات المنطقة الرمادية المتاحة لها للدفاع عن هذا الخط الأحمر التاريخي.

تبرر سرديات أخرى قرار فنلندا (والسويد إلى حد ما) بالانضمام إلى حلف الناتو بكونه نتيجة ثانوية لغياب البصيرة الإستراتيجية، بالإضافة إلى ضغوط شديدة من قوى خارجية ولاسيما الولايات المتحدة، ببساطة دول الشمال الأوروبي تُستخدم كبيادق في يد الولايات المتحدة وحلف الناتو حيث عبّر **كونستانتين كوساتشيف** عن هذه الأطروحة في مقابلة مع صحيفة بارلامنتسكايا غازيتا[1] حيث طرح أربع نقاط رئيسية:

1) يُعدّ قرار فنلندا بالانضمام إلى حلف الناتو "خطأً تاريخيًا" لا علاقة له بـ"العملية الخاصة" الروسية أو بتغيّر البيئة الأمنية بل يُعزى في المقام الأول إلى صورة روسيا وأفعالها في أوكرانيا التي تُقدّمها وسائل الإعلام الغربية وجادل **كوساتشيف** بأن روسيا لم تُشكّل تهديدًا قط لأيٍّ من دول الشمال الأوروبي ومن خلال انضمامها إلى حلف الناتو فإنها لا تُحقق أي أهداف أمنية بل تُعرّض نفسها لخطر الانتقام في حال نشوب أعمال عدائية .

2) سيؤدي قرار الانضمام إلى حلف الناتو إلى فقدان فنلندا سيادتها في القضايا الإستراتيجية المتعلقة بالدفاع والأمن القومي علاوة على ذلك فإن القوة الدبلوماسية الفنلندية التي مارستها كوسيط محايد ومُيسّر نابع من حيادها مع فوائد اقتصادية وسياسية قد تقلصت بشكل كبير.

3) سيؤدي انضمام فنلندا إلى حلف الناتو إلى عسكرة أكبر وبالتالي زعزعة استقرار كل من منطقتي القطب الشمالي والبلطيق وهما منطقتان كما جادل **كوساتشيف** تتمتعان بالاستقرار.

[1]Константин Косачев: Швеция и Финляндия сделали выбор в пользу конфронтации /Konstantin Kosachev: Sweden and Finland opted for confrontation," 17 May 2022, https://www.pnp.ru/politics/konstantin-kosachev-shveciya-i-finlyandiya-sdelalivybor-v-polzu-konfrontacii.html.

4) إن الجانب الإجرائي لقرار هلسنكي وستوكهولم بالانضمام إلى حلف الناتو هو مثال على "النفاق الغربي".

2-ردود أفعال الدبلوماسيين الروس:

في عهد **سيرجي لافروف**[1] منذ عام 2004 أصبحت وزارة الخارجية خاضعة بشكل متزايد لإرادة **فلاديمير بوتين** لكن لا يزال الموقف الرسمي لوزارة الخارجية وممثليها بشأن المسائل المتعلقة بعضوية فنلندا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) مهمًا فتماشيًا مع بيان سابق لوزارة الخارجية اتهم **لافروف** حلف الناتو بإغراء فنلندا للانضمام إلى المنظمة وفي بيان آخر صرّح وزير الخارجية بأن الانضمام الرسمي إلى الناتو كان إلى حد كبير لفتة رمزية مدعيًا أن "فنلندا والسويد والعديد من الدول المحايدة الأخرى شاركت لسنوات في مناورات الناتو العسكرية، وأن أراضيها مدرجة في خطط الناتو للتوسع شرقًا ولهذا السبب ربما لا يوجد فرق كبير في هذا الصدد" وشاركت **ماريا زاخاروفا**،[2] مديرة إدارة الإعلام والصحافة بوزارة الخارجية أفكار **لافروف** بأن انضمام فنلندا إلى الناتو ليس سوى جزء من اتجاه أوسع يفقد فيه الاتحاد الأوروبي سيادته في صنع قرارات السياسة الخارجية ويتحول إلى أداة في يد الولايات المتحدة وحلف الناتو وفي بيان ذي صلة، انتقد نائب وزير الخارجية **ألكسندر غروشكو** أيضًا الحكومة الفنلندية لتسريعها في طلب عضوية الناتو دون التشاور مع الشعب الفنلندي مجادلًا بأن مثل هذه الخطوة من المرجح أن تزيد من المخاوف الأمنية وتعرض الاستقرار الاستراتيجي للخطر في منطقتي البلطيق والقطب الشمالي وينبغي مناقشتها والموافقة عليها من قبل غالبية

[1]НАТО хотел развалить РФ, а в итоге сплотил': Лавров оценил тезис о противодействии России расширению альянса" /"NATO wanted to destroy the Russian Federation, but eventually rallied ": Lavrov appreciated the thesis about Russia's opposition to the expansion of the alliance," 25 April 2023, https://tvzvezda.ru/news/20234252133-XrA6T.html.

[2]В МИД описали последствия вступления Швеции и Финляндии в НАТО **[The Foreign Ministry described the consequences of the entry of Sweden and Finland into NATO]**," 15 April 2022, https://ria.ru/20220415/nato-1783692228.html.

السكان في استفتاء أو أي نقاش عام آخر وفي بيان منفصل جادل **غروشكو**[1] بأن "روسيا حاولت تطبيع الوضع في منطقة بحر البلطيق حيث يلزم اتخاذ تدابير مشتركة في مجال حماية البيئة وبناء قدرات النقل لكن الناتو لم يأخذ في الاعتبار أي اقتراح قدمته روسيا" بشكل عام لا تضيف الآراء التي أعربت عنها وزارة الخارجية الروسية وممثلوها الفرديون خطوطًا جديدة أو أصلية ملحوظة إلى موقف الكرملين باستثناء الادعاء بدور روسيا الإيجابي في تعزيز السلام والاستقرار في منطقة بحر البلطيق.

3-ردة فعل وزارة الدفاع والجناح العسكري:

إن موقفها ورد فعلها تجاه انضمام فنلندا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) أمرٌ بالغ الأهمية في حين أن هناك آراء مختلفة داخل "الكتلة العسكرية" الروسية حول عواقب وتداعيات انضمام فنلندا إلى حلف شمال الأطلسي، فإن الفكرة العامة واضحة" فنلندا بحد ذاتها لا تشكل تهديدًا عسكريًا لروسيا ولكن الغرض الحقيقي من عضويتها المتسارعة في حلف شمال الأطلسي هو خطة واشنطن لزيادة الوجود والنفوذ الأمريكي في منطقة القطب الشمالي" وبالتالي إضعاف روسيا ولتحقيق هذه الغاية، يُصرّ كبار المسؤولين في وزارة الدفاع على أن الولايات المتحدة تُمارس ضغوطًا من أجل "تحالف عسكري إقليمي ثلاثي[2]" (النرويج وفنلندا والسويد) بدعم من منظمة التعاون الدفاعي الشمالي (NORDEFCO)[3] ويروج كلٌّ من **سيرجي شويغو** وزير الدفاع الروسي ورئيس الأركان العامة **فاليري جيراسيموف** لهذه الرواية ويزعم هذا الأخير أيضًا أن انضمام فنلندا إلى حلف الناتو ينبغي تحليله في سياق أوسع مع "استخدام

[1]Замглавы МИД РФ: расположение Финляндии подстегнет НАТО к милитаризации Арктики /Deputy Foreign Minister of the Russian Federation: the location of Finland will spur NATO to the militarization of the Arctic" ,16 May 2023, https://www.kommersant.ru/doc/5986444.

[2]Sukhankin Sergey,"The Privatization of Force Presses on in Russia (Part One)," **Eurasia Daily Monitor 20, no. 34, Jamestown Foundation,** 27 February 2023 visited on 3rd of march 2025

[3]Yavlyanskiy Igor,"Финляндия пошла по натовским рукам /Finland went to the hands of NATO" 10 June, 2022 , visited on 3rd of march 2025

الغرب لأوكرانيا" كأداة لحرب هجينة ضد روسيا وفي مقابلات منفصلة أكد كبار المسؤولين العسكريين أن روسيا سترد على التهديدات العسكرية الناجمة عن انضمام فنلندا إلى حلف الناتو من خلال إصلاحات عسكرية جديدة وإنشاء منطقتين عسكريتين في موسكو ولينينغراد، بالإضافة إلى نشر فيلق عسكري منفصل في كاريليا[1] وقد شكك خبراء عسكريون روس في الثقة المبالغ فيها التي عبّر عنها **شويغو** و**جيراسيموف** على سبيل المثال انتقد العقيد (المتقاعد) **فلاديمير بوبوف** هذا الموقف الرافض مشيرًا إلى أن فنلندا "تتمتع بأكبر إمكانات في أوروبا الغربية من حيث قدراتها المدفعية فهناك ما يقرب من 700 مدفع هاوتزر عيار 155 ملم وعدد مماثل تقريبًا من قذائف الهاون وما لا يقل عن مئة نظام إطلاق صواريخ متعدد قادرة على إطلاق صواريخ ATACMS وهي قادرة على الوصول إلى سانت بطرسبرغ ومورمانسك وسيفيرومورسك وهي المناطق التي تقع فيها مراكز القيادة الإستراتيجية الروسية " كما أشار **بوبوف** إلى أن طموحات فنلندا لمزيد من العسكرة تنبع من دعمها لأوكرانيا وأنه لا ينبغي لروسيا الاستهانة بالإمكانات العسكرية لجارتها الشمالية وذهب الخبير العسكري الروسي البارز **ألكسندر خرامشيخين** إلى أبعد من ذلك مدعيًا أن فنلندا والسويد تتمتعان بقدرات عسكرية أكثر إثارة للإعجاب من جيرانهما الأوروبيين الأعضاء بالفعل في حلف شمال الأطلسي.

ويتناول مقال نُشر في مجلة "فوينايا ميسل"[2] العسكرية، شارك في تأليفه الأدميرال **نيكولاي يفمينوف** القائد العام الحالي للبحرية الروسية أن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) يسعيان إلى تقليص سيطرة روسيا على طريق البحر الشمالي ويؤكد المقال أن غياب

[1]Robbie Gramer,Jack Detsch"Russia's Stripped Its Western Borders to Feed the Fight in Ukraine", **Foreign Policy** (28 September 2022) visited on 3rd of march 2025

[2]Основные тенденции изменения характера и содержания военных угроз Российской Федерации с океанских и морских направлений"/The main tendencies on the change of the character and essence of military threats to the Russian Federation from the oceanic and seaborn direction, 18 May 2023, visited on the 4th of march 2025, https://vm.ric.mil.ru/Stati/item/493331

اللوائح القانونية للسيطرة على مناطق محددة من القطب الشمالي يُغري "القوى المعادية" (ولاسيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) بالسعي وراء أجندات خبيثة في هذه المنطقة الغنية بالموارد وذلك من خلال دفع بنيتها التحتية العسكرية بالقرب من حدود روسيا ويجادل المقال بأنه "نظرًا لنطاق وخطورة التهديدات البحرية، قد لا يكون من الممكن ضمان تحييدها من قِبل القوات البرية وقوات الجو والفضائية وبناءً على ذلك "تحتاج روسيا إلى بناء قدراتها البحرية في منطقة القطب الشمالي لتتمكن من الحد من التهديدات الوشيكة"ومثل نظيراتها السياسية والدبلوماسية كان رد فعل وزارة الدفاع الروسية على انضمام فنلندا إلى حلف الناتو متحفظًا للغاية ولم تُعلن عن أي خطط ملموسة أو واقعية للرد على الرغم من أن الجيش كان أشد منتقدي توسع الناتو لأكثر من عقدين في أواخر سبتمبر 2022، قدّر مسؤولي الدفاع الأوروبيون أنه قد لا يتجاوز عدد القوات البرية الروسية المتبقية في كالينينغراد وبالقرب من منطقة البلطيق 6000 جندي من أصل 30000 جندي مع تحويل ما يصل إلى 80%[1] منهم إلى أوكرانيا صرحت الوزير الأولى السويدية في مجلة فورين بوليسي (Foreign Policy):"إن الانسحاب الذي شهدناه من هذه المنطقة خلال الأشهر السبعة الماضية بالغ الأهمية"و" لقد كانت روسيا تواجهنا منذ عقود بوضعية القوات البرية هذه، والتي أصبحت الآن فعليًا" ومع ذلك، وبناءً على النتيجة النهائية للحرب في أوكرانيا قد تتخذ روسيا خطوات أكثر حزماً لمواجهة فنلندا في المستقبل رداً على قرارها الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي.

[1]Gramer Robbie ,Jack Detsch,"Russia's Stripped Its Western Borders to Feed the Fight in Ukraine," **Foreign Policy** , 28 September 2022, Visited on 4th of march 2025 ,p12

المبحث الثاني: عضوية فنلندا في الحلف الأطلسي

المطلب الأول: الشراكة الأطلسية الفنلندية قبل الانضمام (قبل2023)

الفرع الأول :البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة وشراكة الناتو (1991–2014)

اتسمت سياسة فنلندا الأمنية والدفاعية في أوائل تسعينيات القرن الماضي بطابع وطني واضح فعلى عكس السويد لم تكن فنلندا تتعامل بشبكات التعاون العسكري السري مع حلفائها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) خلال الحرب الباردة [1]بل اقتصرت أنشطتها العسكرية الدولية المحدودة على حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة وفي عام 1994 انضمت فنلندا إلى برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وأصبحت لاحقًا مساهمًا مهمًا في عمليات إدارة الأزمات التي ينفذها التحالف في غرب[2] البلقان سواء في البوسنة والهرسك أو في كوسوفو والأهم من ذلك كجزء من برنامج الشراكة من أجل السلام حيث بدأت فنلندا أيضًا في تعديل قواتها الدفاعية وفقًا لمعايير الناتو وهو شرط أساسي للتوافق التشغيلي بين القوات الفنلندية وقوات الحلفاء كان انضمام فنلندا إلى الاتحاد الأوروبي عام 1995 تطورًا حيويًا لتدويل سياستها الدفاعية ومنذ البداية اتخذت فنلندا موقفًا استباقيا تجاه سياسة الأمن والدفاع الناشئة للاتحاد الأوروبي داعيةً إلى جعل إدارة الأزمات محورًا رئيسيًا لنشاط الاتحاد الأمني والدفاعي ورغم استعدادها للنهوض بسياسة الأمن والدفاع للاتحاد الأوروبي[3] أصرت فنلندا على الحفاظ على جوهر عدم انحيازها العسكري في الواقع كان دعم فنلندا القوي لتعزيز دور الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات بمثابة إستراتيجية

[1]Christelle Calmel," NATO's 360-degree approach to security :Alliance cohesion and adaptation after the Crimean crisis" ,**European Security** 29 (4): 416–435,(Paris,2020) p419

[2]Albin Aronsson, Robert Dalsjö ,Jakob Gustavsson ,"NATO's collective defence of Northern Europe", **In Western Military Capability in Northern Europe**, (Stockholm, March 2021) p22

[3] Tuomas Forbsberg ,Tapani Vaahtoranta,"Inside the EU, outside NATO: Paradoxes of Finland's and Sweden's post-neutrality" **European Security** (10) 1: 68–93.(2001) p62

استباقية صُممت لضمان عدم تطرق أنشطة الاتحاد الأوروبي الأمنية والدفاعية إلى المسائل الأكثر حساسية المتعلقة بالدفاع الإقليمي وخلال المفاوضات حول المعاهدة المنشئة لدستور أوروبا، ترددت فنلندا في إدراج بند المساعدة المتبادلة المعروف حاليًا بالمادة 42.7 من معاهدة لشبونة في المعاهدة والأهم من ذلك أرادت فنلندا ضمان ألا يستلزم البند المعني أي تقديم تلقائي للمساعدة العسكرية حيث اعتُبرت الضمانات الأمنية الملزمة تهديدًا لوضعها كدولة غير منحازة وقد عززت مشاركة فنلندا في قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF)[1] التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) قدرتها على العمل المشترك مع الحلف، وأدخلت هلسنكي إلى طاولة الناتو عندما كانت العملية في أفغانستان مدرجة في جدول الأعمال كما شاركت فنلندا في مناورات عسكرية لحلف شمال الأطلسي وحلفائه ومع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدأ التعاون الدفاعي بين دول الشمال الأوروبي يكتسب زخمًا أيضًا حيث ركز في البداية بشكل أساسي على إيجاد حلول أمنية ودفاعية فعالة من حيث التكلفة في ظل تدهور الوضع الاقتصادي وفي عام 2009 تم إنشاء إطار عمل جديد للتعاون الدفاعي بين دول الشمال الأوروبي(NORDEFCO)[2] .

تضمنت سياستها الدفاعية في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين عناصر دولية مهمة حيث اكتسبت فنلندا خبرةً في العديد من عمليات إدارة الأزمات وكانت قواتها الدفاعية متوافقةً مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) علاوةً على ذلك شاركت فنلندا بنشاط في محافل دفاعية أخرى مثل السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CSDP) وتعاون الدفاع الشمالي (NORDEFCO) لذلك كان من أبرز التوجهات في سياسة الدفاع الفنلندية بعد الحرب الباردة توسيع نطاق الأنشطة التي تُعتبر مناسبة لدولة غير منحازة ومع ذلك لم

[1]Tuomas Iso-Markku, Matti Pesu,"From neutrality to activism: Finland and EU defence". In Ambiguous Alliance: Neutrality, opt-outs, and European defence, edited by Clara Sophia Cramer and Ulrike Franke ,**European Council on Foreign Relations** (Helsinki ,2021)p15

[2]Dahl Ann-Sofie Lotten,Op.cit,p2

يمس التعاون العسكري الفنلندي جوهر سياستها الدفاعية ألا وهو الدفاع الإقليمي أراد صناع القرار الفنلنديون بدعم من الرأي العام الذي ظل متشككًا في عضوية الناتو، الحفاظ على عدم انحياز البلاد عسكريًا من خلال الحفاظ على الدفاع الإقليمي كمهمة وطنية بحتة وهكذا عززت توجه "ما بعد الحياد"[1] سياسة فنلندا حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على الرغم من أن فنلندا لم تعد تنتهج سياسة حياد من طراز الحرب الباردة وقامت بتدويل أجزاء من سياستها الدفاعية إلا أنها لا تزال متمسكة ببقايا الحياد أي عدم انحيازها العسكري معتبرةً إياه أداة أساسية في إدارة علاقتها مع روسيا التي تزداد حزمًا.

1)الرأي العام الفنلندي والسياسة الخارجية :

يعتبر العديد من المفكرين أن العلاقة بين السياسة الخارجية و الرأي العام تستند على ثلاثة توجهات رئيسية وهي:

أ)المنظور الانفصالي :ويعرف هذا الأخير باسم "إجماع ألموند–ليبمان"[2] ويرى أن الرأي العام جاهل ومتقلب ومنفصل عن عملية صنع القرار في السياسة ولا يؤثر الجمهور ولا ينبغي أن يؤثر على عملية صنع السياسات لاسيما فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية ويرتبط هذا المنظور إلى حد كبير بالنظرية الواقعية للعلاقات الدولية التي تنص على وجود مصلحة وطنية موضوعية يمكن لقيادة السياسة الخارجية بل وينبغي عليها السعي لتحقيقها

ب)المنظور التقليدي: يرى أن الجماهير تفتقر إلى المعلومات اللازمة لاستخلاص استنتاجات صحيحة وأن منطقها عاطفي للغاية غالبًا ما يتفاعل الجمهور مع التهديدات الخارجية ببطء

[1]Bogányi Jolán Mária,Op.cit, p7

[2]J.D.Kertzer, Powers, K. E., Rathbun, B. C "Moral support,"How moral values shape foreign policy attitudes" **The Journal of Politics**, 76(3), 825–840. (Cambridge ,2014) p33

شديد، ثم بقوة شديدة فعند ظهور أزمة يكون الجمهور سلبيًا[1] في البداية ثم يدعم القادة الوطنيين من خلال خلق ما يُسمى بتأثير الالتفاف حول الراية حيث يطالبون بسياسات متشددة ضد الآخرين لكنهم غير مستعدين للاستمرار في هذه السياسات.

ج)النموذج التنازلي للعلاقة بين الرأي العام ونخبة صنع القرار في السياسة الخارجي: ووفقًا لهذا المنظور، يكون الجمهور عادةً أكثر استقرارًا منه متقلبًا ولكن هذا يرجع إلى قدرة أصحاب السلطة على "صنع الموافقة إذ يمكن لصانعي القرار ونخبة السياسة الخارجية الأوسع التحكم في المعلومات المتاحة للجمهور وتأطيرها بالطريقة التي تناسب مصالحهم. ويدعم الجمهور إلى حد كبير صانعي القرار ويتبنى وجهة نظرهم على أساس الانتماء السياسي والولاء الوطني عندما تتغير رؤية النخبة، يتغير الرأي العام أيضًا ووفقًا للنموذج التنازلي يُنشئ أصحاب السلطة ويتحكمون في تأثير "التجمع حول العلم[2] .

في فنلندا لم يغير دور الرأي العام في السياسة الخارجية والأمنية خلال أكثر من 100 عام من استقلال البلاد في فترة ما بين الحربين العالميتين كان الرأي العام في معظمه غير مرتبط بصنع قرارات السياسة الخارجية بينما كان خاضعًا لها خلال الحرب الباردة استرشد قادة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالحكمة الواقعية القائلة بأن الحكومة يجب أن تكون "قائدة لا عبدة للرأي العام" ولكن من وجهة نظرهم، لم يكن الجمهور مجرد سلبي، بل يجب تعبئته كمورد للقيادة في فترة الحرب الباردة اعتبر الرئيس **أورهو كيكونن**(Urho Kekkonen)[3]على وجه الخصوص الرأي العام مهمًا في دعم السياسة الخارجية الفنلندية القائمة على الحياد

[1]J.D Kertzer, Zeitzoff T ,"A bottom-up theory of public opinion about foreign policy", **American Journal of Political Science**, 61(3), 543–558.(Cambridge,2017)p12

[2]Baum, M. A., Potter, P. B. K "Media, public opinion, and foreign policy in the age of social media**" The Journal of Politics**, 81(2), 747–756.(Cambridge 2019) p750

[3]David Arter ,"From Finlandisation and post-Finlandisation to the end of Finlandisation? Finland's road to a NATO application", **European Security**, 32(2), 171–189.(Tampere, 2023) p177

والعلاقات الودية مع الاتحاد السوفيتي ولكن أيضًا في تحديد الحدود التي يمكن للاتحاد السوفيتي أن يفرضها على فنلندا مع انتهاء الحرب الباردة أصبح المنظور الليبرالي هو السائد فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي انطبق دور الرأي العام من القاعدة إلى القمة في فنلندا بشكل أفضل بكثير من نموذج الرأي العام من القمة إلى القاعدة السابق تسارع النقاش العام حول السياسة الخارجية، وتنامي تأثير العوامل المحلية كان قرار فنلندا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بناءً على استفتاء عام 1994 دليلاً على الدور المتزايد الممنوح للمواطنين في قرار حاسم في السياسة الخارجية كما تعزز هذا التوجه بالتعديلات الدستورية التي نصت على انتخاب الرئيس مباشرةً بالاقتراع الشعبي وإمكانية مبادرات المواطنين لتغيير التشريعات.

2)الرأي العام الفنلندي وانضمام فنلندا إلى حلف الناتو:

بدأ النقاش الفنلندي حول الانضمام إلى حلف الناتو في منتصف التسعينيات، عندما أعلن الناتو سياسة الباب المفتوح، لكن قررت فنلندا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي جعلته من أولويتها في تلك الفترة ومع ذلك لم يُشير سوى عدد قليل من الشخصيات العامة، ونادرًا ما يكون سياسيا إلى ضرورة دراسة فنلندا لعضوية الناتو حيث جادل **ماكس جاكوبسون** (Max Jackobson[1]) دبلوماسي سابق وأحد أبرز الشخصيات في السياسة الخارجية الفنلندية في عام 1996 بضرورة تقدم فنلندا بطلب عضوية الناتو نظرًا لفشل الديمقراطية في روسيا إلا أن السياسيين تجنبوا هذا السؤال بشكل رئيسي لأنهم ما زالوا يرغبون في التركيز على تكامل الاتحاد الأوروبي وكانت الدول المتقدمة بطلبات الانضمام إلى الناتو في الغالب من حلفاء الاتحاد السوفيتي السابقين أو الجمهوريات التي اعتُبرت المجموعة المرجعية غير المناسبة لفنلندا منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أيدت نخبة السياسة الخارجية المؤلفة من موظفي الخدمة المدنية والجيش وخبراء السياسة الأمنية وممثلي وسائل الإعلام

[1] Max ,Jackobson: **Finnish Neutrality: A Study of Finnish Foreign Policy Since the Second World War**, Frederick A. Praeger, (New York ,1969) p5

البارزين، الانضمام إلى حلف الناتو على سبيل المثال أعلنت صحيفة هلسنكي سانومات الصحيفة اليومية الرائدة عام 2004 ترحيبها بعضوية فنلندا في الناتو كما أيد غالبية الضباط المفوضين في القوات المسلحة عضوية الناتو[1]ومع ذلك لم تكن الأحزاب السياسية الأخرى باستثناء حزب الائتلاف[2] الوطني وحزب الشعب السويدي مستعدة لدعم خيار الانضمام إلى الناتو في المستقبل إلا إذا تغيرت الظروف حيث كان السياسيون عمومًا مترددين إلى حد ما في الدعوة علنًا إلى عضوية فنلندا وكان الرأي العام أحد أسباب عدم رغبة كبار السياسيين وغالبية الأحزاب السياسية في دعم عضوية فنلندا حيث كان الرأي العام مستقرًا نسبيًا بشأن قضية حلف شمال الأطلسي (الناتو) منذ التسعينيات عندما أُجريت أول استطلاعات الرأي حول هذه القضية وحتى أوائل عشرينيات القرن الحادي والعشرين أين تراوحت نسبة المؤيدين عادةً بين 20%[3] و30% ونسبة المعارضين بين 50% و70% وكانت نسبة المشاركين الذين لم يعرفوا أو الذين لم يرغبوا في التعبير عن رأيهم أعلى عادةً من غيرها في أسئلة استطلاعات الرأي العام وقد أثرت الأحداث الخارجية وليس النقاش الداخلي على شعبية حلف شمال الأطلسي في فنلندا بلغ عدد المؤيدين أدنى مستوياته بعد بدء العمليات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة في كوسوفو وأفغانستان والعراق وليبيا لكنه ارتفع قليلاً بعد الحرب الروسية الجورجية عام 2008 وضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014 عندما ازداد الشعور بالتهديد الذي تشكله روسيا ومع ذلك كانت التغييرات معتدلة وعادت الآراء دائمًا إلى ما يقرب من المتوسط بعد هذه الأحداث الخارجية.

[1] عزيزعباس هاشم ، « التغيير في السياسة الخارجية السويدية من الحياد إلى الانحيازية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 »،**مجلة المعهد**، ع12 ، كلية العلوم السياسية،(بغداد , 2023) ص17

[2]Nordenstreng, K., Rahkonen J ,"Suomen Nato-tsunami" **Kanava**, 5, 6–11.,(Helsinki ,2022) p8

[3]Koskimaa V, Raunio T ,"Effective and democratic policymaking during a major crisis , An in-depth analysis of Finland's decision to apply for NATO membership after Russia attacked Ukraine" **Journal of European Public Policy"**, 1–24. (Abingdon ,2024) p19

الفرع الثاني: التحالف الفنلندي الأطلسي(2014-2022)

أدى الغزو الروسي الأول لأوكرانيا عام 2014 إلى تعديل في سياسة فنلندا الأمنية والدفاعية في السنوات التي أعقبت الهجوم، كثّفت فنلندا بشكل ملحوظ تعاونها العسكري الدولي وشراكاتها الدفاعية علاوة على ذلك تمحور هذا التعاون منذ ذلك الحين بشكل متزايد حول الدفاع الإقليمي أي أن فنلندا وبالتعاون مع شركائها بدأت في تهيئة الظروف لتعاون محتمل في زمن الحرب طورت فنلندا علاقة وثيقة[1] بشكل خاص مع جارتها السويد حيث تطور تعاون البلدين ليشمل "السلام والأزمات والحرب" ويمتد إلى التخطيط العملياتي المشترك ،كما عززت فنلندا شراكتها مع الولايات المتحدة والنرويج وانضمت إلى أهم أطر الدفاع "المصغرة" في أوروبا[2] وهي القوة الاستكشافية المشتركة بقيادة المملكة المتحدة ومفهوم إطار الأمم بقيادة ألمانيا ومبادرة التدخل الأوروبية التي تديرها فرنسا كما ارتقت علاقة فنلندا بحلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى مستوى جديد حيث أصبحت فنلندا واحدة من شركاء الناتو الخمسة في برنامج "الفرص المُعززة(Enhanced Opportunities Partner) .

في قمة ويلز عام 2014[3] أما في الاتحاد الأوروبي أصبحت فنلندا من أبرز المؤيدين للمادة 42.7 وهي المادة التي كانت مترددة في البداية في إدراجها في معاهدات الاتحاد الأوروبي وكدليل على تغير نهجها تجاه التعاون الدفاعي سنّت فنلندا أيضًا قانونًا جديدًا في عام 2017 يسمح بتقديم واستقبال المساعدة العسكرية من قِبل القوات المقاتلة علاوة على ذلك أُضيف تقديم واستقبال المساعدة العسكرية إلى مهام قوات الدفاع الفنلندية أظهر تكثيف التعاون العسكري تغييرًا فعليًا في عقيدة الأمن والدفاع الفنلندي بعد عام 2014 أين تخلت فنلندا

[1]Purra Riikka, "Speech at the Parliamentary Debate on Finland's Access to NATO ,Plenary Session, Parliament of Finland", **PTK 56**, (Helsinki ,2022.)

[2]عبد السالم الفالح عبد السالم عمر, « انضمام الدول المحايدة للأحلاف العسكرية وأثر ذلك على مسألة الحياد الدولي(انضمام السويد لحلف الناتو نموذجا) » **مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية**. كلية القانون، جامعة صبراتة(زلطن ليبيا,2024) ص15

[3]William Alberque,Ben Schreer,Op.cit,p69

تدريجيًا عن عدم انحيازها العسكري وتوجهات ما بعد الحياد وتبنت سياسة الانحياز وهي إستراتيجية[1] تتحد فيها مجموعة من الدول وتتعاون لمنع ومواجهة العدوان من خصم مشترك إذا لزم الأمر دون إضفاء الطابع الرسمي على علاقتها من خلال تشكيل تحالف اندمجت فنلندا في نظام الردع والدفاع الغربي المتمركز حول حلف الناتو لكنها فعلت ذلك دون الانضمام رسميًا إلى الحلف حيث اعتمد هذا النهج على أنه في حالة نشوب صراع محتمل مع روسيا ستستند التحالفات الغربية في زمن الحرب إلى مصالح مشتركة وبالتالي يمكن أن تنشأ أيضًا دون وجود معاهدات رسمية وكانت هناك ثلاثة أسباب على الأقل لعدم تفكير فنلندا في عضوية الناتو في بيئة ما بعد عام 2014:

1) أرادت فنلندا الاستمرار في إقامة علاقات فعّالة مع روسيا، ورأت أن هذا يتطلب حذرًا بشأن جارتها الشرقية بعبارة أخرى لم يرغب غالبية صانعي القرار الفنلنديين[2] في إثارة غضب موسكو دون داعٍ من خلال التقدم بطلب عضوية الناتو.

2) كان صناع السياسات الفنلنديون قلقين بشأن الآثار التصعيدية المحتملة لمحاولة الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) والتي كان من شأنها أن تقوض الاستقرار الهش أصلًا في منطقة بحر البلطيق في أعقاب الغزو الروسي .

3)ظل الرأي العام قويًا ضد عضوية حلف شمال الأطلسي

حيث تمثل الرأي العام حول قضية الانضمام إلى الناتو في استطلاعات 2014 في:

[1]Nokkala Arto, "It Is About Protection: Defence in Finland's Steps to NATO" **Security and Defense Quarterly**, 34, no. 4 pp 41–58. (Warsaw, 2022)

[2]Linnainmäki Joel ,"An alliance of strategic divergences: Contextualizing Northern Europe and Finland in NATO decisionmaking" , **Finnish Institute of International Affairs**(Helsinki , 2024) p14

التاريخ	بتكليف من	نعم (%)	لا(%)	لا أعلم (%)
01/2014	منتدى الأعمال و السياسة الفنلندي	18	51	30
02/2014	صحيفة هلسينكي	18	64	18
03/2014	صحيفة هلسينكي	22	59	19
08/2014	صحيفة هلسينكي	26	57	17
08/2014	شركة البث الفنلندية	26	58	16
12/2014	المجلس الاستشاري للدفاع	30	60	10

المصدر : Forsberg, Tuomas. "Bottom-up foreign policy? Finland, NATO and public opinion." *Scandinavian Political Studies*, vol. 47, no. 3, 2024, pp. 283-307 ص8

العنوان :جدول يمثل استطلاع أراء حول انضمام فنلندا لحلف الناتو عام2014

يعرض الجدول نتائج استبيان حول مدى تأييد ومعارضة فنلندا للانضمام إلى حلف الناتو في عام 2014 وتظهر النسب المئوية أن بعض المشاركين كانوا يؤيدون الفكرة بينما كانت هناك غالبية غير متأكدة أو معارضة .

وكان النقاش حول حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين موجهًا بشكل كبير من قبل الرئيسة تاريا هالونين (Tarja Halonen)[1]التي اعتبرت من واجبها الدفاع عن عدم انحياز فنلندا عسكريًاوعارضت صراحةً عضوية فنلندا في الناتو ومقارنةً بالرؤساء السابقين كانت لديها أكبر تحفظ بشأن عضوية الناتو حيث كانت مقتنعة بأن الدول الصغيرة غير المنحازة عسكريًا قادرة على معالجة الأزمات العالمية بنجاح وأكدت هالونين على أهمية دور فنلندا كوسيط للسلام إذا ظلت البلاد غير منحازة عسكريًا كما رفضت فكرة أن عضوية الناتو ستجعل فنلندا طرفًا فاعلًا دوليًا أكثر كفاءة مع ذلك أثارت

[1]Arter David ,Op.cit,p177

السياسات العدوانية الروسية التي بدأت بالتدخل العسكري في جورجيا عام 2008 ثم ضم شبه جزيرة القرم عام 2014 قلق الدول التي اعتادت على البقاء غير منحازة وهكذا أدى تغير البيئة الأمنية في المنطقة إلى نهاية مفهوم الفنلندية Finladization* والذي كان في طور التحقق منذ 1995 أين بدأت فنلندا في الابتعاد عن روسيا بعد انتهاء القيود الفنية لمعاهدة السلام لعام 1947 أي مع زوال الاتحاد السوفيتي وكان انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1995 هو السبب الذي أجبرها على قبول السياسات الأمنية والخارجية الأوروبية المشتركة التي حددتها الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي التي كانت بالفعل أعضاء في حلف شمال الأطلسي.

المقومات العسكرية الفنلندية :

حاولنا تناول مقومات العسكرية لفنلندا لتقريب الصورة حول سبب انضمامها للناتو في الوقت الحالي حيث تبلغ مساحة فنلندا حوالي 131,000 ميل مربع وهي واحدة من أكبر دول أوروبا من حيث المساحة، ومع ذلك، يبلغ عدد سكانها 5.5 مليون نسمة فقط وهي تحتل المرتبة ثالثة وعشرون فقط من حيث عدد السكان في القارة تشير هاتان النقطتان إلى أن الكثافة السكانية في فنلندا منخفضة للغاية أي 42 شخصًا فقط لكل ميل مربع فالدفاع عن هذه المساحة الشاسعة مع هذا العدد القليل من السكان ليس بالأمر السهل على فنلندا حيث تعتمد هذه الأخيرة على قوة عسكرية نشيطة صغيرة الحجم ويبلغ عددها اليوم حوالي 30,000 جندي مدعومة باحتياطي هائل من الجنود المواطنين(كون الخدمة العسكرية إلزامية للرجال في فنلندا) وعند التعبئة الكاملة يمكن لفنلندا نشر قوة قوامها 280,000[1] فرد يعتبر الجيش أكبر الخدمات العسكرية الفنلندية ويتكون من حوالي 22,000 جندي نشط يمتلك الجيش

* يقصد بها السلوك الذي بموجبه تقوم دولة قوية بإجبار دولة مجاورة أصغر على الامتناع عن معارضة قواعد السياسة الخارجية للدولة القوية، مع السماح لها بالحفاظ على استقلالها الاسمي ونظامها السياسي الخاص ويعني المصطلح "أن تصبح مثل فنلندا"، في إشارة إلى تأثير الاتحاد السوفييتي على سياسات فنلندا خلال الحرب الباردة. لمعلومات اكثر اطلع على كتاب دافيد كيربي المعنون بالفنلندية : الاتحاد السوفياتي ودول الشمال

[1]Jukka Juusti:**Finland's Defence Capability 2025: Challenges and Strategic Outlook**, Routledge (London,2024) p37

الفنلندي احتياط هائل من دبابة القتال الرئيسية المتقدمة Leopard 2A الألمانية الصنع وهي واحدة من أفضل الدبابات في العالم ويمكن القول إنها أفضل من دبابة[1] M1A2 Abrams الأمريكية، دبابة Challenger 2 البريطانية ودبابة Leclerc الفرنسية من حيث الحماية والقوة النارية والقدرة على الحركة يمتلك الجيش الفنلندي أيضًا واحدة من أقوى قوات المدفعية في أوروبا بما في ذلك مدافع الهاوتزر ذاتية الدفع K9 عيار 155 ملم المصنوعة في كوريا الجنوبية، وهي واحدة من أفضل الدبابات في العالم .

أما بخصوص البحرية الفنلندية فهي أصغر بكثير من الجيش إذ تتشكل من حوالي 4700 فرد، وتتألف بشكل أساسي من سفن دورية وسفن قتال سطحية ساحلية أصغر حجمًا سفن حرب ألغام، سفن إنزال برمائية وسفن لوجستية/دعم وستُحسّن الترقيات الأخيرة التي أُجريت على زوارق الصواريخ من فئة هامينا قدرة فنلندا على رصد ومواجهة التهديدات الجوية والسطحية وتحت الماء وستستبدل البحرية الفنلندية في نهاية المطاف سبع منصات قديمة وتحديدًا منصة ألغام واحدة من طراز بوهجانما[2]ومنصة ألغام اثنتين من طراز هامينما أما الجانب الجوي فيعد الدفاع الجوي الفنلندي الأقل فعالية مقارنة بالمجاليين السابقين حيث يزيد عدد أفراده قليلاً عن 3000 فرد في الخدمة الفعلية ومع ذلك فقد يصبح قريبًا الأكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية بين القوات الجوية النوردية في أواخر عام 2021 أعلنت فنلندا عن نيتها شراء أربع وستين طائرة مقاتلة من طراز F−35A من الجيل الخامس أمريكية الصنع لتنضم بذلك إلى تسع دول أوروبية أخرى أعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي تمتلك هذه الطائرة التي تتجنب الرادار مما يسمح لفنلندا بالحفاظ على درجة عالية من التوافق التشغيلي عندما تبدأ فنلندا في امتلاك طائرات F−35 بحلول عام 2026 ستتخلص

[1] Deni John: **Finland and Sweden in NATO: Looking Beyond Madrid, Atlantic Council** (Washington DC November 2022) p 2-3

[2] Finnish Defence Forces, **Finnish Military Intelligence Review 2025,** (Helsinki 2025)p28

تدريجيا من أسطولها الحالي المكون من اثنين وستين طائرة من طراز F−18 والتي كانت تشغلها منذ منتصف التسعينيات وستقوم فنلندا باقتناء طائرات F−35 وكذا زيادة الإنفاق الدفاعي الفنلندي إلى أكثر من 2% [1]من الناتج المحلي الإجمالي وهو الحد الأقصى المتفق عليه من قبل حلف الناتو للاستثمار الدفاعي ستزيد مخصصات التمويل الإضافية التي حُددت في أعقاب الغزو الروسي رائدة عالميًا في مجالات مثل المركبات المدرعة ذات العجلات، وأنظمة الهاون ذات الأبراج وبعض أنظمةC4ISR/C5 .

المطلب الثاني :عضوية فنلندا في الناتو وآفاقها

الفرع الأول :النظريات المفسرة لانضمام فنلندا إلى حلف الأطلسي

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة ثلاث نظريات لتحليل سلوك فنلندا ونتيجة انضمامها لحلف الناتو كرد فعل للنزاع الأوكراني.

يُحدد **هاوكالا** و **فاتورانتا** (Haukkala and Vaahtoranta)[2]السياسة الأمنية الفنلندية من خلال تحديد ثلاثة مدارس فكرية تتفاعل فنلندا من خلالها (الواقعية الجديدة/ الليبيرالية المؤسسية/نظرية الحماية) فالنظرية الواقعية تُركز من خلالها فنلندا على وضعها الجيوسياسي بجوار روسيا بينما تُركز الليبرالية على تعزيز العلاقات الغربية وتطمح العولمة إلى التخلص من سياسات القوة تمامًا نحو عالم عالمي ذي معايير وقواعد ومؤسسات متبادلة أما نظرية الدولة الصغيرة فهى انعكاس لموضع فنلندا في العلاقات الدولية.

1−النظرية الواقعية الجديدة (Neo−Realism):

[1] NATO : **Defence expenditures and NATO's 2% guideline** , NATO, April 3, 2025, https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_17120.htm

[2]Waltteri Immonen,"Nationalist Justifications of Realist Policies: How Finnish Parliamentary Parties Turned to Favouring NATO Membership**",Nordic Review of International Studies**, 46-63 (turku,2024)p48

في سياق الواقعية الجديدة أثار غزو أوكرانيا شعورًا متزايدًا بانعدام الأمن لدى الدول المجاورة مثل فنلندا وتُؤكد الواقعية الجديدة على أن الدول كجهات فاعلة موحدة، تُحركها مصالحها الذاتية وبقاؤها وخاصةً الحفاظ على أمنها يعكس تصريح وزير الدولة الفنلندي في وزارة الخارجية يوكا سالوفوارا (Jukka Salovoaara) [1]هذا الأمر حيث صرح:"توصلت فنلندا إلى استنتاج سريع وضروري بشأن غزو روسيا لأوكرانيا وتقدمنا بطلب عضوية حلف شمال الأطلسي "يعكس هذا التصريح مفاهيم متعددة للواقعية الجديدة[2] أبرزها مفهوم المعضلة الأمنية إذ يُشير هذا المفهوم إلى أنه عندما تتخذ دولة ما إجراءات لتعزيز أمنها فإنها قد تُسبب دون قصد انعدام أمن الدول الأخرى التي تسعى بدورها إلى اتخاذ تدابير لتعزيز أمنها علاوة على ذلك يشير "القرار السريع والضروري" بالتقدم بطلب عضوية الناتو إلى أن فنلندا لم ترَى نفسها قادرة على توفير الأمن الكافي لنفسها ولذلك قررت الاعتماد على مساعدة الآخرين كعمل من أعمال المصلحة الذاتية ويعكس هذا السلوك كيفية تصرف الدول الصغيرة في أوقات عدم اليقين لضمان بقائها من خلال التحالف مع الدول الأخرى إذ إنها معروفة بالاعتماد على قوة الآخرين لضمان أمنها وتوازن القوى في المنطقة في هذه الحالة يمكن اعتبار استجابة فنلندا بالسعي إلى عضوية الناتو خطوة إستراتيجية لمواجهة التهديد المحتمل الذي تشكله روسيا وقد أيد وزير الخارجية الفنلندي **بيكا هافيستو**(Pekka Haavisto) هذا الرأي إذ ذكر أن لغة روسيا التهديدية المتزايدة بشأن الأسلحة النووية والكيميائية أوضحت "بوضوح أن فنلندا بحاجة إلى مزيد من التعاون في سياساتها الدفاعية [3]"بالإضافة إلى ذلك يُشدد على تزايد خطر حدوث "أمر غير متوقع" والذي بدوره "سيجعل من المستحيل تقديم

[1]Matti Pesu:**Introducing Ideational Foreign Policy Analysis: Explorations of the Underlying Ideas of Finnish Foreign Policy**, Tampereen yliopistopaino (Tampere,2019) p21

[2]Albert Weckman,"Public opinion and NATO: How different security environments influence the support for NATO in Finlad", **Nordic Review of International Studies**, 1, pp. 4–24 (Helsinki ,2023) p14

[3]Robert Rinehart,"Finland's European Vocation",**Scandinavian Studie**s 74, 3, pp427-440 (Bloomington,2022) p433

طلب انضمام إلى الناتو في ذلك الوقت تحديدًا" ورغم أنه لم يُفصّل ذلك فمن المنطقي افتراض أن "الأمر غير المتوقع" سيكون عدوانًا روسيًا محتملًا على فنلندا إذ قد يمنع هذا التطور فنلندا من الانضمام إلى الناتو ويُسلّط الضوء على المفاهيم الواقعية للأمن والردع كعاملين بالغي الأهمية بل يُذكر أن "أهم نتيجة لعضوية الناتو بالنسبة لفنلندا هي أن تصبح فنلندا جزءًا من الدفاع الجماعي للناتو وأن تكون مشمولة بضمانات أمنية "ويمكن ملاحظة أهمية هذه المفاهيم أيضًا في التقرير المتعلق بعضوية فنلندا في حلف الناتو الصادر في ماي 2022 حيث ورد فيه أن "العضوية في حلف الناتو تعني أن فنلندا ستكون جزءًا من الدفاع المشترك للناتو وستكون مشمولة بالضمانات الأمنية وفقًا للمادة 5[1] ومن ثم سيكون التأثير الرادع للدفاع الفنلندي أكبر بكثير وقد تكرر هذا في خطاب **سانا مارين** (Sanna Marin)أمام البرلمان في الشهر نفسه فتتوافق فكرة أن عضوية الناتو والضمانات الأمنية اللاحقة ستزيد بشكل كبير من التأثير الرادع للدفاع الفنلندي مع تركيز الواقعية الجديدة على توزيع القوة واعتبارات الأمن ،فالانضمام إلى حلف الناتو والتمتع بضماناته الأمنية من شأنه أن يعزز أمن فنلندا من خلال اندماجها في تحالف قوي ويتماشى هذا مع مفهوم الواقعية الجديدة للتوازن حيث تسعى الدول الأصغر إلى حماية حلفاء أكبر وأقوى لمواجهة التهديدات المحتملة من دول أقوى علاوة على ذلك فإن تأكيد البيان على أن هذا الإجراء قد "يعزز أمن الناتو ككل" يعكس تركيز الواقعية الجديدة على التأثير النظامي لتصرفات الدول حيث أن انضمام فنلندا إلى المظلة الأمنية لحلف الناتو من شأنه أن يسهم في تعزيز قوة وأمن التحالف بشكل عام مما يعزز توازن القوى والاستقرار داخل النظام مما سيعود بالنفع الكبير على فنلندا[2] وتُشدّد العديد من النصوص على أهمية الأمن حيث يُجادل البعض بأن فنلندا

[1]Elizabeth Ashford,"In Praise of Lesser Evils: Can Realism Repair Foreign Policy?" **,Foreign Affairs,** (Fife,2022) p120

[2]Särkkä, Iro,"Nordic, European or Atlanticist? Finland's State Identity during the Post-Cold War Period", **Nordic Review of International Studies**, 2 , 64–71(Helsinki , 2023)p66

"ستُعزز أمنها" بانضمامها إلى حلف الناتو وأن هذه العضوية ستُعزز أيضًا الاستقرار والأمن في منطقة بحر البلطيق وشمال أوروبا ويُمكن القول إن زيادة الاستقرار والأمن في المناطق المحيطة تصب في مصلحة فنلندا القومية .

2-النظرية الليبرالية المؤسساتية (Liberal Institutionalism):

تظهر النظرية اللبرالية المؤسساتية في الممارسات المتعلقة بمشاركة فنلندا في الاتحاد الأوروبي كمنظمة و حلف الناتو كحلف عسكري حيث تُسلَّط الضوء على القيم والمُثُل الليبرالية إلى جانب أهمية سيادة القانون ذات الطابع المؤسسي الليبرالي حيث ذكرت رئيسة الوزراء السابقة سانا مارين أن "تعزيز النظام العالمي القائم على القواعد ،حقوق الإنسان والسلام" تُمثل "ركائز السياسة الخارجية الفنلندية"علاوة على ذلك أشارت أيضًا إلى أن "مطالب روسيا[1] تتعارض بشكل مباشر مع المبادئ الأساسية للأمن الأوروبي وهي نفس المبادئ التي تُشكل أساس السياسة الأمنية الفنلندية حيث تؤكد هذه المبادئ أن لكل دولة الحق في اتخاذ قراراتها الخاصة بشأن خيارات سياستها الخارجية والأمنية" يتوافق تأكيد سانا مارين مع المفاهيم الأساسية لليبرالية وخاصة قيمها ومُثُلها حيث تشير الإشارة إلى "المبادئ الأساسية للأمن الأوروبي" إلى الالتزام بهذه المعايير والقيم والقواعد المشتركة التي تعزز التعايش السلمي ويتوافق هذا مع تأكيد الليبرالية على دور المؤسسات في تسهيل الحوار الدبلوماسي وحل النزاعات وتؤكد فكرة أن "لكل دولة الحق في اتخاذ قراراتها الخاصة" على المعايير والقيم الليبرالية في السيادة وأهمية دور الدول في تشكيل سياساتها الخارجية والأمنية بناءً على مصالحها وتفضيلاتها الفردية بالإضافة إلى ذلك، يمكن ملاحظة أهمية التعاون والقيم المشتركة والمؤسسات وآليات الأمن الجماعي في تشكيل السياسة الأمنية لدول الشمال

[1]John Hickman,"Why Finland and Sweden's Accession Is a Game-Changer for NATO" ,**Center for European Policy Analysis** ,(Washigton ,2022) p15

الأوروبي في النصوص يجادل وزير الخارجية السابق **بلومكفيست** (Thomas Blomqvist)[1] "بأن انضمام فنلندا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) سيُمثل "بداية مرحلة جديدة في التعاون بين دول الشمال الأوروبي، مما يُؤكد أيضًا على أهمية التكامل بين دول الشمال الأوروبي علاوة على ذلك، فإن انعدام الأمن الناجم عن العدوان الروسي على نطاق أوسع "أظهر أهمية التعاون"وركزت هذه التصريحات على أهمية التعاون بين دول الشمال الأوروبي كموضوع رئيسي في السياسة الأمنية بالإضافة إلى ذلك يُسلّط الضوء أيضًا على أهمية تعميق التعاون عبر الأطلسي إلى جانب التعاون الثنائي والتعاون مع الاتحاد الأوروبي تبرز الإشارة إلى التعاون بين دول الشمال الأوروبي وعضوية حلف شمال الأطلسي الطابع متعدد الأطراف لإستراتيجية الأمن[2] تُقدّر الليبرالية النهج متعدد الأطراف الذي يُشرك جهات فاعلة متعددة في عمليات صنع القرار ويُعزز الحلول التعاونية للتحديات العالمية علاوة على ذلك يُبرز الاعتراف بالتعاون الوثيق والدعم بين دول الشمال الأوروبي خلال التحديات الأمنية دور القيم المشتركة والثقة المتبادلة إذ تُؤكد الليبرالية على أن التعاون لا يقتصر على المصالح المادية بل يُمكن أن يتجذر أيضًا في الأعراف والقيم المشتركة والالتزام بسيادة القانون وأخيرًا، فإن القول بأن "انتقال جميع دول الشمال الأوروبي إلى عضوية حلف شمال الأطلسي يُمثل مرحلة جديدة من التعاون"يتماشى مع دعم الليبرالية لترتيبات الأمن الجماعي إذ تستند هذه الترتيبات إلى فكرة أن معالجة المخاوف الأمنية تُعالج بشكل جماعي أفضل من معالجتها بشكل فردي ويُبرز ذكر "التكامل الشمالي"[3] أهمية بناء روابط أعمق وتعزيز الترابط بين الدول المتجاورة من الجوانب البارزة لفنلندا ومفاهيم التعاون تركيزها على التعاون

[1]Lbid,18

[2]Mikhail Polianskii,"Russian Foreign Policy Research and War in Ukraine: Old Answers to New Questions?" , Department of International Institutions, **Peace Research Institute**, (Frankfurt ,2023) p24

[3]Sebastian Linderdahl,"Shelter-Seeking in Bilateral Cooperation: The Case of Finnish-Swedish Security Political Rapprochement (2009–2022),"**Master's thesis, Master's Programm in European and Nordic Studies, Humanities Study Track, University of Helsinki,**(Helsinki,2022)p14

مع السويد بالإضافة إلى ذلك فإن انضمام الدولتين المتزامن إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) قد زاد من التعاون بينهما وأكد وزير الخارجية الفنلندي السابق **بيكا هافيستو** (Pekka Haavisto) خلال خطابه في مؤتمر ريكسكونفرنسن في سالين شهر جانفي سنة 2023 أن تعاونهما ضروري للدفاع في المنطقة حيث ذكر أن "فنلندا والسويد تُشكلان وحدة استراتيجية عسكرية "يمكن أيضًا رؤية العنصر الحيوي للعمل الجماعي داخل الليبرالية في الوثائق حيث يُؤكد بند دفاع الناتو (المادة 5) والأمن الذي توفره العضوية لفنلندا والمنطقة على نطاق أوسع.

3-نظرية الحماية (Shelter Theory):

هو ما أطلق عليها عالم السياسة **بالدور ثورهالسون** "نظرية الدول الصغيرة والملجأ[1] "والتي طورها في البداية بعد أيام قليلة فقط من الانهيار الاقتصادي الأيسلندي أواخر عام 2008 مجادلًا بأن الدول الصغيرة تحتاج إلى ملجأ اقتصادي وسياسي توفره الدول الأكبر و/أو المنظمات الدولية علاوة على ذلك تُفصّل نظرية الدول الصغيرة والملجأ كيف تُخفف الدول الصغيرة من العيوب الناجمة عن نقص القدرات المادية من خلال البحث عن ملجأ سياسي واقتصادي واجتماعي توفره الدول الأكبر والمنظمات الدولية يجادل **ثورهالسون وستينسون** بأن هذا البحث عن ملاذ آمن يحدث لأن "الدول الصغيرة تحتاج إلى مساعدة دبلوماسية وعسكرية وإدارية من هذه الوحدات الأكبر من أجل التكامل الاقتصادي والحصول على المساعدة الاقتصادية في أوقات الأزمات[2] وكذلك لضمان الوصول إلى الابتكارات والثقافة والأفكار التي لا تستطيع فئة سكانية صغيرة توفيرها بمفردها أي باختصار هناك حوافز محلية كامنة وراء سلوك الدول الصغيرة في البحث عن ملاذ آمن ولكن خياراتها في هذا

[1]Baldur Thorhallsson,Op.cit, p36

[2]Robert Steinmetz, Anders Wivel,"Small States in Europe: Challenges and Opportunities", **Ministry of Foreign Affairs of Luxembourg(**Luxembourg, 2019)p12

المجال تُعتبر محدودة النطاق بسبب العوامل الجيوسياسية وهكذا تتكون النظرية من ثلاثة ملاجئ قطاعية مختلفة تسعى الدول الصغيرة إلى الحصول عليها من نظيراتها الأكبر أو الشريكة في النظام الدولي هذه الملاجئ هي (1) سياسية، (2) اقتصادية، و(3) مجتمعية

1)الحماية السياسية[1] : يمكن النظر إلى الدول الصغيرة على أنها تواجه العديد من المشاكل السياسية المتعلقة بصغر حجمها ويُعدّ ضمان الأمن من التهديد الخارجي نقطة ضعفها الرئيسية إذ تستطيع الدول الصغيرة حشد أعداد أقل من القوات والاستثمار بشكل أقل في البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا العسكرية ويمكنها مواصلة الحملات العسكرية لفترات أقصر مما يعني افتقارها فعليًا إلى حاجز ضد التهديدات الخارجية [2]وبالتالي يفترض نموذج الأمن والحماية السياسية أن الدول الصغيرة في وضع تكون فيه أضعف بطبيعتها من حيث الوحدات والموارد القابلة للقياس ماديًا مقارنةً بنظيراتها الأكبر حجمًا في المجتمع الدولي حيث تتمتع الدول الصغيرة أيضًا بقوة دبلوماسية أقل من الدول الكبيرة وذلك لصغر حجمها السكاني والعسكري والاقتصادي أي قلة قوتها الهيكلية الإجمالية وقدرتها على توليد موارد دبلوماسية كبيرة وتفترض النظرية أن الدول الصغيرة تعاني من عيب كبير فيما يتعلق بحماية شعوبها ومصالحها من التهديدات العسكرية الخارجية ومنه تسعى الدول الصغيرة إلى التحالفات وبسبب نقاط الضعف هذه تعمل التحالفات على ضمان أن تصبح الدول الصغيرة قوية عسكريًا بقدر القوة المشتركة لحلفائها وتُنتج التحالفات أيضًا قوة ردع تُعزز الروابط الاقتصادية والمساعدة الدبلوماسية بين الحلفاء مما يُعالج المشكلات السياسية التي تُعاني منها الدول الصغيرة نظرًا لصغر حجمها علاوة على ذلك تُعالج هذه المشكلات السياسية أيضًا من خلال المنظمات الإقليمية والدولية التي تُساعد على تحويل المفاوضات من نظام دولي فوضوي قائم على الأحادية والعنف إلى مؤسسات تحكمها القواعد والأعراف ونظرية

[1]Thorhallsson, Baldur,Op.cit, p43

[2]Ibid ,45

الحماية تستعير نهجًا واقعيًا وليبراليًا تجاه الدول الصغيرة في العلاقات الدولية من خلال الموافقة على فوضى النظام الدولي مع الاتفاق بشكل أكبر مع الرؤية الليبرالية التي ترى أن طبيعة الفوضى أمرٌ يُمكن التخفيف منه من خلال المنظمات الدولية والتعاون ويُنظر إلى المنظمات الدولية على أنها تُشجع السلوك التعاوني من خلال إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين الدول مما يجعل انتهاك القواعد أمرًا مُكلفًا للدول الكبيرة إن القدرات العسكرية والأصول الدبلوماسية وتعزيز القانون الدولي والأعراف الدولية التي تأتي مع التحالفات والمنظمات الدولية تشمل بالتالي المأوى السياسي.

2)الحماية الاقتصادية[1]: يمكن النظر إلى الدول الصغيرة أيضًا على أنها تعاني من مشاكل اقتصادية مرتبطة أيضًا بصغر حجمها .

1- لدى الدول الصغيرة سوق محلية محدودة واعتماد أكبر على التجارة مما يؤدي إلى اعتمادها بشكل كبير على حرية حركة السلع ورأس المال والعمالة ويُعدّ الاقتصاد الدولي المفتوح الذي يسمح للدول بالتجارة بحرية إلى جانب الحاجة إلى شروط تجارية خالية من التعريفات الجمركية أو منخفضة التعريفات في العالم أمرًا حيويًا لازدهار اقتصاديات الدول الصغيرة واستمرارها.

2- تعاني الاقتصاديات الصغيرة أيضًا من انخفاض التنوع القطاعي وانخفاض القدرة التنافسية والإنتاجية مما يجعلها أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية والتقلبات في الاقتصاد العالمي وتعتبر هذه الثغرات بمثابة حاجة إلى البحث عن ملاذٍ اقتصادي من الدول الكبرى و/أو المنظمات الدولية إذ يُخفف التأمين والمساعدة الاقتصادية[2] الخارجية من وطأة الأزمات الاقتصادية الأشد التي قد تواجهها الدول وقد يتخذ الملاذ الاقتصادي شكلَ مساعدةٍ

[1]Linderdahl Sebastian,Op.cit, p19

[2]Baldacchino Godfrey,Op.cit,p26

اقتصادية مباشرة، مساعدة من هيئة مالية خارجية سوق مشتركة أو وصولٍ مُيسّرٍ إلى الأسواق علاوةً على ذلك تُعتبر الاتحادات النقدية القروض المُيسّرة والاستثمار الاقتصادي المباشر أيضًا أشكالًا من الملاذ الاقتصادي الذي يُعالج المشاكل الاقتصادية للدول الصغيرة بعبارة أخرى، تستفيد الدول الصغيرة من تعزيز أصولها الاقتصادية الخاصة بقضايا محددة، مثل فنلندا بما تتمتع به من مكانة إقليمية "قوة عظمى" [1]في قطاعي الاتصالات والورق وذلك من خلال توسيع اقتصادها ليشمل سوقًا مشتركة أكبر وأكثر ملائمة ويمكن القول إن هذا قد يفيد أيضًا في معالجة المشكلات الناجمة عن قلة عدد السكان أي محدودية الموارد البشرية، من خلال حرية حركة رأس المال والعمالة حيث ترى النظرية أن هذه الحاجة إلى الحماية الاقتصادية تصبح أكثر وضوحًا في أعقاب الأزمات كما هو الحال مع انضمام فنلندا إلى الاتحاد الأوروبي في التسعينيات بعد فترة وجيزة من مواجهة أزمات اقتصادية.

3)الحماية المجتمعية[2] **:** تواجه الدول الصغيرة أيضًا مشاكل مجتمعية مرتبطة بالحجم وكما هو موضح سابقًا مع اعتماد الدول الصغيرة على التجارة الحرة لتحقيق الازدهار الاقتصادي فإن اعتمادها على التدفق الحر للأفكار عبر حدودها أمر بالغ وعلاوة على ذلك يُنظر إلى المشاكل المجتمعية على أنها تشمل العزلة والركود الاجتماعي وقضايا متجذرة في نقص المعرفة المحلية وبالتالي يُنظر إلى الدول الصغيرة على أنها غير قادرة على إنتاج موارد معرفية/معلوماتية كافية بشكل مستقل وهو ما يمكن اعتباره أيضًا نابعًا من قلة عدد السكان مما يفرض قيودًا على عدد الموارد البشرية المتاحة لأي مجال قضائي معين لهذه المشكلة آثارٌ بالغة على الأفكار والممارسات التكنولوجية والتعليمية والثقافية كما أن لدرجة العزلة آثارٌ عميقة على وصول الدولة الصغيرة إلى الابتكارات والتكنولوجيا والأيديولوجيات والثقافة

[1]Ben De Carvalho, Neumann Iver: **Introduction: Small states and status. Small States and Status Seeking: Norway's Quest for International Standing**, Palgrave Macmillan ,(London 2015) p11

[2]Ingebritsen Christine, Iver Neumann,Op.cit, p43

الجديدة وبعبارة أخرى تعجز الدول الصغيرة مجتمعيًا عن الالتزام بمعايير معينة من التعليم والثقافة والابتكار بشكل مستقل إذا افتقرت إلى إمكانية الوصول إلى أسواق الأفكار الدولية الأوسع لذا تُعد العلاقات مع العالم الخارجي ضرورية لتطور الدول الصغيرة إذ إن التفاعل المستمر مع الثقافات والأفكار والأيديولوجيات الأخرى هو ما يُساعد المجتمعات على التطور والتقدم فبدون تواصل جيد وتدفق مستمر للأفكار من العالم الخارجي وهما من الشواغل المجتمعية المحورية لا سيما للدول الصغيرة الهامشية[1] يتزايد خطر الركود المجتمعي وهكذا تسعى الدول الصغيرة إلى ملاذ مجتمعي لمواجهة هذه المشاكل المجتمعية وتُعتبر الدول الأكبر والتحالفات و/أو المنظمات الدولية مصدرًا لهذا الملاذ المجتمعي إذ تُوفر لها التفافًا مجتمعيًا على العزلة والركود الاجتماعي من خلال إتاحة الفرصة للاطلاع على الأفكار والابتكارات كما يُعالج هذا الاطلاع نقص المعرفة المحلية لدى الدول الصغيرة أي نقص الموارد البشرية الكافية لتلبية احتياجات المجتمع ليعمل على النحو المناسب ويمكن القول انه هناك درجة من التداخل بين الملاجئ الاقتصادية والمجتمعية إذ يُعزز كلا النوعين من الملاجئ الوصول إلى أسواق أوسع تُعزز فرص الدول الصغيرة في التنمية ويُعتبر التفاعل الاجتماعي جانبًا محوريًا في توليد التجارة الاقتصادية الخارجية ومن خلال تأمين الملجأ الاقتصادي من خلال اتفاقيات التجارة والوصول إلى الأسواق الخارجية يُتوقع أن تحذو أسواق الأفكار حذوها.

توفر نظرية الدول الصغيرة أساسًا نظريًا مناسبًا يمكن الاستناد[2] إليه يمكن أيضًا تبرير جميع المناهج التي تم تحليلها أعلاه لدراسات الدول الصغيرة في العلاقات الدولية كإطار نظري مختار لهذه النظرية ومع ذلك، من خلال تقييم مساهمات وعيوب كل نهج يتضح أن نظرية الدول الصغيرة توفر منظورًا دقيقًا للغاية وثيق الصلة بالشواغل الأمنية لفنلندا علاوة على

[1]Thorhallsson,Op.cit,p46

[2]Tom Long: **A Small State's Guide to Influence in World Politics** , Oxford University Press, (Oxford,2022).p22

ذلك فإن نظريات العلاقات الدولية السائدة من الواقعية والليبرالية يمكن القول إنها تقدم تحليلًا أقل شمولاً في هذا الصدد أولًا تُقصّر الليبرالية في تفسير بحث الدول الصغيرة عن ملاذ آمن من خلال التركيز بشكل أساسي على الهياكل المحلية ودور المنظمات الدولية، والاختلافات الفردية مقارنةً بضغط وتأثير النظام الدول إن افتقار الليبرالية إلى التركيز على سلوك الدول غير الليبرالية وتركيزها على مبدأ الترابط الاقتصادي في تخفيف حدة الصراعات بين الدول يُعزز فائدتها المحدودة في تفسير بحث الدول الصغيرة عن ملاذ آمن حيث أن الليبرالية عاجزة عن تقديم[1] تفسيرات شاملة لأسباب وقوع هذه الأحداث ومع ذلك تتناول الليبرالية العديد من القضايا الرئيسية التي تُسهم في تفسير وضعية الدولة الصغيرة و/أو سعيها للاحتماء من خلال التأكيد على دور الأفراد والقوى الاجتماعية والمؤسسات السياسية والمنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي كمنصات مهمة لمناصرة الدول الصغيرة وقدرتها على التأثير ويمكن ترجمة هذا بدوره للمساهمة في تفسير سعي الدول الصغيرة للحصول على وضعية الدولة وبالتالي البحث عن ملاذ آمن من هياكل النظام الدولي .وينطبق هذا بشكل خاص على الحماية الاجتماعية والاقتصادية[2] وكذلك الحماية السياسية بمعنى أن المنظمات الدولية تُعدّ منتديات دبلوماسية يُمكن اعتبارها مُفيدة للأصول الدبلوماسية للدول الصغيرة ودعمها ومع ذلك فإن هذا النهج يفشل في استيعاب سلوك البحث عن ملاذ آمن بشكل كامل عند فنلندا من خلال إهمال الضغوط النظامية الناجمة عن تدهور البيئة الأمنية أي سياسات روسيا العدوانية تجاه جيرانها.

أما الواقعية فترى أن الدول الصغيرة مُجبرة على إتباع استراتيجيات تُعزز أمنها وتحمي سيادتها مُقرةً بالحسابات الإستراتيجية والاعتبارات البراغماتية التي تدفع الدول الصغيرة إلى

[1]Yeliz Kulalı Martin,"Goodbye to Russia, Russia and Russia! Finland's New NATO Chapter Within the Framework of Shelter Theory",**Uluslararası İlişkiler Dergisi**, 21, no. 81 pp 27-44. (Istanbul ,March 2024) p29

[2]Ingebritsen Christine, Iver Neumann,Op.cit,p50

تشكيل تحالفات والسعي إلى ضمانات أمنية لتعظيم فرص بقائها علاوة على ذلك تُبرز الواقعية أهمية الضغوط النظامية وتوزيع القوة في تشكيل سلوك الدول الصغيرة وبالتالي يُمكن تفسير الحاجة إلى البقاء في نظام دولي فوضوي على أنها تُجبر الدول الصغيرة على التكيف مع الحقائق الجيوسياسية[1] المتغيرة والبحث عن ملاذ آمن كلما أمكن من خلال التحالف مع الجهات الفاعلة الأخرى وتشكيل التحالفات تهدف الدول الصغيرة إلى تعزيز أمنها وتقليل تعرضها للتهديدات الخارجية وهكذا تبدو الواقعية قريبة إلى حد ما من نظرية الأمن والاستقرار لاسيما في مخاوفهما المشتركة بشأن التهديدات الأمنية للدول الصغيرة ويمكننا القول أن فنلندا كونها دولة صغيرة تجسد هذه النظرية من خلال سعيها لتحقيق "حماية أمنية صلبة" من خلال انضمامها إلى حلف الناتو ردًا على الحرب الروسية الأوكرانية يُمثل هذا القرار تحولًا عن سياسة فنلندا الراسخة المتمثلة في الحياد وعدم الانحياز العسكري مدفوعةً بمخاوفها من العدوان الروسي والحاجة إلى ضمان[2] أمني أقوى وتُؤكد النظرية على أنه لكي تكون علاقة الحماية مُجدية يجب أن تفوق فوائدها تكاليف الشريك الأصغر يمكن اعتبار عضوية فنلندا في حلف شمال الأطلسي خيارًا عمليًا لتعزيز أمنها واندماجها مع العالم الغربي على الرغم من الآثار المحتملة على صورتها كدولة محايدة وداعمة للحوار يعكس هذا القرار خطوةً مدروسةً لمعالجة الثغرات الأمنية في ظل مشهد جيوسياسي متغير بما يتماشى مع المبادئ الأساسية لنظرية الحماية.

[1]Baldur Thorhallsson, Jóna Sólveig Elínardóttir:The Nordic States: Keeping Cool at the Top? In Handbook on the Politics of Small States, ed. Godfrey Baldacchino and Anders Wivel, Edward Elgar: 113-130. (Cheltenham ,2020) p122

[2]Baldur Thorhallsson,Thomas Stude Vidal **:Finland's NATO Membership: Continuous Shelter-seeking Strategy. Scandinavian Political Studies** ,Wiley-Blackwell(Chichester,2023) p11

الفرع الثاني : التحديات الأمنية على فنلندا بعد العضوية

تُصنّف وزارة الداخلية الفنلندية روسيا وحربها العدوانية كأبرز التهديدات للأمن القومي وتتخذ هذه التهديدات أشكالًا مُختلفة من القوة العسكرية إلى ضغوط الهجرة وانقطاع إمدادات الطاقة والنقل وحوادث محطات الطاقة النووي كما يُسلّط جهاز الأمن والمخابرات الفنلندي[1] (SUPO)الضوء على التهديدات الروسية للبنية التحتية الحيوية والهجمات الإلكترونية والتجسس الإلكتروني تشترك فنلندا في حدود بطول 1300 كيلومتر مع روسيا وهي قريبة من مدينتين حيويتين: سانت بطرسبرغ ومورمانسك وقد جعلت هذه الحدود روسيا شريكًا تجاريًا مهمًا[2] كما يُعدّ المجال الجوي الروسي مهمًا للطائرات المتجهة من وإلى فنلندا ومع ذلك تذكر الوزارة أنه منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا كان لا بد من استبدال إمدادات الطاقة من روسيا وأن "القيود الجديدة على التحليق الجوي أثرت على الطيران الدولي الفنلندي" كما تُعد الحدود الكبيرة عاملاً أساسياً في تخطيط الدفاع الفنلندي إذ يمكن أن تُصبح مصدر ضغط عسكري ويمكن القول إن بحر البلطيق هو المنطقة الإستراتيجية الأكثر أهمية لهلسنكي وتتجلى أهمية المنطقة بوضوح، إذ وفقًا للوزارة "يمثل النقل البحري مُقاسًا بالأطنان ما يقرب من 90% من الصادرات وحوالي 80% من الواردات في التجارة الخارجية الفنلندية" وإذا تعرضت الممرات البحرية في بحر البلطيق لتهديد مباشر فسيكون من "الصعب للغاية" استبدالها ببدائل برية وجوية مما سيؤثر بشدة على الاقتصاد والمجتمع الفنلندي وفي سيناريو الغزو قد يشكل هذا تحديًا لمحاولات إيصال المساعدات إلى فنلندا حيث سيتعين توريد السلع والمعدات عن طريق الجو أو البر عبر السويد أو النرويج.

[1] **Finnish Security Intelligence Service** (Supo),Yearbook 2022, (Helsinki,2022) p5

[2] Piotr Szymański," With Russia Right Across the Border: Finland's Security Policy" **OSW Studies**/ Ośrodek Studiów Wschodnich im Marka Karpia, (Warsaw,2018) p27

حددت وزارة الدفاع الفنلندية سبع وظائف مترابطة حيوية للمجتمع تشمل :"القيادة"،"الأنشطة الدولية وأنشطة الاتحاد الأوروبي"،"القدرة الدفاعية"، "الأمن الداخلي"، "الاقتصاد والبنية التحتية وأمن الإمدادات"، "القدرة الوظيفية للسكان والخدمات"، و"المرونة النفسية" تُشكل هذه الوظائف نموذج الأمن الشامل الفنلندي وتتجه فنلندا أيضا إلى ربط القطاعات الاجتماعية بالأمن والدفاع تُقدم فنلندا دورة تدريبية في الدفاع الوطني لمدة ثلاثة أسابيع يتعلم فيها الأفراد في المجتمع عن الأمن الوطني وبهذه الطريقة ترسخت أهمية الدفاع[1] الوطني ودور المدنيين في المجتمع الفنلندي الأمر الذي يُفيد في مسائل القيادة والقدرة الدفاعية والمرونة النفسية مع ارتباطه أيضًا بالاقتصاد والقدرة الوظيفية للمجتمع ينبع استعداد فنلندا ومرونتها من أكثر من قرن من امتلاك حدود مشتركة مع قوة عسكرية عالمية ومن سياسة الحياد خلال الحرب الباردة على الرغم من أن عدد سكانها أقل بكثير من عدد سكان روسيا أو الاتحاد السوفيتي سابقا ومن الأمثلة على استعداد فنلندا آلاف ملاجئ الدفاع المدني المنتشرة في جميع أنحاء البلاد والمُدمجة في المباني العادية حوالي 5500 في هلسنكي وحدها بالإضافة إلى شبكة الأنفاق الضخمة في العاصمة وبالتالي يُعدّ الأمن الشامل مسألةً تتعلق بالدولة والموطنين عن طريق اتخاذ تدابير لتهيئة المجتمع الفنلندي لحالة طوارئ وطنية محتملة.

يمكن فهم الحرب الهجينة على أنها مزيجٌ غير متكافئ من الحرب التقليدية وغير التقليدية والتي غالبًا ما تنطوي على حربٍ إلكترونية وتهدف إلى تحدي التماسك وصنع القرار والتعاون عن طريق خلق فجوةٍ من خلال الشك[2]" وتُستهدف المنظمات الحكومية وغير الحكومية ويُعدّ نموذج الأمن الشامل في فنلندا مُهيأً بشكلٍ فريدٍ لمواجهة تحديات الحرب الهجينة ولا يمكن لأي منظمة أو صانع قرار أن يكون لديه وعيٌ بالوضع دون معلوماتٍ من

[1]Gabriel Svensson,"Living in Uncertainty: How Being Neighbors with Russia Affects Finland Security Policies", **Bachelor's thesis, Linnaeus University**, (Växjö, 2022) p33

[2]Jussi Laine, Ilkka Liikanen: **Remapping Security on Europe's Northern Borders** ,Routledge, (New York,2024) p55

الجهات المعنية الأخرى وبالتالي فإن تبادل الممارسات والمعارف والإجراءات والأنظمة بين السلطات المدنية وسلطات الدولة يُعزز الأمن الذي تقوده الدولة إن إتباع نهج شامل يتيح تدفق المعلومات بحرية بين الأفراد والحكومة يُحسّن تحديد الإشارات والتهديدات مبكرًا بما يكفي لبدء عمليات التحليل والتقييم واتخاذ القرارات اللازمة والنتيجة هي نموذج يُمكّن في حال حدوث تدخل سياسي أو هجمات إلكترونية من توفير استجابة مناسبة على جميع مستويات المجتمع ولا يعني هذا النهج عدم وجود نقاط ضعف ولكن كما صرّح مؤخرًا محافظ بنك فنلندا **أولي رين** في 2023 فإن "القدرة الفنلندية[1] على الصمود تعتمد على ثقافة تأهب شاملة" فليس من المستغرب أن يُنشأ مركز التميز الأوروبي لمكافحة التهديدات الهجينة في هلسنكي وهو أيضًا "الجهة الفاعلة الوحيدة التي تعمل وتُجري تدريبات مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي حيث تغطي الأنشطة مجموعة واسعة من المجالات من المدنية إلى العسكرية ومن التأثير العدائي إلى الحرب الهجينة" .

1)الهجومات الهجينة Hybrid Attacks:

يفتقر مفهوم التهديدات الهجينة إلى تعريف واضح، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحرب الهجينة أو العمليات الهجينة مما يُسبب لبسًا مفاهيميًا حيث تُعرّف المفوضية الأوروبية التهديدات الهجينة بأنها "مجموعة واسعة من الأساليب[2] أو الأنشطة التي تستخدمها دولة معادية أو جهات فاعلة غير حكومية بطريقة منسقة لاستهداف نقاط ضعف الدول والمؤسسات الديمقراطية مع البقاء دون عتبة الحرب المعلنة رسميًا" ومنذ الغزو الروسي لشرق أوكرانيا عام 2014 أقرّ حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي والدول الغربية بخطر التهديدات الهجينة وقد ازدادت التهديدات الهجينة خلال العقد الماضي ومن المتوقع أن تزداد

[1]Piotr Szymański,Op.cit,p30

[2]Borch Odd Jarl,Tormod Heier:**Preparing for Hybrid Threats to Security: Collaborative Preparedness and Response**, Routledge (Oxford ,2025) p21

تواترًا وتأثيرًا حيث أثبتت دراسة العمليات الهجينة تعقيدها وعدم نسبها إلى جهة سياسية لضمان إمكانية الإنكار المعقول وتهدف التهديدات الهجينة إلى استغلال نقاط الضعف لدى الهدف وتكثيفها وتُنفَّذ في فترة ما بين الحرب والسلام وهذا يُصعِّب على الدول المستهدفة تطبيق تدابير مضادة مُبرَّرة ومعرفة مصدر التهديد وهذا ما يدفعنا إلى الإشارة إلى مشكل أسلاك بحر البلطيق[1] البحرية حيث تعتمد فنلندا وأوروبا بأكملها اعتمادًا كبيرًا على أسلاكها البحرية ومنذ الغزو الروسي لأوكرانيا أثارت سلسلة من أضرار الأسلاك في بحر البلطيق مخاوف بشأن أمن هذه البنية التحتية الحيوية إذ يحذر حلف الناتو من تزايد النشاط الروسي المُريب حول هذه الأسلاك بالإضافة إلى إن موقعها معلوم علنًا والحماية العسكرية الدائمة للأسلاك تتطلب موارد هائلة وتظهر حوادث مثل انفجار خط أنابيب نورد ستريم (Nord Stream)عام 2022 والأضرار التي لحقت بخط أنابيب الغاز بالتيك كونيكتور (Baltic Connector) مدى تأثر البنية التحتية البحرية في أوروبا بأعمال التخريب في 2024 تضرر كابل كهربائي يربط فنلندا واستونيا وفي إجراء سريع استولى خفر السواحل الفنلندي على ناقلة النفط "إيجل إس"[2] (Eagle-S)التي كانت تبحر رافعةً علم جزر كوك ويُشتبه في أنها جزء من "أسطول الظل" الروسي بعد الغزو غير القانوني لأوكرانيا فرض الاتحاد الأوروبي وحلفاؤه عقوبات صارمة على قطاع النفط الروسي وهو مصدر رئيسي لإيرادات المجهود الحربي للكرملين للتهرب من الحظر المفروض على نفطها المنقول بحراً وتحديد سقف لأسعاره أنشأت روسيا أسطولاً ظلياً يُبحر تحت أعلام مصالح وملكية مشبوهة لإخفاء نقلها للنفط الخاضع للعقوبات معظم هذه السفن قديمة وقليلة الصيانة مما يُشكل مخاطر بيئية مثل تسرب النفط ويُشكل بحر البلطيق بوابةً مركزيةً لصادرات النفط الروسية غير القانونية ففي

[1]Tuuka Elonheimo,"Comprehensive Security Approach in Response to Russian Hybrid Warfare",**Strategic Studies Quarterly**,15, no. 3 :113–137 (Albama ,2021) p122

[2]Lavinia Klarhoefer,Christine Leuchtenmüller, "Finland's Response to Hybrid Threats in the Baltic Sea", **Konrad-Adenauer-Stiftung,** (Berlin,2025) p2

أبريل 2024 قدّر معهد KSE أن 82% من صادرات النفط نُقلت عبر بحر البلطيق ومعظمها بواسطة سفن أسطول الظل إلى جانب تمويل حرب روسيا يُمكن لسفن أسطول الظل أن تعمل كمعتدين هجينين ولذلك ركز اجتماع لمجلس دول بحر البلطيق في جوان 2024 على التهديدات الهجينة التي تُمثلها روسيا في بحر البلطيق ويُعدّ تلف كابلات الكهرباء في فنلندا في ديسمبر 2024 مثالاً بارزاً على العمل الحاسم ضد التهديدات الهجينة إذ أتاح الاستيلاء السريع على السفينة المشبوهة إجراء تحقيق أظهر أن سحب مرساة السفينة هو سبب الضرر ولا يُعدّ القانون[1] الدولي الحالي الذي يحمي البنية التحتية تحت سطح البحر كافياً لتفسير التهديدات الهجينة وفي أعقاب الحادث الفنلندي الأخير، يبحث الاتحاد الأوروبي عن وسائل قانونية لمصادرة سفن الأسطول المظلل في بحر البلطيق دون المخاطرة بمزيد من التصعيد مع روسيا.

2)الهجرة الاداتية Instrumentalized Migration:

أصبحت فنلندا هدفًا للتضليل الإعلامي العدواني في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم وبداية الأعمال العدائية في دونباس[2] في الفترة من 2014 إلى 2021 دارت جهود التضليل الروسية ضد فنلندا بشكل رئيسي حول تدفق المهاجرين من بعض الدول الأسيوية والإفريقية، والذين يُزعم أنهم يهددون الهوية الفنلندية وبالمعنى الأوسع (الهوية الأوروبية) وفي أعقاب اندلاع حرب شاملة في أوكرانيا وقرار فنلندا الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (بالإضافة إلى دعم هلسنكي الثابت لكييف) اكتسبت حملة التضليل الروسية بعض السمات الجديدة البارزة المصممة لتوليد عدم الاستقرار الداخلي في فنلندا :

[1] Borch, Odd Jarl,Tormod Heier,Op.cit,p25

[2] Sie Dhian Ho, Monika, Myrthe Wijnkoop,"The Instrumentalization of Migration: A Geopolitical Perspective and Toolbox", **Clingendael Report : Netherlands Institute of International Relations** (The Hague, 2022) p15

1-تواصل روسيا تطوير أطروحة حول التدهور المستمر[1] للثقافة والهوية الفنلندية بسبب التدفق غير المنضبط للهجرة الأجنبية ومن الجوانب الجديدة هنا ظهور "العامل الأوكراني " فبالإضافة إلى المهاجرين الآسيان والأفارقة يتدفق الأوكرانيون الذين يأتون إلى البلاد بأعداد كبيرة إلى فنلندا وتُجادل الدعاية الروسية الآن بأن قرار السلطات الفنلندية بفتح الأبواب أمام "الهجرة الجماعية" مُحددٌ في المقام الأول بالتركيبة السكانية، حيث تُعتبر فنلندا "أمة مُحتضرة" لا تستطيع الحفاظ على نموها السكاني الطبيعي.

2- تتبنى روسيا أطروحة حول "رهاب روسيا Russophobia الدائم" * وبينما طُرِحَت هذه الرواية ضد دول أخرى مثل بولندا والمملكة المتحدة ،أوكرانيا ودول البلطيق، مال المُعلقون الروس إلى تجنب هذا الإطار عندما يتعلق الأمر بفنلندا ترى روسيا الآن أن "رهاب روسيا الفنلندي" لا يقتصر على مجال السياسة العليا بل يستهدف أيضًا المواطنين الروس العاديين المقيمين في فنلندا وقد ذهبت الدعاية الروسية إلى حد القول إن فنلندا قد تحولت إلى "دولة رابعة في بحر البلطيق" بمستويات من رهاب روسيا تُقارب تلك الموجودة في لاتفيا وليتوانيا وإستونيا.

3-تتناول الروايات الروسية أيضًا وجود نزعة وحدوية وانتقامية، مدّعيةً أن النخبة الحاكمة في فنلندا عازمة على استعادة الأراضي المفقودة سابقًا بما في ذلك فيبورغ وكاريليا وإنغريا وبيتشينغا كما يزعم الدعاة الروس أنه قبل الانضمام الرسمي إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) شنت وسائل الإعلام الفنلندية حملةً واسعة النطاق تؤكد "الحقوق التاريخية" لفنلندا في بعض الأراضي الروسية.

[1] Lebrun Maxime, et al. ,"Instrumentalized Migration: Avoiding the Trap", Published by F1000 research, an open access publishing platform based in the United Kingdom, 2024 p2 , https://open-research-europe.ec.europa.eu/articles/4-251

*وهو الخوف أو النفور غير عقلاني يُشكِّل الرأي العام والسياسة من خلال الدعاية والصور النمطية، مما يُسهم في رؤية عالمية ثنائية تُقارن روسيا سلبًا بالقيم الغربية

ومن الجانب الفنلندي قامت فنلندا بغلق الحدود الشرقية عام 2023 إذ رأت أن روسيا وتقوم باستعمال الهجرة كأداة لتحقيق أغراض وغايات جيوسياسية[1] ويقصد بالهجرة الاداتية :أنها محاولات الفاعلين لممارسة سلطتهم من خلال خلق أو استغلال تدفقات الهجرة بشكل استراتيجي مما يهدد بإرهاق قدرة الدولة المستهدفة على استيعاب التدفق وزعزعة استقرارها ويهدف الفاعلين إلى إضعاف وزعزعة استقرار البلد المُستهدف وإثارة الاضطرابات والاستياء الشعبي تآكل قاعدة سلطة الحكومة المُستهدفة ويجب التمييز بين هذه الحالات من الهجرة المُستغلة من جهة والهجرة الناتجة عن قرارات المهاجرين واللاجئين أنفسهم بالمغادرة من جهة أخرى فمن الواضح أنه في أوقات ارتفاع معدلات الهجرة بشكل عام وضغط الهجرة على بعض الحدود الرئيسية ليس من السهل دائمًا التمييز بوضوح بين ضغط الهجرة المرتفع واستغلال الهجرة علاوة على ذلك فإن كون تدفق المهاجرين إلى الخارج مُدبَّرًا بوضوح من قِبل جهة مُنفِّذة لا يعني أن المهاجرين لا يملكون القدرة على التأثير وأنهم اختاروا استخدام هذا الخيار قد تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا كجهات مُحرِّضة من خلال الضغط والدعاية لأزمة الهجرة أو حتى تشجيع التدفقات الخارجة.

ألهمت المفاهيم المتعلقة بالهجرة المستعملة في السياق العسكري مثل تسليح الهجرة، الهجرة كسلاح والقنابل الديموغرافية في جذب الانتباه الأكاديمي والسياسي إلى هذه الظاهرة لاسيما منذ الدراسة الرائدة التي أجرتها **كيلي غرينهيل** [2]عام 2010 بعنوان "أسلحة الهجرة الجماعية" حيث ورد في دراستها مايلي "والآن، وبعد أن حظيت هذه الأحداث باهتمام الأكاديميين والسياسيين والجمهور وذلك تحديدًا لأن المهاجرين ليسوا أسلحة فأنت لا تحاول تدميرهم كما لو كانوا صواريخ قادمة فلديهم الحق في دخول أراضيك وهم يستدعون استجابة إنسانية من

[1]European Policy Centre,"The Instrumentalization of Migration ,How Should the EU Respond"? **Jacques Delors Centre**, (brussels,2022).p4

[2]Kelly Greenhill: Weapons of Mass Migration: **Forced Displacement, Coercion, and Foreign Policy,** Cornell University Press, (Ithaca,2010).p5

جانب جزء على الأقل من المجتمع المستهدف" وتشير هذه الخصائص إلى نقاط ضعف محددة في البلدان المستهدفة وكذلك في المهاجرين أنفسهم مرتبطة بقضايا الكرامة الإنسانية والمعاناة،التي تتطلب بدورها اهتمامًا تحليليًا إذ يمكن استغلال المهاجرين كوسيلة للإكراه أو لزعزعة استقرار أو إضعاف بلد مستهدف عرفت كيلي غرينهيل[1] الهجرات الاداتية (أو الإكراه المدفوع بالهجرة) بأنها "... تلك التحركات السكانية عبر الحدود التي تُنشأ أو تُستغل عمدًا بهدف حثّ دولة أو دول مستهدفة على تقديم تنازلات سياسية وعسكرية و/أو اقتصادية" في دراستها التجريبية الشاملة حددت ما لا يقل عن ست وخمسين محاولة منفصلة للهجرة المُهندسة القسرية في الفترة من 1951 إلى 2006 أي بمعدل محاولة واحدة على الأقل سنويًا وتتراوح عدد المهاجرين الذين استُخدموا كأدوات في هذه المحاولات بين عدة آلاف وملايين عديدة وكان هؤلاء الأشخاص من مواطني نفس جنسية الجاني أو مهاجرين وطالبي لجوء من دول أخرى ولعل السبب الأساسي لقدرة دولة ما على استخدام الهجرة حسب مصالحها[2] ضد الدول الديمقراطية الليبرالية هو التزام الدول الديمقراطية الليبرالية باحترام القانون الدولي ودعمه خاصةً التزاماتها المتعلقة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان وأثبتت القضايا السياسية المتعلقة بالهجرة والتكامل أنها مُنهكة للسياسات المحلية في العديد من الدول الأوروبية إذ تُثير المظاهرات وتُؤجج الكراهية العنصرية والتمييز وبناءً على ذلك قد يكون الهدف الرئيسي في عدد كبير من الحالات ببساطة خلق أزمة تُجبر الدول المستهدفة على اتخاذ تدابير تتعارض مع التزاماتها المتعلقة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان وعلى نطاق أعم القانون الدولي ويجب ضمان الوصول الفعال والحقيقي إلى إجراءات الحماية الدولية وفقًا للمادة 18 من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي واتفاقية جنيف وبالتالي فإن حقوق الإنسان والحماية الدولية تُقيّد صلاحيات الدولة السيادية في مراقبة الحدود.

[1] Ibid,p12

[2] John Smith,"Coercion through Displacement: A Review of Kelly M. Greenhill ,Weapons of Mass Migration", **International Studies Review**, 14, no. 2 , 345–350.(2012) p347

وقد أطلقت روسيا عملية هجينة ضد فنلندا قائمة على استخدام الهجرة كأداة ويُعدّ هذا جزءًا من حملة أوسع نطاقًا تُعيد فيها روسيا توجيه المهاجرين إلى حدود الدول التي تعتبرها معادية وقبل تصاعد الوضع على الحدود الفنلندية مباشرةً، نفذت روسيا عمليات مماثلة عبر بيلاروسيا باتجاه لاتفيا كما سُمح للمهاجرين من روسيا بالعبور إلى الحدود مع إستونيا وقد سبق لروسيا أن استخدمت الهجرة كأداة[1] في سياستها الخارجية في شمال أوروبا في الفترة 2015–2016عندما أرسلت ما يقرب من 7200 شخص إلى المعابر الحدودية الشمالية للنرويج وفنلندا.

حيث كانت العملية الروسية الهجينة مشروعًا تجريبيًا اختبر استخدام المهاجرين وردود فعل فنلندا والنرويج والاتحاد الأوروبي وكانت الخلفية هي الحرب في أوكرانيا التي بدأت عام 2014 بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم ثم فرضت النرويج وفنلندا إلى جانب دول أوروبية أخرى، عقوبات على روسيا وتعاونًا محدودًا مع بعضها البعض وعلى الرغم من العقوبات كانت علاقات روسيا مع فنلندا والنرويج سليمة آنذاك حيث تمكنت روسيا من إبرام اتفاقية حدودية ثنائية مع فنلندا بدلاً من أن يتولى الاتحاد الأوروبي حل المسألة أما حاليًا فالوضع مختلف بسبب غزو روسيا واسع النطاق لأوكرانيا والذي أدى إلى صراع طويل ومفتوح مع الدول الغربية كما تصف روسيا فنلندا بأنها دولة غير صديقة وهذا يجعل دوافع روسيا[2] مختلفة اختلافًا جوهريًا عما كانت عليه قبل عشر سنوات علاوة على ذلك لا تستند تصرفات روسيا إلى عملية 2015–2016 فحسب بل تستند أيضًا إلى أنشطة أجهزة الأمن البيلاروسية التي تُنظم نقل المهاجرين إلى الحدود الشرقية منذ عام 2021 تواجه فنلندا وضعًا مشابهًا

[1] Ursula Schroeder,"The Weapons of Mass Migration :Metaphor and Its Implications",**International Studies Review**, 20, no. 4 , 576–590.(2018) p581

[2]Stephen Croucher, Flora Galy-Badenas et al. : **Migration and Media in Finland: Perceptions and Depictions of Natives, Immigrants and Refugees**, springer(Cham, 2024) p 15

لوضع بولندا ودول البلطيق التي عاملتها روسيا بعدائية لسنوات لذلك، لدى روسيا أسباب أقل لإنهاء عملياتها مقارنةً بعام 2016.

قررت فنلندا في نهاية نوفمبر 2023 إغلاق حدودها تمامًا مع روسيا لمدة أسبوعين في البداية 2023 ومع ذلك مُدد إغلاق الحدود منذ ذلك الحين نظرًا للوضع الراهن بسبب شك فنلندا بوجود متعاونين مع الأجهزة الروسية بين المهاجرين الوافدين إلى فنلندا عبر الحدود مع روسيا مهمتهم التخريب وإثارة الأزمات بهدف إضعاف مقاومة السياسة الإمبريالية الروسية وبدعم من الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل[1](FRONTEX) بدأت السلطات الفنلندية بتعزيز حماية الحدود في المناطق البعيدة عن المعابر الحدودية تجدر الإشارة أيضًا إلى أن الحدود الشرقية لفنلندا هي أيضًا الحدود بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا لذلك قد يُشكل تسلل متعاونين محتملين مع الأجهزة الروسية إلى فنلندا تهديدًا لأمن البنية التحتية لحلف شمال الأطلسي وفي مواجهة هذه التحديات كثّفت السلطات الفنلندية تعاونها الدولي لاسيما مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) لزيادة فعالية إجراءات مواجهة التهديدات واتخذت تدابير إضافية لرصد وتحليل حركة الهجرة، حيث لا تهدف فقط إلى تحديد ومنع المحاولات المحتملة لعبور الحدود بشكل غير قانوني بل أيضًا إلى كشف أنشطة التخريب وتحييدها إضافةً إلى ذلك تعمل فنلندا بنشاط على تطوير تقنيات ومنهجيات لتعزيز أمن الحدود من خلال استخدام أنظمة مراقبة وتحكم متطورة وتشمل الأولويات أيضًا تعزيز التعاون مع المجتمعات المحلية لسكان المناطق الحدودية، وهو أمر بالغ الأهمية للرصد الفعال والاستجابة لأي ظواهر مقلقة وبهذه الطريقة تهدف فنلندا إلى بناء إستراتيجية دفاعية شاملة لا تهدف فقط إلى حماية حدود الدولة بل أيضًا إلى تأمين المجتمع

[1]Martina Mäntynen,“ National Security at Any Cost? Investigating Finnish-Russian Border Closure and International Human Rights Compliance”,**Master's Thesis, University of Lapland**,(Lapland, 2025) p15

من التهديدات الخارجية المحتملة مع البقاء على أهبة الاستعداد للاستجابة لمختلف سيناريوهات الأزمات.

3)التهديدات السيبرانية Cyber Threats:

ستعتد فنلندا للتهديدات السيبرانية[1] منذ سنوات عديدة من خلال إجراء تدريبات منتظمة تشمل جهات عامة وخاصة والغرض من ذلك هو تعزيز الاتصال بين الشركات والسلطات في حال وقوع حوادث سيبرانية واسعة وإن الاتجاهات العالمية في استخدام الأدوات الرقمية ضد الدول حددت الأنشطة الضارة في الفضاء الإلكتروني وهي ثلاث عمليات:

1)الاستخبارات (التجسس)، 2)الهجمات، 3)التلاعب بالبيانات (التخريب) يُشبه التجسس السيبراني أنشطة الاستخبارات والتجسس التقليدية، التي تهدف إلى جمع المعلومات قد تُحفظ البيانات المسروقة والمُجمعة من خلال الاستخبارات السيبرانية سريةً أو تُنشر للتأثير على الرأي العام والحكومات[2] في تأثير هجين ومن المعروف أن مجموعتين قراصنة (APT 28/Fancy Bear)و (APT 29/Cozy Bear) مرتبطتين بأجهزة الاستخبارات الروسية قد نفذتا عمليات تجسس على شبكات الحاسوب ضد دول أخرى في عام 2015 مثلا تسللت مجموعة APT 29 إلى شبكة معلومات البيت الأبيض الأمريكي بالإضافة إلى شبكات العديد من المنظمات في أوروبا الغربية ووسط وشرق آسيا وأيضا أمريكا الوسطى والجنوبية كما وُجد أن مجموعة APT 28 اخترقت شبكات شركات عسكرية ودفاعية في الأمريكتين وأوروبا وآسيا وكما كانت وراء اختراق شبكات الرايخستاغ الألماني وشبكة TV5 Monde الفرنسية في

[1]Anna Wieslander, Eric Adamson,"Securing Northern Europe within NATO: Sweden and Finland as New Allies",**Atlantic Council,** 2023, p18

[2] منى الأشقر« الأمن السيبراني: التحديات ومستلزمات المواجهة » ،اللقاء السنوي الأول للمختصين في أمن وسلامة الفضاء السيبراني، **جامعة الدول العربية »المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية**27-28 ،(القاهرة,2012)ص15

عام 2015 وإن جمع البيانات سرًا ليس بالأمر الجديد[1]لكن البعد السيبراني يجلب أدوات جديدة وتكاليف أقل فالعمليات السيبرانية غير مكلفة ومخاطرها منخفضة وقد تُحقق نتائج جيدة وهذا ما يجعل الأدوات السيبرانية جذابة للدول يُعد الهجوم السيبراني سلسلة متصلة من الاستخبارات السيبرانية وهو هجوم يستهدف البنية التحتية السيبرانية لأنظمة الكهرباء، الاتصالات ،المياه ،المالية والأنظمة الحيوية للمجتمع وحتى الآن كان هناك عدد قليل نسبيًا من هذه الهجمات لكن هذا النشاط ازداد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة ،لا تُقيّد التهديدات الإلكترونية بمكان أو زمان أو حدود وطنية ولا يعتبر السلوك غير اللائق أو الإضرار دائمًا جريمةً بموجب القوانين الوطنية السارية وينطبق هذا بشكل خاص على أنشطة التضليل الإعلامي فمنذ الغزو الروسي لأوكرانيا فرض الاتحاد الأوروبي سلسلةً من العقوبات القاسية على روسيا وفقدت بعض خدمات الأخبار الخاضعة لسيطرة الكرملين قدرتها على البث في أراضي الاتحاد واستنادًا إلى الخبرة التاريخية[2]يستعد المجتمع الفنلندي منذ فترة طويلة لحالات الأزمات وفي الوقت نفسه يجري تطوير إجراءات التعامل مع حالات الطوارئ بشكل مستمر في أعقاب الهجوم الروسي على أوكرانيا وإعلان فنلندا الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) شهدت العلاقات الفنلندية الروسية فتورًا كبيرًا ووفقًا لمركز ترافكوم الوطني للأمن السيبراني الفنلندي عدد التهديدات السيبرانية لفنلندا مع انضمامها إلى منظمة حلف شمال الأطلسي في ازدياد والمتهم الرئيسي هو الروس خاصة مع سجلهم المعروف في هذا المجال حيث وقعت حوادث سيبرانية في إستونيا عام 2007 أين كانت هناك اضطرابات مدنية في ذلك الوقت وتعرضت البلاد للعديد من الهجمات السيبرانية في الوقت نفسه وقبل الهجوم العسكري مباشرةً ألهمت روسيا عددًا من الهجمات السيبرانية على

[1]محمد مختار، "هل يمكن أن تتجنب الدول مخاطر الهجمات الإلكترونية؟"**مجلة اتجاهات الأحداث**. العدد: 6 ، جانفي 2015 ، ص 5-6

[2]Helin Aleksi , Paula Himanen,"Joining NATO: Effects on Finland's Cyber Security " **Master's thesis, Laurea University of Applied Sciences & Jamk University of Applied Sciences**, (Usimaa,2023) p12

أوكرانيا تُعِدّ السلطات الفنلندية الجمهور للهجمات الإلكترونية مُفترضةً أن أكثر أنواع التعطيل فعاليةً لسير العمل الطبيعي للدولة قد يكون ناجمًا عن أبسط هجمات "رفض الخدمة" من الناحية التقنية التي تُسبب تعطل الخدمات الإلكترونية قبل الهجوم مباشرةً هاجمت روسيا قطاعات المالية والاتصالات والبرمجيات والطاقة والرعاية[1] الصحية في أوكرانيا بهذه الطريقة بالإضافة إلى ذلك هجمت قطاعات إمدادات المياه والتجارة والتوزيع بما في ذلك قطاع الإعلام وبغض النظر عن الوضع الجيوسياسي العالمي لوحظت زيادة في عدد محاولات الهجمات الإلكترونية على فنلندا منذ بداية عام 2019 لكنها لم تُكلّل بالنجاح ومع ذلك في ربيع عام 2022 وقعت بعض هجمات "رفض الخدمة" النادرة على مواقع إلكترونية حكومية في فنلندا يُسبب هجوم "رفض الخدمة" ضغطًا كبيرًا على الموقع الإلكتروني العام للشركة أو المؤسسة مما يؤدي إلى تعطل شبكتها بالإضافة إلى ذلك لوحظ تشويش على إشارة نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) في فنلندا خلال نفس الفترة .

مكافحة الهجمات الإلكترونية وتأثيرها في فنلندا :

تشمل أكثر التهديدات الإلكترونية شيوعًا في فنلندا برامج الفدية[2] وهجمات رفض الخدمة وتسريب البيانات كما ازدادت الهجمات على مزودي خدمات تكنولوجيا المعلومات ويتسبب تدمير أنظمة تكنولوجيا المعلومات ومستودعات البيانات في أضرار أكثر ديمومة مما يهدف أيضًا إلى زيادة حالة عدم اليقين في حالات النزاع وللاستعداد للتهديدات الإلكترونية يجب أن تكون المؤسسات قادرة على تحديد الأهداف التي يجب حمايتها،تحديد أيها الأكثر أهمية ومن اجل ضمان الأمن الإلكتروني ترتكز فنلندا على الإجابة على هذه الأسئلة :ما الذي يتعين على المؤسسة فعله لضمان الأمن الأساسي؟ من يملك حق الوصول إلى البيانات

[1]Prime Minister's Office Helsinki , "**Finland's Cyber Security Strategy 2024–2035"**,(Helsinki,2024) p15

[2]Cyber Security , IT Governance Finland , 2025

الإستراتيجية في نهاية المطاف وهل تم التفكير في أمن الخدمات السحابية التي تستخدمها المؤسسة بدقة؟ فالعمل عن بُعد يجلب معه مخاطر جديدة مرتبطة بالانتقال من شبكة خاضعة لسيطرة الشركة إلى شبكات غير مراقبة بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام أجهزة الموظفين الخاصة يعرضهم لمخاطر أمنية وهنا تكمن الحماية التقنية التي توفر أساسًا متينًا للأمن الإلكتروني فغالبًا ما يبحث الهاكرز عن أهداف سهلة ذات ثغرات أمنية فجدار الحماية الجيد هو الحد الأدنى الذي تُظهر فيه المؤسسة استعدادها للتهديدات السيبرانية [1]و يُبنى الأمن التقني الجيد من خلال التحديثات التلقائية للبرامج وتحديد هوية المستخدمين بالإضافة إلى كلمات مرور قوية ومختلفة لمختلف الخدمات.

يشكل أمن المعلومات الإدارية أيضًا أحد عناصر الاستعداد للتهديدات السيبرانية حيث تُمكّن الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر من سلاسة العمليات وتقليل التهديدات المحتملة وتؤكد الأبحاث أن المؤسسات في فنلندا مُستعدةٌ جيدًا للتهديدات السيبرانية حيث تُركز الدورات التدريبية على معرفة الإجراءات وتطبيقها الفعلي في حالة التهديدات .

يمكن القول أن سياسات فنلندا الداخلية والخارجية والأمنية متعددة الأوجه وتتطور باستمرار وفي عصر المجتمع السيبراني أين أصبح الأمن السيبراني جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي وباستثناء بعض الهجمات مثل تعليق موقع البرلمان الإلكتروني لا توجد معلومات معروفة على نطاق واسع بشأن هجمات سيبرانية خطيرة على فنلندا[2] ويبدو أن هناك ثلاثة تفسيرات محتملة لذلك:1)فنلندا مستعدة تمامًا وتصد جميع الهجمات 2)الهجمات الناجحة مخفية 3)المبالغة في تقدير احتمالات الأنشطة السيبرانية العدائية الروسية ومن البديهي أنه لا ينبغي الاستهانة بروسيا إلا أن الوعي بالتهديدات يُمكّن من مواجهتها وتقليل أي خسائر

[1]Helin Aleksi, Paula Himanen,Op.cit,p15

[2] Ibid,20

محتملة في حال وقوع هجوم سيبراني ناجح لذلك تبدو فنلندا دولة مستعدة جيدًا لمواجهة التهديدات السيبرانية.

خلاصة الفصل الثاني:

يُمثل انضمام فنلندا إلى حلف شمال الأطلسي استجابةً محوريةً للتحديات الأمنية المُتطورة التي يُشكلها الصراع الروسي الأوكراني فبانضمامها إلى الحلف لم تُعزز فنلندا موقفها الدفاعي فحسب بل ساهمت أيضًا في تقوية الجناح الشمالي لحلف الناتو مُرسلةً إشارةً واضحةً إلى موسكو بالوحدة والردع كان رد فعل روسيا سريعًا وحاسمًا، حيث أدان الكرملين هذا التوسع باعتباره تهديدًا مباشرًا لأمنه القومي وتعهد باتخاذ إجراءاتٍ مضادة على الرغم من هذه التحذيرات، يعكس قرار فنلندا تحولًا أوسع نطاقًا بين الدول الأوروبية نحو تعاون أمني أعمق ودفاع جماعي في مواجهة عدوانٍ لا يُمكن التنبؤ به في نهاية المطاف تُبرز خطوة فنلندا الأثر العميق والدائم للحرب في أوكرانيا ليس فقط على الدول المعنية مباشرةً بل على منظومة الأمن الأوروبي بأكملها ومع استمرار المنطقة في التكيف مع هذه الحقائق الجديدة تُعدّ تجربة فنلندا مثالاً قوياً على كيفية استجابة الدول بحزم للتهديدات الخارجية مع إعادة تأكيد التزامها بالسيادة والاستقرار والشراكة الدولية.

الخاتمة

الخاتمة :

تُظهر حالة فنلندا بوضوح كيف يُمكن لدولة مجاورة قوية أن تُؤثّر بعمق على السياسة الخارجية لدولة أصغر كما هو مُفصّل في الدراسة تعرّض تقليد فنلندا العريق في الحياد العسكري لتحدٍ بسبب الصراع الروسي الأوكراني خاصةً بعد غزو روسيا لأوكرانيا عام 2022 وقد ولّد القرب الجغرافي والخبرة التاريخية مع روسيا شعورًا متزايدًا بالضعف مما دفع صانعي السياسات الفنلنديين والجمهور إلى تغيير أولوياتهم الأمنية بسرعة ولعب الرأي العام دورًا حاسمًا في هذا التحوّل مع ظهور دعم واسع النطاق لعضوية الناتو كوسيلة لضمان الأمن القومي ضد أي عدوان مُحتمل وقد جعلت الإجراءات العدوانية الروسية وعداؤها المُعلن لتوسع الناتو مخاطر البقاء على الحياد أكبر من أن تتجاهلها فنلندا ونتيجةً لذلك تخلّت فنلندا عن عقود من الحياد وسعت إلى عضوية الناتو كرد فعل مباشر على التهديد المُتصوّر من جارتها الشرقية ولم يُعِد هذا التحول صياغة إستراتيجية فنلندا الدفاعية فحسب بل أدى أيضًا إلى توتر العلاقات الفنلندية الروسية مُبيّنًا كيف يُمكن لسلوك وسياسات جارة كبيرة، مقترنةً بالرأي العام المحلي أن تُجبر دولة صغيرة على إعادة تقييم تحالفاتها وترتيباتها الأمنية جذريًا لحماية سيادتها واستقرارها.

تبرز الدراسة أهمية المؤسسات والتحالفات للدول الصغيرة فبالنسبة للدول الصغيرة مثل فنلندا تُعدّ العضوية في المنظمات الدولية ركنًا أساسيًا من سياستها الخارجية والأمنية إذ تُوفّر لها الحماية والنفوذ اللذين يصعب تحقيقهما بمفردها وكما هو مُبيّن في الدراسة فقد ساهم اندماج فنلندا في الاتحاد الأوروبي في ترسيخ اقتصادها ومنحها صوتًا في صنع القرار القاري وعزّز مشاركتها في الأمن الجماعي وإدارة الأزمات من خلال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي في غضون ذلك مكّن مجلس دول الشمال الأوروبي فنلندا من التعاون الوثيق مع جيرانها الاسكندينافيين في قضايا تتراوح من التعليم والبيئة إلى الأمن الإقليمي،

مُعزّزًا القيم المشتركة والحلول العملية للتحديات المشتركة والأهم من ذلك مثل انضمام فنلندا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام 2023 تحوّلًا جذريًا في موقفها الدفاعي، مُقدّمًا ضمانات أمنية للدفاع الجماعي والردع في مواجهة العدوان الروسي لا تُعزز هذه المنظمات النفوذ الدبلوماسي لفنلندا واستقرارها الاقتصادي فحسب بل تُوفر أيضًا منصات حيوية للتعاون والاستجابة للأزمات وحماية السيادة الوطنية مما يُظهر أهمية هذه التحالفات للدول الصغيرة التي تُواجه بيئة دولية مُعقدة وغير متوقعة في كثير من الأحيان.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الفرضية الأساسية للدراسة المتمثلة في"أكدت الحرب الأوكرانية الروسية حقيقة وخطورة التهديد الروسي ما زاد من حدة والمخاوف الأمنية الفنلندية تجاه نوايا جارتها "صحيحة وقد تم إثبات صحتها من خلال تتبع تطور السياسة الخارجية الفنلندية قبل الحرب الروسية الأوكرانية وبعده وكيف أن سياسة فنلندا الراسخة في الحياد العسكري كانت متجذرة في موقعها الجغرافي وتجربتها التاريخية مع روسيا بالإضافة إلى نجاحها في الحفاظ على الاستقرار من خلال علاقات متوازنة وانخراط فعّال في منظمات مثل الاتحاد الأوروبي ومجلس دول الشمال الأوروبي ثم أما بخصوص النزاع الأوكراني الروسي عام 2022 فخلق شعورًا حادًا بانعدام الأمن في فنلندا حيث اعتُبر العدوان الروسي في أوكرانيا تهديدًا مباشرًا للسيادة الفنلندية وقد أدى ذلك إلى تحول سريع في الرأي العام والإجماع السياسي وأن البيئة الأمنية الجديدة جعلت الضمانات العسكرية لحلف الناتو لا غنى عنها أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية التي تتمثل في أن تشكيل السياسة الخارجية الفنلندية من خلال تعاون بين رئيس الجمهورية والحكومة حيث يقود الرئيس السياسة الخارجية بالتنسيق مع مجلس الوزراء والبرلمان وتنفذ عبر وزارة الشؤون الخارجية"صحيحة حيث أثبتت الدراسة أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الفنلندية تشاركية ويقودها الرئيس بالتنسيق مع الحكومة والبرلمان وهو ما انعكس بوضوح في قرار الانضمام للناتو.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة التي مفادها "تنتهج سياسة خارجية هجينة تمزج بين الحفاظ على سياسة دفاع مستقلة والمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية وحلف الشمال الأطلسي فهي صحيحة حيث تدعم فنلندا دفاعًا وطنيًا قويًا قائمًا على مبدأ "الدفاع الشامل" الذي يتضمن تعبئة جميع قطاعات الحكومة والاقتصاد خلال الأزمات مدعومًا بنظام الخدمة العسكرية الإلزامية في الوقت نفسه انضمت فنلندا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 2023 معززةً بذلك تعاونها الأمني والدفاعي مع الدول الأعضاء مع الحفاظ على جوانب معينة من حيادها التقليدي مثل رفض استضافة أسلحة نووية أو قواعد دائمة للناتو على أراضيها تستثمر فنلندا بشكل كبير في قدراتها الدفاعية حيث تنفق حوالي 2.4% من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع مع خطط لزيادة هذه النسبة إلى 3% بحلول عام 2029 مما يعكس استعدادها لمواجهة التهديدات الأمنية المتزايدة في المنطقة تُمكّن هذه السياسة الهجينة فنلندا من حماية مصالحها الوطنية وتعزيز أمنها، مع الاستفادة من التعاون الدولي داخل حلف شمال الأطلسي والمنظمات العالمية الأخرى.

جاءت الفرضية الرابعة والأخيرة التي تناولت العلاقات الفنلندية والروسية تمر العلاقات الروسية الفنلندية بعد انضمام فنلندا للناتو بفترة توتر حاد مع قيود على التعاون لكنها ليست مغلقة نهائيًا وهناك مؤشرات على رغبة الطرفين في إعادة بناء العلاقات حسب تطورات النزاع في أوكرانيا صحيحة نسبيا إذ أن العلاقات في توتر لكن لا توجد مؤشرات في إعادة بناء العلاقات خاصة بعد غلق فنلندا للحدود في 2023 فالعلاقات الفنلندية الروسية تدهورت بشكل ملحوظ بعد انضمام فنلندا إلى حلف الناتو ودخلت في فترة من التوتر المتزايد وانعدام شبه تام للحوار السياسي، شكّل انضمام فنلندا إلى حلف الناتو في أبريل 2023 تحولاً تاريخياً عن سياسة الحياد التي انتهجتها فنلندا منذ فترة طويلة واعتبرته روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي، ردّت موسكو بخطابات وإجراءات أكثر عدوانية تهدف إلى زعزعة استقرار فنلندا بما في ذلك تسهيل الهجرة غير الشرعية عبر الحدود كشكل من أشكال الضغط انقطعت

العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى حد كبير، في نهاية الدراسة تم التوصل لمجموعة من الاستنتاجات نذكر مايلي :

- يمثل انضمام فنلندا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام 2023 تحولاً استراتيجياً غير مسبوق في السياسة الخارجية الفنلندية منهياً عقوداً من الحياد العسكري الذي تميزت به البلاد منذ الحرب العالمية الثانية.

- كانت للحرب الروسية لأوكرانية دور حاسم في تسريع هذا التحول إذ أدى إلى تزايد المخاوف الأمنية لدى صناع القرار والرأي العام الفنلندي وأحدث إجماعاً سياسياً وشعبياً حول ضرورة الانضمام للناتو.

- أظهرت التجربة الفنلندية أن الدول الصغيرة رغم محدودية مواردها قادرة على إعادة صياغة سياساتها الخارجية بسرعة ومرونة استجابة للمتغيرات الجيوسياسية المحيطة بها.

- ساهم الموقع الجغرافي الحساس لفنلندا وحدودها الطويلة مع روسيا في جعل الأمن القومي أولوية قصوى في توجهاتها الخارجية خاصة مع تصاعد التهديدات في البيئة الأوروبية

- لم يؤدِ الانضمام للناتو إلى تراجع دور فنلندا في الاتحاد الأوروبي أو مجلس دول الشمال بل عزز من مكانتها كدولة فاعلة في المنظمات الإقليمية والدولية وأتاح لها فرصاً جديدة للتأثير في قضايا الأمن والدفاع.

- استمرت فنلندا في دعم القيم الليبرالية والديمقراطية واعتبرت أن تعزيز التعاون مع الحلفاء الغربيين لا يتعارض مع توجهاتها الإنسانية ومبادئها في السياسة الدولية.

- أثبتت التجربة الفنلندية أن الحياد ليس خياراً مطلقاً بل هو سياسة قابلة للتغيير وفقاً للظروف والمتغيرات الدولية وأن الأمن الجماعي قد يكون الخيار الأمثل في مواجهة تهديدات غير تقليدية.

- أظهرت الدراسة أن المؤسسات السياسية الفنلندية من رئاسة الجمهورية إلى البرلمان والحكومة لعبت دوراً تكاملياً في اتخاذ القرار المصيري بالانضمام للناتو في ظل توافق وطني نادر.

- أدى الانضمام للناتو إلى توتر العلاقات مع روسيا إلا أن فنلندا حافظت على قنوات اتصال دبلوماسية(القنصليات والسفارات)وأكدت التزامها بعدم استهداف روسيا أو تهديد أمنها مع التأكيد على حقها في الدفاع عن سيادتها.

- تعززت أهمية التعاون الدفاعي والتكنولوجي مع دول الشمال وأوروبا بعد الانضمام للناتو وبرزت فنلندا كشريك موثوق في قضايا الأمن السيبراني والطاقة والدفاع المشترك.

- تؤكد تجربة فنلندا أن التغيرات في البيئة الدولية تفرض على الدول الصغيرة إعادة تقييم سياساتها باستمرار وأن المرونة والقدرة على التكيف هما مفتاح الاستقرار والتأثير في النظام الدولي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع النهائية :

أولا: باللغة العربية:

1/ القوانين والاتفاقيات :

1. **اتفاقية حقوق وواجبات الدول المحايدة والأشخاص المحايدين** في حالة الحرب البرية لاهاي، 18 أكتوبر 1907م

2/القواميس والمعاجم :

1. أحمد سعيقان ,قاموس **المصطلحات السياسية والدستورية والدولية** ,مكتبة لبنان ناشرون ,لبنان بيروت , ط1 , 2003
2. جبران مسعود، **الرائد: معجم لغوي عصري**، الطبعة السابعة، بيروت: دار العلم للملايين، 1992
3. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**, مكتبة الشروق,القاهرة، ط4 ،2004

3/الكتب:

1. سعد حقي توفيق، **مبادئ العالقات الدولية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2000

4/ المقالات العلمية:

1. أشرف محمد سنجر، «الحرب الروسية في ضوء نظرية توازن التهديد » ، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، 50 م24 ،ع2 ،2023م
2. إكرام زيادة، أمن دولي،« أهمية الدول المحايدة » ، **المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا**،2022 .
3. تشيفيس، كريستوفر ،رافاييل كوهين و أخرون ,« الجناح الشمالي الشرقي للناتو الفرص الناشئة للتعاون » ,**مؤسسة راند**، 2023

4. حداد، أسماء« الحروب الهجينة: الأزمة الأوكرانية أنموذجا » **مجلة مدارات سياسية**، العدد114 . جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2017

5. سامي داوود،« الدولة المحايدة في ضوء الحرب، » **مركز آسو للاستشارات والدراسات الإستراتيجية**، 2022.

6. عامر ماجد العجمي،« الحياد والمتغيرات الدولية في ظل الأمم المتحدة » ، **المجلة القانونية**، العدد11 ،بلا تاريخ .

7. عباس هاشم عزيز،« التغيير في السياسة الخارجية السويدية من الحياد إلى الانحيازية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 » **مجلة المعهد**ع12 ،بغداد، كلية العلوم السياسية، 2023

8. عبد السالم الفالح عبد السالم عمر,« انضمام الدول المحايدة للأحلاف العسكرية وأثر ذلك على مسألة الحياد الدولي(انضمام السويد لحلف الناتو نموذجا) »,**مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية**, كلية القانون، جامعة صبراتة, زلطن ليبيا.2024

9. عبد الوهاب شادي« الحرب الهجينة سبل مستحدثة لردع التهديدات الغير تقليدية » **المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية** ,42-49, 2024

10. ماغلين بورن،« التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي » ، تر: فادي حمودي، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت

11. محمد عزت فاضل،أسامة طه حسين،« الحياد الدائم والعولمة» ، **مجلة جامعة تكريت للحقوق**، العراق، ع2 ،ج2 ،2019.

12. محمد مختار،« هل يمكن أن تتجنب الدول مخاطر الهجمات الإلكترونية؟" » ،**مجلة اتجاهات الأحداث**. العدد: 6 ، جانفي 2015 .

13. منى الأشقر، الأمن السيبراني« التحديات ومستلزمات المواجهة، اللقاء السنوي الأول للمختصين في أمن وسلامة الفضاء السيبراني » بيروت 27-28 أغسطس 2012 ،القاهرة، **جامعة الدول العربية، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية**.

14. هيثم موسى حسن،« الحياد الدولي » , **الموسوعة القانونية**، المجلد الثالث، بلا تاريخ.

ثانيا: باللغات الأجنبية:

1. Alberque, William & Ben,Schreer**" Finland, Sweden and NATO Membership**". Survival 64 (3): 67–72. (London ,2022)
2. Aleksi, Helin & Paula,Himanen"Joining NATO: Effects on Finland's Cyber Security" , **master's thesis, Laurea University of Applied Sciences & Jamk University of Applied Sciences**, (Usimaa, 2023)
3. Alexander ,Stubb et al,"Finland The European Union-What's Next?",**European views 23 no.1** ,(Maastricht ,2024)
4. Allison,Roy: **Finland's Relations with the Soviet Union 1944-84**, St. Martin's Press (New York, 1985)
5. Alyson,Bailes et al. :**The Nordic Countries and the European Security And Defense policy** ,(Oxford,2006)
6. Apunen, Osmo**: Urho Kekkonen: A Statesman for Peace** , edited by Keijo Korhonen, William Heinemann, (London ,1975)
7. Aronsson, Albin & Robert,Dalsjö , Jakob,Gustavsson, "**NATO's collective defence of Northern Europe"**. In Western Military Capability in Northern Europe 2020, (Stockholm, March 2021)
8. Arter, David," From Finlandisation and post-Finlandisation to the end of Finlandisation? Finland's road to a NATO application", **European Security, 32(2), 171–189**(Edinburgh, 2023)
9. Åsa von Schoultz & Kim Strandberg:**Political behavior in contemporary Finland ,studie of voting and campaigning in a candidate-Oriented political system** ,Routledge (NewYork ,2024)
10. **Ændringerne i landsbyens økonomiske** og sociale struktur i det 14,og 15. arhundrede,Historisk Tidsskrift(København, 1964)
11. Ashford, Elizabeth **,"**In Praise of Lesser Evils: Can Realism Repair Foreign Policy?" ,**Foreign Affairs**, 101, 211(Fife,2022)
12. Backer, Roman & Joanna,Rak,"Why Did Putin Go Too Far? The Rationality of Vladimir Putin's Decision to Begin a War with Ukraine", **Society Register** 6, no. 3: 57–72.(Poznan ,2022)
13. Badawi, Habib : **Understanding the Roots of the Russian-Ukrainian Conflict: Causes, Course, and Future Trajectories** , Wschód Europy , vol. 9, no 2pp11-27,Université Maria Curie Skłodowska,(Lublin,2023)

14. Baldur Thorhallsson :**Small States and Shelter Theory** , Routledge, (New York ,2019)
15. Baldur ,Thorhallsson &Thomas Stude Vidal**:Finland's NATO Membership: Continuous Shelter-seeking Strategy,** Scandinavian Political Studies ,Wiley-Blackwell(Chichester,2023)
16. Baldur, Thorhallsson & Jóna Sólveig Elínardóttir: **The Nordic States: Keeping Cool at the Top?** In Handbook on the Politics of Small States, ed. Godfrey Baldacchino & Anders Wivel. , Edward Elgar: 113-130. (Cheltenham ,2020)
17. Barry, Tom ,"Actions for Biodiversity 2013-2021: Implementing the recommendations of the ABA", **Progress Report 2021, Conservation of Arctic Flora and Fauna**, (Akureyri,2021)
18. Baum, M. A., & Potter, P. B. K **,"**Media, public opinion, and foreign policy in the age of Social media",**The Journal of Politics**, 81(2), 747–756.(Cambridge 2019)
19. Bernard,Grofman & Arendt Ljiphart : **The Evolution of Electoral System and Party system In the Nordic Countries** ,Agathon Press ,(New York 2002)
20. Björn Hagelin **:Neutrality and foreign military sales :Military production and sales restrictions in Austria ,Finland ,Sweden and Switzerland** ,Routledge (New York,2018)
21. Bogányi, Jolán Mária: **Finland and NATO: A Historical Foreign Policy Shift in** 2022,Bachelor's thesis, Eötvös Loránd University,(Budapest, 2022)
22. Borch, Odd Jarl& Tormod Heier**: Preparing for Hybrid Threats to Security: Collaborative Preparedness and Response**, Routledge, (Oxford ,2025)
23. Butt, Juha," Did Finland Fail as Arctic Council Chair?" ,**Arctic Today**, May 2019. Accessed February 22,2025 https://www.arctictoday.com/did-finland-fail-as-arctic-council-chair/.
24. Calmels, Christelle ,"NATO's 360-degree approach to security: Alliance cohesion and adaptation after the Crimean crisis" ,**European Security 29** (4): 416–435,(Paris,2020)
25. Carol,Dyke **,"** On thin ice: The Arctic Council's uncertain future",**Marine Policy**, Volume 163 (Oxford ,May 2024)
26. Christina,Eckes,"The CFSP and Other EU Policies: A Difference in Nature?" **European Foreign Affairs Review** 20, no. 4: 535–552 (Alphen aan den rijn 2015)
27. Christine,Agius &Karen,Devine**,"**Neutrality: A really dead concept a reprise", **cooperation and conflict journal**, 46(3), (Dublin 2011)

28. Christine,Ingebristen &Iver Neumann,et al. : **Small states in International Relations** ,University of Washington ,(Seattle ,2006)
29. Cotta, Filippo Alberto,"The Evolution of Finnish-Russian Relations from 1917 to the Present", University of Pavia and LUMSA University, **IL POLITICO**, n. 2, pp. 110-129 (Pavia,2022)
30. Croucher, Stephen &Flora Galy-Badenas, et al. : **Migration and Media in Finland: Perceptions and Depictions of Natives, Immigrants and Refugees**, springer (Cham, 2024)
31. Cyber Security **, IT Governance Finland**, 2025
32. Dahl Lotten ,Ann-Sofie," NORDEFCO and NATO: Smart Defence, in the North?",**NATO Defense College Research Paper** No. 101. NATO Defense College, (Roma ,May 2014)
33. Danita Catherine,Burke: **Diplomacy and the arctic council** , McGill Queen University Press(Montreal,2020)
34. David Gordon ,Kirby: **Finland and Russia,1808-1920:From Autonomy to independence**, Harper& Row(1976)
35. De Carvalho,Ben &Neumann, Iver: **Introduction: Small states and status. Small States and Status Seeking: Norway's Quest for International Standing**, palgrave macmillan ,(london,2015)
36. Delanty, Gerard,"Introduction to the Special Issue on the Russo-Ukrainian War: A New European War? Considerations on the Russo-Ukrainian War." **European Journal of Social Theory** 26, no. 4: 431– 440 (Sussex ,2023)
37. Deni, John : **Finland and Sweden in NATO: Looking Beyond Madrid, Atlantic Council**, (Washington DC November 2022.)
38. Diana,Mishkova &Balázs,Trencsényi, **European Regions and Boundaries: A Conceptual History** *(*New York & Oxford 2017)
39. Douglas,Phillips &Charles,Gritzner **: Finland** ,Chelsea House Publishers , (New York,2008)
40. Eino**,**Jutikkala &Kauko Pirinen: **a History of Finland**, Praeger (New York**,** 1962)
41. Elgin, Katherine Kjellström,&Alexander Lanoszka ,"Sweden, Finland, and the Meaning of Alliance Membershi",**Texas National Security Review** 6, no. 2 (Spring 2023)
42. Elonheimo, Tuukka ,"Comprehensive Security Approach in Response to Russian Hybrid Warfare**"**, Strategic Studies Quarterly,15, no. 3 :113–137 (Albama ,2021)

43. Erfurth,Waldemar: **Der Finnische Krieg, 1941-1944**,Limes Verlaged (Wiesbaden ,1977)
44. Eric, Solsten &Sandra,Meditz **: Finland:A country study**, Federal research division ,(Washington DC ,1988)
45. Ernest Petrič,Foreign policy : **from Conception to diplomatic practice** ,(Boston 2013)
46. European Policy Centre,"The Instrumentalisation of Migration ,How Should the EU Respond?" **Jacques Delors Centre**, (brussels,2022).
47. Finland Chairmanship Program for the Arctic Council 2017–2019 **Ministry for Foreign Affairs of Finland,** 2017. Accessed February
48. Finnish Defense Forces**,"Finnish Military Intelligence Review 2025"**, (Helsinki, 2025)
49. Finnish Government,"**Finland's Strategy for Arctic Policy"**,Edited by Nina Brander and Emma Borg. Publications of the Finnish Government ,(Helsinki, 2021)
50. Finnish Security Intelligence Service,"(Supo)Yearbook 2022", (Helsinki 2022)
51. Forsberg, Tuomas",Bottom-up Foreign Policy? Finland, NATO and Public Opinion",**Scandinavian Political Studies,** 47, no. 3 , 283–307. (Sussex ,2024)
52. Forsberg, Tuomas &Tapani Vaahtoranta,"Inside the EU, outside NATO: Paradoxes of Finland's and Sweden's post-neutrality,**European Security** (10) 1: 68–93.(London,2001)
53. Franz,wendt:**The Nordic Council and co-operation in Scandinavia** ,Munksgaard (Copenhagen ,1955)
54. Friedrich,Engelstad &Anniken,Hagelund:**Cooperation and Conflict the Nordic Way Work, Welfare, and Institutional Change in Scandinavia ,Routledge(London,2015)**
55. Godfrey Bladacchino :**The Success Of small Sates in international relations: Mice That Roar?** ,Routledge (Abingdon ,2023)
56. Håkan Wiberg :**The Nordic Countries: A Special Kind Of System?,** Tampere University press(Tampere ,1986)
57. Härkönen, Aleksi,"Finnish Chairmanship of the Arctic Council", **Arctic Yearbook**, 2017 Accessed february 22,2025 https://arcticyearbook.com/arctic-yearbook/2017/2017-commentaries/239-finnish-chairmanship-of-the-arctic-council.
58. Hedberg, Annika&Paul, Ivan&Marco Giuli ,"Finland in the European Union: Frontrunner or Follower?" ,**Discussion Paper European Policy Center**, (Brussels, 2018)

59. Heinrik, Meinander : **A history of Finland**, Hurst &Co (London,2011)
60. Hickman, John ,"Why Finland and Sweden's Accession Is a Game-Changer for NATO",**Center for European Policy Analysis** ,(Washigton ,2022)
61. Hudson, Valerie,"Foreign Policy Analysis: Actor Specific Theory and the Ground of International Relations", **Foreign policy analysis** vol1.n.1, Oxford University press , (Oxford,2005)
62. Huss, Leena: **Languages in Finland. In The Oxford Handbook of Language Policy and Planning** ,edited by James W. Tollefson and Miguel Pérez-Milans, 201–216. Oxford University Press(,Oxford ,2018)
63. I. F. Kononov,"Poniatiye cyvilizacyi v nauchnych, idieologichieskih i povsiednievnyh diskursivnyh praktikah voyennogo vriemieni v universytetu imeni**" V.N. Karazina**, no. 40 pp 11–28. (Kharkiv ,2018)
64. Igor Yavlyanskiy, "**Финляндия пошла по натовским рукам** /Finland went to the hands of NATO" ,10 June, 2022
65. Irving Janis :**Victims of Groupthink: A Psychological Study of Foreign-Policy Decisions and Fiascoes** ,Houghton Mifflin, (Boston ,1972)
66. Immonen, Waltteri,"Nationalist Justifications of Realist Policies: How Finnish Parliamentary Parties Turned to Favouring NATO Membership", Nordic Review of International Studies, 46-63 (turku,2024)
67. Ingebritsen, Christine&Iver Neumann, et al. : **Small States in International Relations,** Washignton university press ,(Washington,2008)
68. Iso-Markku, Tuomas & Matti Pesu,"From neutrality to activism: Finland and EU defence In Ambiguous Alliance: Neutrality, opt-outs, and European defence", edited by Clara Sophia Cramer and Ulrike Franke,**European Council on Foreign Relations** (Helsinki ,2021)
69. Jakobson, Max : **Finnish Neutrality: A Study of Finnish Foreign Policy Since the Second World War,** Frederick A. Praeger, (New York ,1969)
70. Jakobson, Max, & Jukka,Tarkka ,"Finland's Security Policy after the Second World War", **Revue Internationale d'Histoire Militaire** No. 62, pp 241-66. p250 (Vaasa ,1985)
71. Jason,Levery : **The History of Finland** ,Greenwood Press ,(Westport ,2006)
72. Jeanne,Hey :**Small States in World Politics :Explaining Foreign policy behavior,**Lynne Rinner Publishers (Colorado,2003)
73. Joachim,Weber: **Handbook on Geopolitics and Security in the Arctic: The High North Between Cooperation and Confrontation**,Springer (Cham 2020)

74. Juhani, Paasivirta,"Finland and Europe:International Crises in the Period of Autonomy, 1808-1914**", The Nordic Series**,vol 7,University of Minnesota Press, (Minneapolis, 1981)

75. Jussi,Pakkasvirta &Hanna,Tuominen: From Cold War 'Neutrality' to the West: Finland's Route to the European Union and NATO" **In Neutrality After 1989: New Paths in the Post-Cold War World**, edited by Naman Karl Thomas Habtom. E-International Relations, (Uk ,July 12, 2024)

76. Juusti, Jukka : **Finland's Defence Capability 2025: Challenges and Strategic Outlook** ,Routledge, (London,2024)

77. K.J, **Holsti :International politics: A Framework for analysis**, 2nd ed, Englewood Cliffs,(Prentice-Hall ,1972)

78. Karen,Erickson Orvik ,"Finnish Foreign Policy and the Kekkonen Legacy", **The Journal of Modern Policy** ,27, no. 3 : 152. (London ,1983)

79. Karen,peterson :**Neutrality :a common foreign and security policy and conflict resolution :the Future of the European and(Global?)security** ,Vandervilt university (Tennessee ,2003)

80. Kelly Greenhill: **Weapons of Mass Migration: Forced Displacement, Coercion, and Foreign Policy**,Cornell University Press, (Ithaca,2010)

81. Kenneth Coates :**The Palgrave Handbook of Arctic Policy and Politics**, Palgrave Macmillan,(Cham 2020)

82. Kertzer, J. D., & Zeitzoff, T," A bottom-up theory of public opinion about foreign policy",**American Journal of Political Science**, 61(3), 543–558.(Cambridge,2017)

83. Kertzer, J. D., Powers,& K. E., Rathbun, B. C., & Iyer, R,"Moral support: How moral values , shape foreign policy attitudes"**,** The **Journal of Politics**, 76(3), 825–840. (Cambridge ,2014)

84. Keskitalo, Carina&Mika Aalto,"Lessons from Finland's Chairmanship of the Arctic Council" Yearbook of Polar Law Online https://brill.com/view/journals/yplo/11/1/article-p123_6.xml. (2019)

85. Keskitalo, Carina& Mika, Aalto,"Lessons from Finland's Chairmanship of the Arctic Council," **Yearbook of Polar Law Online** https://brill.com/view/journals/yplo/11/1/article-p123_6.xml.

86. Kirby, D.G : **Finland and Russia, 1808-1920: From Autonomy to Independence**, A Selection of Documents , Harper and Row, (New york ,1976.)

87. Klarhoefer, Lavinia& Christine,Leuchtenmüller **: Finland's Response to Hybrid Threats in the Baltic Sea,** Konrad-Adenauer-Stiftung, (Berlin ,2025)

88. Knut,Helle :**The Cambridge History Of Scandinavia,** Cambridge University Press, (Cambridge ,2008)
89. Koskimaa, V., & Raunio, T ,"Effective and democratic policymaking during a major crisis , An in-depth analysis of Finland's decision to apply for NATO membership after Russia attacked Ukraine", **Journal of European Public Policy**, 1–24(Abingdon ,2024)
90. Kulalı Martin, Yeliz,"Goodbye to Russia, Russia and Russia! : Finland's New NATO Chapter Within the Framework of Shelter Theory",**Uluslararası İlişkiler Dergisi**, 21, no. 81 pp 27-44. (Istanbul ,Mars 2024)
91. Laine, Jussi &Ilkka,Liikanen : **Remapping Security on Europe's Northern Borders** , Routledge, (New York,2024)
92. Lassi,Heininen,"Geopolitical Features, Common Interests and the Climate Crisis: The Case of the Arctic", **Geneva Paper 35/24** , Geneva Centre for Security Policy, (Geneva ,May 2024)
93. Laura Neak :**Studying Foreign Policy comparatively** , MD: Rowman (Lanham,2019)
94. Lauri,Karvonen **: Parties and government and Voters In Finland: politics under fundamental societal transformation** ,ECPR press ,(Cholchester,2014)
95. Lebrun, Maxime, et al. ," Instrumentalized Migration: Avoiding the Trap", Published by **F1000**, an open access publishing platform based in the United Kingdom.2024 , https://open-research-europe.ec.europa.eu/articles/4-251
96. Lee,Miles**: The European Union and The Nordic Countries**, Rutledge(London,1996)
97. Linderdahl, Sebastian,"Shelter-Seeking in Bilateral Cooperation: The Case of Finnish-Swedish Security Political Rapprochement (2009–2022)"**Master's thesis, Master's Programme in European and Nordic Studies, Humanities Study Track, University of Helsinki**, (Helsinki,2022).
98. Linnainmäki, Joel ,"An alliance of strategic divergences: Contextualizing Northern Europe and Finland in NATO decisionmaking",**Finnish Institute of International Affairs**,(Helsinki , 2024)
99. Lonardo, Luigi: **EU Common Foreign and Security Policy after Lisbon: Between Law and Geopolitics**,Springer, (Cham ,2022)
100. Long, Tom: **A Small State's Guide to Influence in World Politics** , Oxford University Press, (Oxford,2022).
101. Louis,Clerc: **Cultural Diplomacy in Cold War Finland: Identity**, **Geopolitics and the Welfare State**,Palgrave Macmillan, (cham,2023)
102. Lüthi, Lorenz : **Cold Wars**,Cambridge University Press,(Cambridge 2020)

103. Mäntynen, Martina ,"National Security at Any Cost? Investigating Finnish-Russian Border Closure and International Human Rights Compliance",**Master's Thesis**,University of Lapland,(Lapland, 2025)
104. Māris,Cepurītis et Al. ,"Russia's Footprint in the Nordic-Baltic Information Environment" ,**NATO Strategic Communications Centre of Excellence**(Riga, 2020)
105. Matthew, Wiseman :**The Future of the Arctic Council** ,The Palgrave Handbook of Arctic Policy and Politics. Oxford: Osprey Publishing(oxford 2020)
106. Matti,Klinge:**A Brief History of Finland**, Otava (Helsinki, 1983)
107. Maude, George **: The Finnish Dilemma: Neutrality in the Shadow of Power.** Oxford University Press, the Royal Institute of International Affairs, (London ,1976)
108. Medby, Ingrid : **Arctic State Identity: Geography, History, and Geopolitical Relations** : Manchester University Press,(Machester, 2025)
109. Ministry for Foreign Affairs of Finland **,"Program for the Finnish Chair of the Arctic Council 2000-2002"** (Helsinki,2002)
110. Ministry for Foreign Affairs of Finland, **The Organisation of the Ministry for Foreign Affairs,Ministry for Foreign Affairs of Finland**, accessed February 22, 2025
111. Mokkila, Anna Maaria,"Russia's Use of Active Measures against Finland from the Winter War Period to the Present Day" , **Master's thesis**, Tallinn University of Technology, (Tallinn ,2021)
112. **NATO : Defence expenditures and NATO's 2% guideline** , NATO, April 3, 2025, https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_17120.htm
113. Nokkala, Arto ,"It Is About Protection and Defense in Finland's Steps to NATO" , **Security and Defense Quarterly**, 34, no. 4 pp 41–58. (Warsaw, 2022)
114. Nord,Douglas : **The Arctic Council: Governance within the Far North** Routledge(London and New York, 2016)
115. Nordenstreng, K., & Rahkonen, J **,"Suomen Nato-tsunami"** ,**Kanava**, 5, 6–11.,(Helsinki ,2022)
116. Osmo Jussila &Seppo Hentila&Jukka Nevaikivi :**From Grand Duchy to A Modern State A political History Of Finland since 1809** ,Hurst &co ,(London,1995)
117. Pajunen, Aimo: **Finland's Security Policy in the 1970s: Background and Perspectives , Five Roads to Nordic Security**,edited by Johan Jørgen Holst, 39-60. , Universitetsforlaget, (Oslo ,1973)

118. Patrick, Mello & Frank,Osermann :**Routledge Handbook Of foreign policy analysis Methods** ,(London,2023)

119. Pawłuszko, Tomasz ,"The conflict between Russia and Ukraine: The causes of the war", **security studies and the formation of an epistemic community in Poland** ,Bezpieczeństwo. Teoria i Praktyka, vol. LII, no 3, 2023, pp. 11-28. Université Andrzej Frycz Modrzewski, (Kraków,2023)

120. Penttilä, Risto E.J,"Finland's Security in a Changing Europe: A Historical Perspective", **Finnish Defence Studies** vol 7, National Defence College.(Helsinki,1995)

121. Pertti,Pesonen& Olavi,Riihinen : **Dynamics Finland :The Political System and the welfare state , Finnish literature society** , (Helsinki ,2002)

122. Pesu, Matti : **Introducing Ideational Foreign Policy Analysis: Explorations of the Underlying Ideas of Finnish Foreign Policy**,tampere university press (Tampere ,2019)

123. Pesu, Matti &Tuomas Iso-Markku ,"Finland as a NATO Ally: First Insights into Finnish Alliance Policy", **Finnish Institute of International Affairs (FIIA)**, (Helsinki ,2022)

124. Polianskii, Mikhail ,"Russian Foreign Policy Research and War in Ukraine: Old Answers to New Questions?" , Department of International Institutions, **Peace Research Institute**, (Frankfurt ,2023) Policy Analysis, vol1 (Oxford ,2005)

125. Polvinen, Tuomo: **Between East and West: Finland in International Politics, 1944-1947**,University of Minnesota Press, (Minneapolis,1986.)

126. Poulsen, Niels Bo &og Jørgen Staun : **Rusland i krig : Intention og militær evne efter Ukraine,**Djøf Forlag, (København, 2025)

127. Prime Minister's Office Helsinki," **Finland's Cyber Security Strategy 2024–2035"** , (Helsinki,2024)

128. Purra, Riikka,"Speech at the Parliamentary Debate on Finland's Access to NATO" ,Plenary Session, Parliament of Finland**, PTK 56**, (Helsinki ,2022)

129. Raunio, Tapio&Wiberg, Matti : **Eduskunta. Kansanvaltaa puolueiden ja hallituksen ehdoilla Gaudeamus**,(Helsinki,2014)

130. Republic of Finland. (1999):**Constitution of Finland (731/1999)** Entered into force March 1, 2000.

131. Republic of Finland. 2011 **:Amendment to the Constitution of Finland(731/1999, as amended 1112/2011), entered into force March 1, 2012**

132. Rinehart, Robert,"Finland's European Vocation", **Scandinavian Studies** 74, 3, pp427-440 (Bloomington,2022)

133. Robbie Gramer and Jack Detsch,“Russia’s Stripped Its Western Borders to Feed the Fight in Ukraine,” **Foreign Policy** (28 September 2022)
134. Robert Steinmetz ,Anders wivel **:Small states in Europe**, ashgate (Burlington ,2010)
135. Rosenau, James,”Foreign Policy as an Issue Area”, **In Domestic Sources of Foreign Policy**, (New York 1967)
136. Salonius-Pasternak, Charly& Jarno, Limnéll,”Preparing Finland for Hybrid Warfare: Social Vulnerabilities and the Threat of Military Force”,**Finnish Institute of International Affairs (FIIA) comment 6**(Helsinki, February 2015.)
137. Särkkä, Iro **,”Nordic, European, or Atlanticist? Finland’s State Identity during the Post-Cold War Period”, Nordic Review of International Studies**, vol2 , 64–71(Helsinki , 2023).
138. Schroeder, Ursula,”The Weapons of Mass Migration Metaphor and Its Implications”**International Studies Review**, 20, no. 4 , 576–590.(2018)
139. Sergey Andreev **“Пути разошлись: как Швеция и Финляндия в НАТО вступали [The paths diverged: how Sweden and Finland joined NATO]” RIAC,** 7 April 2023
140. Sergey,Sukhankin, **“**The ‘Privatization of Force’ Presses on in Russia (Part One),” **Eurasia Daily Monitor** 20, no. 34, Jamestown Foundation, 27 February 2023
141. Sergey,Sukhankin, Whitney,Lackenbauer,”The Future of the Arctic Council: Russian Perspectives since February 2022" **NAADSN Strategic Perspectives,North American and Arctic Defense and Security Network** (August 10, 2023)
142. Serhii,Plokhy **:Nuclear folly**: **A new history of the Cuban missile crisis,** Penguin(London 2021).
143. Seyaz, Adnan ,”Change and Continuity in North European Security :Finland and Sweden’s Membership in NATO”, **Marmara university of political science Journal ,** 12, no. 1 pp129-141 (Istanbul , march 2024)
144. Sie Dhian, Ho & Monika Myrthe ,Wijnkoop,”The Instrumentalization of Migration: A Geopolitical Perspective and Toolbox”, **Clingendael Report The Hague, Netherlands Institute of International Relations** (The Hague, 2022)
145. Smith, John,”Coercion through Displacement, A Review of Kelly Greenhill ,Weapons of Mass Migration”, **International Studies Review**, 14, no. 2 , 345–350.(2012)

146. Snyder, Richard &H.W. Bruck, & Burton Sapin **:Foreign Policy Decision-Making: An Approach to the Study of International Politics**, Free Press, (New York ,1954)

147. Soile Varis :**a concise history of Finland the 11th to21th century** ,klaava Media,(Riihimäki,2012)

148. Stavrou, Oksana : **Russlands Krieg gegen die Ukraine: Worum geht es? Fakten und Perspektiven,** Verlag der Theodor Kremer Gesellschaft,(Wien ,2024.)

149. Steve,Smith & Amelia,Hadfield &Tim,Dunne: **Foreign policy :Theories, Actors ,Cases,**4th ed (Oxford 2016)

150. Suchoples, Jarosław ," in the Shadow of the Eastern Neighbour: Finland in the Security Policy of Russia and the Soviet Union from Peter the Great to Contemporary Times" , **Studia Europejskie - Studies in European Affairs**, 26, no. 4 pp 9-38. (Warsaw,2022)

151. Suomen ympäristökeskus (Finnish Environment Institute) ,"**Suomen ympäristö 2020 (Finland's Environment)"** (Helsinki,2020)

152. Susan Ruth:**Finland Encyclopedia Britannica** ,(N.P ,2019)

153. Svensson, Gabriel,"Living in Uncertainty: How Being Neighbours with Russia Affects Finland Security Policies", **Bachelor's thesis, Linnaeus University**, (Växjö, 2022)

154. Szymański, Piotr,"With Russia Right Across the Border: Finland's Security Policy. OSW Studies" ,**Ośrodek Studiów Wschodnich im Marka Karpia**, (Warsaw,2018)

155. Tapio,Raunio &Teijla,Tiilikainen : **Finland in The European Union** ,Frank Cass (London,2003)

156. **The American Heritage Dictionary of the English Language** ,3rd edition, Houghton Mifflin,(Boston ,1992)

157. **The Finnish Electoral system** , publications of the Ministry of Justice ,(Helsinki ,2022)

158. Thomas,Fischer :**Neutrality and Nonalignment in World Politics during the Cold War**, The MIT Press (Cambridge 2016)

159. Tiitta, Allan :**The History of Geographical Studies in Finland, 1809-1921**,Translated by Malcolm Hicks. Sastamala: Societas Scientiarum Fennica,(Helsinki 2015).

160. Timo,Koivurona et al.:**Arctic Cooperation in a New Situation: Analysis on the Impacts of the Russian War of Aggression** ,University of Lapland, (Rovaniemi,2022)

161. Tuomo,Polvinen,” Between East and West in International Politics “,University of Minnesota press ,**Nordic series** vol13 ,1944-1947 (Minneapolis ,1986)

162. Verity Press :**Finnish History unveiled: Finlands’ Fascinating story** (N.P2024)

163. Weckman, Albert ,”Public opinion and NATO: How different security environments influence the support for NATO in Finland”, **Nordic Review of International Studies**, 1, pp. 4–24 (Helsinki ,2023)

164. Wieslander, Anna &Eric, Adamson, ”Securing Northern Europe within NATO: Sweden and Finland as New Allie ”,**Atlantic Council**, (N.P,2023).

165. Womack, Brantly: **Asymmetry and International Relationships**, Cambridge University Press, (Cambridge 2015).

166. Womack, Brantly: **China and Vietnam: The Politics of Asymmetry**, Cambridge University Press, (Cambridge,2006)

167. Wood, Elizabeth &William ,Pomeranz, et al. :**Roots of Russia’s War in Ukraine,** Columbia University Press (New York, 2015.)

168. Zaplatynskyi, Vasyl : Russian-Ukrainian War,”**Causes** ,Prospects and Lessons” / Rosyjsko-Ukraińska Wojna, Przyczyny, Perspektywy i Lekcje , **Kultura Bezpieczeństwa**, n41, 2022, pp. 20–29 (krakow,2022)

169. Балюк, Валентин. : **Украинский кризис** : гражданская или гибридная война, Wschód Europy , Восточная Европа, специальный выпуск № 41,С. 20–29. Университет Марии Кюри-Склодовской, (Люблин, 2022).

170. **В МИД описали последствия вступления Швеции и Финляндии в НАТО** [The Foreign Ministry described the consequences of the entry of Sweden and Finland into NATO],” 15 April 2022, https://ria.ru/20220415/nato-1783692228.html.

171. **Замглавы МИД РФ: расположение Финляндии подстегнет НАТО к милитаризации Арктики** [Deputy Foreign Minister of the Russian Federation: the location of Finland will spur NATO to the militarization of the Arctic],” 16 May 2023, https://www.kommersant.ru/doc/5986444

172. **Основные тенденции изменения характера и содержания военных угроз Российской Федерации** с океанских и морских направлений” [The main tendencies on the change of the character and essence of military threats to the Russian Federation from the oceanic and seaborn directions], 18 May 2023, https://vm.ric.mil.ru/Stati/item/493331

173. Саммит ОДКБ” [Summit of the ODKB], 16 May 2022, http://kremlin.ru/events/president/news/68418

174. "**Зона отчуждения". Косачев о последствиях вступления Финляндии в НАТО** “Exclusion zone”. Kosachev on the consequences of Finland's entry into NATO],” 17 May 2022, https://radiosputnik.ria.ru/20220517/nato-1789034915.html

175. ‘**НАТО хотел развалить РФ, а в итоге сплотил’: Лавров оценил тезис о противодействии России расширению альянса**” [“NATO wanted to destroy the Russian Federation, but eventually rallied “: Lavrov appreciated the thesis about Russia's opposition to the expansion of the alliance],” 25 April 2023, https://tvzvezda.ru/news/20234252133-XrA6T.html

176. “В Кремле назвали вступление Финляндии в НАТО посягательством на безопасность России [The Kremlin called Finland's entry into NATO an encroachment on Russia's security], 4 April 2023, https://tvzvezda.ru/news/2023441331-KY6jJ.html.

177. “**Константин Косачев: Швеция и Финляндия сделали выбор в пользу конфронтации** [Konstantin Kosachev: Sweden and Finland opted for confrontation],” 17 May 2022

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

رقم الشكل	نوع الشكل	العنوان	الصفحة
1	خريطة	خريطة توضح التقسيم الإداري لفنلندا	34
2	خريطة	خريطة تمثل موقع فنلندا في أوروبا	35
3	دائرة نسبية	دائرة نسبية تمثل التعدد اللغوي في فنلندا	36
4	خريطة	خريطة فنلندا في فترة الحكم السويدي	40
5	خريطة	خريطة فنلندا في فترة حكم روسيا القيصرية	44
6	خريطة	خريطة فنلندا بعد الاستقلال قي 1918	47
7	مخطط	مخطط هيكلة وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية	65
8	خريطة	خريطة دول مجلس القطب الشمالي	94
9	خريطة	خريطة دول و حدود مجلس القطب الشمالي	95
10	خريطة	خريطة أوكرانيا قبل وبعد 2014 و2022	113
11	خريطة	خريطة دول حلف الناتو على حدود روسيا	116
12	جدول	جدول يمثل استطلاع الأراء حول انضمام فنلندا لحلف الناتو عام 2014	139

Ministry Of Higher Education And Scientific Research
National Graduate School of Political Science

The Shift in Finland's Foreign Policy after 2022

Senior Thesis Submitted To Obtain MA degree In political Science

Field: International Relations

Submitted by

Mimoune Serine

Supervised by

Aka Nassima

2024/2025